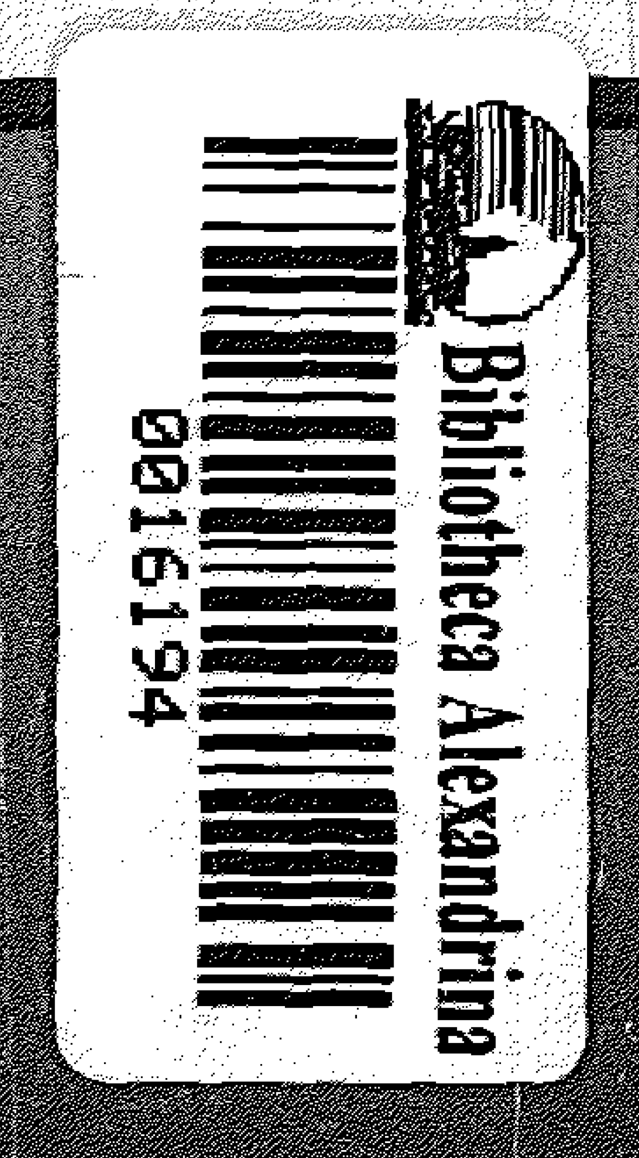


سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٦)

ثقافتنا في جامعة الدول العربية



ابو خلدون ساطع الحصري

ثقافتنا

في جامعة الدول العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٦)

ثقافتنا
في جامعة الدول العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب. : ٦٠٠١ - ١١٣ - تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي» - تلكس: ٢٣١١٤ مارابي - بناية «سادات تاور» - شارع ليون
بيروت - لبنان

طبعة خاصة(*)

بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٤ .

المحتويـــات

القسم الأول

نظرات عامة في المعاهدة الثقافية

وأجهزة التعاون الثقافي بين البلاد العربية

القسم الثاني

نظرات انتقادية في أعمال

الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية

القسم الثالث

معهد الدراسات العربية العالية :

وصف وانتقاد

مقدمة

عندما نشرت «حولية الثقافة العربية» الأولى، صدَّرتها بمقدمة، أوضحت فيها الخطة التي رسمتها لها، والغاية التي توخيتها منها، وبعد ذلك صرحت بأني:

« وصفت الأحوال الراهنة كما هي، وصفاً علمياً حيادياً، دون أن أسمح لنفسي بإبداء رأيي الشخصي فيها، لا استحساناً ولا استهجاناً. وذلك لاعتقادي بأن للنقد ميادين ومناسبات أخرى، غير صحائف هذه الحولية ـ التي تصدر باسم الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية ـ، والتي يترتب عليها أن تصف الأحوال الثقافية كما توصف خصائص الأرض والمناخ في كتب الجغرافيا الطبيعية».

وقد كررت التصريح المذكور ـ مع المقدمة نفسها ـ في السنوات التالية من الحولية أيضا.

وعندما أصدرت السنة الرابعة من «حولية الثقافة العربية» ـ معتزماً التوقف عندها ـ قلت في بداية المقدمة الخاصة التي كتبتها لها ـ بتاريخ **١٠/١٠/١٩٥٣**:

« هذه الحولية الرابعة، هي خاتمة حوليات الثقافة العربية التي أخذت على عاتقي مهمة تأليفها، كما قلت، في نهايتها، قبل نحو خمسة أعوام».

« غير أني، في هذه اللحظة التي أتحرر فيها من أعباء تأليف هذه الحوليات، أشعر بأنه يترتب عليَّ واجب آخر، وهو: نقد هذه الأوضاع، وابداء رأيي فيها، مع اقتراح التدابير الكفيلة بإصلاحها.

« إني أشعر بهذا الواجب، وأتمنى ـ بكل جوانحي ـ، أن أجد في المستقبل

متسعاً من الوقت ، بين أشغالي الثقافية الأخرى ، لتأدية هذا الواجب أيضاً » .

ولكن ، بعد ثلاث سنوات ، رأيت أن أصدر مجلداً خامساً من الحولية ـ خلافا للقرار الذي كنت أعلنته في الحولية الرابعة ـ على أن أجمع فيه تحولات السنوات الثلاث التي مرت منذ صدور الحولية الأخيرة .

وقلت في المقدمة التي كتبتها للحولية المذكورة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥ :

« وقد اتبعت فيها الخطة الأساسية التي كنت شرحتها في مقدمة الحولية الأولى : سرد الأوضاع والنظم كما هي ، دون نقدها بوجه من الوجوه .

« ولا حاجة إلى البيان أن ذلك لا يعني أني لم أجد فيها ما يستوجب النقد ، بل ، بعكس ذلك ، إن الأوضاع والنظم المذكورة أثارت في ذهني كثيراً من الملاحظات والانتقادات . إلا أني لم أسمح لنفسي بدرج شيء منها في هذه الحولية ، لأني اعتقد أن ذلك يجب أن يكون موضوع كتاب خاص ، أتمنى أن أجد فرصة لنشره في المستقبل » .

ويتبين من كل ما سبق ، أني عندما كنت أشتغل بتأليف الحوليات ، واجمع ما احتاج إليه من المصادر والوثائق ، لوصف النظم والمناهج المقررة في مختلف البلاد العربية ، كنت أجد فيها كثيراً من الأمور التي تحتاج إلى نقد وإصلاح . ولكني كنت امتنع عن نشر شيء من ملاحظاتي عليها ، مع شعوري بأن « النقد » أيضا « واجب » يترتب عليّ أن أسعى إلى تأديته في مستقبل الأيام .

إني أنشر اليوم الأبحاث التالية ، بغية تأدية « جزء » من ذلك الواجد .

أقول : « تأدية جزء من الواجب » . لأني لم أحاول فيها تشميل نطاق انتقاداتي على جميع مؤسسات الثقافة والتربية والتعليم القائمة في مختلف البلاد العربية ، بل حصرت بحثي في الأعمال الثقافية التي تقوم بها أجهزة « جامعة الدول العربية » .

وذلك لأن أوضاع ونظم الثقافة والتربية والتعليم في معظم البلاد العربية تغيرت وتطورت كثيراً منذ صدور الحولية الخامسة ، سنة ١٩٥٧ . فأصبح من الضروري درسها ووصفها من جديد ، قبل الاقدام على ابداء الرأي فيها ؛ وهذا ما لم أستطع أن أفعله في الحالة الحاضرة .

ولكن ، أحوال أجهزة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية لم تتغير تغيراً كبيراً ،

منذ التاريخ المذكور : فضلا عن أن عملي بها ـ سابقاً مدة غير قصيرة من الزمن(*) ـ كان حملني على تدوين غير قليل من ملاحظاتي عليها في مذكرات رسمية ، كما أنه سهل عليّ تتبع التطورات التي طرأت عليها إلى الآن ، وجعلني قادراً على أن أبدي آرائي الانتقادية والاصلاحيَة فيها ، مع وصف أحوالها وأعمالها ، بما يلزم لذلك من الدقة والتفصيل .

ولذلك أقدمت على نشر هذه الأبحاث الانتقادية الخاصة بأعمال جامعة الدول العربية في ميدان الثقافة ، متمنياً أن تكون بمثابة « الحلقة الأولى » من « سلسلة أبحاث » تتضمن آرائي الانتقادية في سائر مؤسسات الثقافة والتربية والتعليم في مختلف البلاد العربية .

١٥ / ٧ / ١٩٦١

أبو خلدون
ساطع الحصري

(*) لقد توليت مستشارية الادارة الثقافية سنة ١٩٤٨ ، واستقلت منها في أواخر سنة ١٩٥٠ . وتوليت مديرية معهد الدراسات العربية العالية ـ مع استاذية «القومية العربية» فيه ـ عند تأسيسه سنة ١٩٥٣ ، واستقلت من مديريته سنة ١٩٥٦ ومن أستاذيته سنة ١٩٥٧ .

القسم الأول

نظرات عامة في المعاهدة الثقافية
وأجهزة التعاون الثقافي بين البلاد العربية

تحضير المعاهدة الثقافية

- ١ -

معلوم أن جامعة الدول العربية تأسست في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ . ففي اليوم المذكور وقع على ميثاقها مندوبو الدول العربية السبع - التي كانت «مستقلة» في ذلك التاريخ، وهي: المملكة الأردنية، والجمهورية السورية، والمملكة العراقية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المصرية، والمملكة اليمنية[١].

إن المادة الثانية من «ميثاق جامعة الدول العربية» قسمت الأمور التي يجب على الدول المشتركة في الجامعة أن تتعاون فيها «تعاوناً وثيقاً، بحسب نظم كل دولة منها ونظمها» إلى ستة أقسام:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية.
(ب) شؤون المواصلات.
(ج) الشؤون الثقافية.
(د) شؤون الجنسية والجوازات.
(هـ) الشؤون الاجتماعية.
(و) الشؤون الصحية.

---

(١) وقد انضمت الى الجامعة المذكورة ووقعت على ميثاقها، الدول العربية التي استقلت بعد ذلك: السودان في ١٩٥٦/١/١٩؛ ليبيا في ١٩٥٦/٣/٢٨؛ المغرب وتونس في ١٩٥٨/١٠/١، والكويت في ١٩٦١/٧/٢٠.

ونصت المادة الرابعة من الميثاق على أنه «تؤلف لكل من الشؤون» الستة المذكورة «لجنة خاصة، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة».

«واللجنة الثقافية» كانت إحدى هذه اللجان الستّ التي تألفت، وفق أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار: إن اللجنة المذكورة كانت اسبق اللجان إلى العمل الجدي، وأنشطها في الإنتاج الفعلي، خلال السنوات الأولى من تأسيس جامعة الدول العربية.

لأنها سارعت إلى العمل بنشاط، خلال اجتماعات «اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية»، وأعدت مشروع معاهدة ثقافية قدمته إلى اللجنة المذكورة، مع مذكرة إيضاحية.

ومجلس جامعة الدول العربية، وجد المشروع جاهزاً أمامه، في بداية دورة انعقاده الأول، وأقر المعاهدة ـ بعد إدخال بعض التعديلات على المشروع في ١٩٤٥/١١/٢٧.

وهذه كانت أولى المعاهدات التي تم عقدها بين دول الجامعة العربية.

ـ ٢ ـ

ندرج فيما يلي «مشروع المعاهدة الثقافية» الذي اعدته اللجنة الثقافية، مع المذكرة الايضاحية التي ارفقتها به:

أ ـ المذكرة الايضاحية

إلى حضرة صاحب الدولة رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية.

إن اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية المكونة من ممثلين عن دول سورية وشرقي الأردن والعراق ولبنان ومصر، والمجتمعة عملاً بقرار اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية قد عقدت اجتماعها الأول في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥ وألفت من بين أعضائها لجنة فرعية تضم ممثلاً من كل دولة لإعداد المشاريع وعرضها على الهيئة العامة للجنة. وقد عقدت اللجنة الفرعية خمسة اجتماعات واللجنة العامة أربعة اجتماعات. وأدت الأبحاث إلى وضع مشروع معاهدة ثقافية بين دول

الجامعة العربية قبلته اللجنة الثقافية بالاجماع وقررت رفعه إلى اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية كما قررت رفع هذه المذكرة الايضاحية تضمنها ملاحظاتها على بعض مواد مشروع المعاهدة وتوصيات اخرى استحسنت تقديمها إلى جانب المشروع.

(١) مشروع المعاهدة

ينقسم مشروع المعاهدة إلى قسمين: أولهما يبحث في إنشاء أداة دائمة للتعاون الثقافي بين دول الجامعة العربية (المواد ١ إلى ٩) والثاني يبحث في القواعد العامة للتعاون الثقافي وطرائقه ومداه (المواد من ٩ الى ٢٤).

أما فيما يتعلق بأداة التعاون الثقافي فقد ذهبت لجنتنا إلى وجوب تأليف هيئة واسعة تضم فريقاً من رجال الفكر يمثلون مختلف النواحي الثقافية في البلاد العربية تدعى باسم اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية. وتجتمع مرتين في السنة على الاقل. ولها رئيس وأمين سر يعينهما مجلس الجامعة وتختص بدراسة المبادىء العامة للتعاون الثقافي ورسم الخطط لتنظيمه على أن تتقدم بقراراتها باعتبارها توصيات للحكومات العربية تصبح ملزمة لمن يقبلها من هذه الدول.

ويقوم إلى جانب هذه الهيئة مكتب دائم يتولى تحضير الموضوعات للجنة الثقافية والعمل على تنفيذ ما توافق عليه الدول العربية من قرارات وبوجه عام القيام بكافة الشؤون ذات الصبغة التنفيذية. ويتألف هذا المكتب من رئيس اللجنة وأمين سرها ومن مندوب دائم عن كل من الدول العربية وبذلك تكون قد توفرت فيه عناصر الاستمرار والشعور بالمسؤولية. وقد حرصت لجنتنا على ان تربط اداة التعاون الثقافي بمجلس الجامعة، فرأت أن يعين هذا المجلس رئيس اللجنة والمكتب وأن يقدم الرئيس إلى المجلس تقريراً سنوياًعن أعمال هاتين الهيئتين وأن تكون ميزانيتهما داخلة في ميزانية الجامعة. ولكن لما كان عمل هذه الأداة الثقافي والتعليمي يقتضي الاتصال الدائم بحكومات الدول العربية فقد رأت لجنتنا تيسيراً للعمل أن يتاح لأداة التعاون الاتصال المباشر بالحكومات في الشؤون الداخلة في وظائفها. الأمر الذي يضمن نشاط العمل والاقتصاد في الوقت.

ورغبة في تسهيل مهمة أداة التعاون واتصالها اتصالاً دائماً برجال الفكر في كل بلد على أوسع نطاق ممكن، رأت لجنتنا أن تنشأ في كل دولة هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية وترك الحرية لكل دولة في كيفية تأليف هذه الهيئة.

على أن اللجنة بالاضافة إلى ما ورد في المشروع المذكور توصي بالامور الآتية:

١ ـ رئيس اللجنة والمكتب: ترى اللجنة أن يختار الرئيس من بين كبار رجال الفكر ممن يتمتعون في العالم العربي بنفوذ أدبي واسع وممن عرفوا بالخبرة والاختصاص في الشؤون الثقافية.

٢ ـ الأعضاء: توصي اللجنة أن يكون اعضاء اللجنة الثقافية كلهم أو بعضهم، من هيئة التعاون الثقافي المحلية، وأن يحرص في انتدابهم على عنصر الاستمرار فلا يتناولهم التبديل إلا إذا استدعت الضرورة ذلك. وعلى كل حال لا يجوز أن يشملهم التبديل جميعاً بين اجتماع وآخر.

٣ ـ الهيئة المحلية: رأت اللجنة أن تترك لكل دولة الحرية في كيفية تأليف هيئة التعاون الثقافي في بلدها، على انها توصي أن يكون احد اعضاء هذه الهيئة المحلية الموظف المختص بشؤون التعاون الثقافي في وزارة المعارف.

(٢) قواعد التعاون الثقافي ومداه

لما كان بين قواعد التعاون الثقافي بضعة امور نضجت دراستها، فقد نصت المعاهدة عليها، ليمكن تنفيذها فور إبرام مشروع المعاهدة. غير أن هناك أموراً تتطلب دراسة عميقة وواسعة باعتبارها أساساً لأعمال أداة التعاون الثقافي، ومن جملة هذه الأمور التي يجب دراستها قبل سواها ما يأتي:

(أ) دراسة مقارنة لأوضاع التعليم ونظمه ومناهجه ومشاكله في البلاد العربية.

(ب) إحصاء لجميع المواردالثقافية في جميع البلاد العربية يشمل إحصاء جميع دور الكتب العامة ودور النشر والطباعة والنشرات الدورية من جرائد ومجلات عامة أو إختصاصية، وإحصاء واسع لرجال العلم والأدب مع آثارهم ليتسنى للجنة الاستعانة بمن تحتاج إليه منهم في المستقبل.

(ج) دراسة مشكلة تعميم التعليم بين طبقات الشعب في البلاد العربية واتخاذ أنجع الوسائل لمكافحة الأمية والقضاء عليها في أقرب وقت.

(د) اتخاذ الوسائل اللازمة لتأسيس جامعة علمية عربية.

(٣) إبرام مشروع المعاهدة

ترجو اللجنة الثقافية أن تنتهز الدول العربية فرصة الاجتماع القادم للجنة التحضيرية فتقر مشروع المعاهدة الثقافية وتتخذ الاجراءات اللازمة لابرامه من كل دولة، ليشرع في جمع اللجنة الثقافية وتأليف المكتب الدائم بالسرعة الممكنة.

(٤) محطة اذاعة عربية

توصي اللجنة بإنشاء محطة إذاعة مرتبطة بمجلس جامعة الدول العربية. وتقترح احالة ذلك للجنة الدعاية لدراسته.

هذه هي الأمور التي رأت لجنتنا تقديمها إلى جانب مشروع المعاهدة، وإني ورفاقي أعضاء اللجنة مغتبطون لما تجلى في جو المناقشات من اتفاق تام في وجهات النظر، الأمر الذي نمّ عن وحدة الشعور لدى رجال الفكر في البلاد العربية، وهي إذ ترفع تقريرها تتمنى على الله أن يجمع كلمة رجال العرب.

ب ـ مشروع المعاهدة الثقافية بين دول الجامعة العربية

إن الدول الموقعة رغبة منها في توحيد اتجاهاتها العامة وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي العام لشعوبها قد اتفقت على ما يأتي:

مادة ١ ـ تنشأ أداة دائمة لتحقيق التعاون الثقافي بين الدول العربية ولتنفيذ القواعد التي تتضمنها هذه المعاهدة. وتتألف هذه الأداة من:

أ ـ لجنة عامة تسمى «اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية».

ب ـ مكتب دائم يسمى «مكتب التعاون الثقافي لجامعة الدول العربية».

مادة ٢ ـ تؤلف اللجنة الثقافية من رئيس وسكرتير عام يعينهما مجلس الجامعة بالشروط التي يضعها للتوظيف فيه، الأول لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والثاني لمدة غير محدودة. ومن مندوبين يمثلون كل دولة من الدول الداخلة في الجامعة بحيث لا يزيد عدد مندوبي كل دولة على خمسة ومع مراعاة أن يكون لكل دولة صوت واحد.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية في مختلف البلدان العربية، ويعين المكتب الدائم موعد كل اجتماع ومقره بشرط أن يعقد اجتماعان على الأقل في كل سنة.

مادة ٣ ـ يؤلف المكتب الدائم للتعاون الثقافي من رئيس وسكرتير، هما رئيس وسكرتير اللجنة الثقافية، ومن مندوب دائم عن كل دولة من دول الجامعة يكون احد مندوبيها في اللجنة الثقافية. ويكون مقره السكرتارية الدائمة للجامعة العربية.

مادة ٤ ـ تختص اللجنة الثقافية ببحث نواحي التعاون الثقافي بين دول الجامعة ورسم الخطط العامة لتحقيقه ودراسة المسائل الثقافية والتعليمية المتشابهة في البلاد العربية واقتراح المبادىء العامة التي تسترشد بها الدول العربية في حل تلك المسائل.

ومراجعة المبادىء والخطط على ضوء النتائج التي تسفر عنها التجربة ومقتضيات التطور. على ان تتقدم اللجنة الى الحكومات العربية بتوصيات تنطوي على مشروعات أو اتفاقات ثقافية في هذه الشؤون.

مادة ٥ ـ يختص مكتب التعاون الثقافي بما يأتي:

أولا: جمع المعلومات والاحصاءات عن الشؤون الثقافية والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية وابلاغ تلك المعلومات والاحصاءات الى حكومات دول الجامعة العربية، ونشر ما يرى نشره منها.

ثانيا: تحضير الموضوعات التي تدخل في برنامج أعمال اللجنة الثقافية.

ثالثا: اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ ما توافق عليه دول الجامعة من المبادىء والقواعد لتنظيم التعاون الثقافي بينها والقيام بما تعهد به اللجنة الثقافية اليه من الأعمال.

وعلى المكتب أن ينظر فيما يرد عليه من الاقتراحات من مختلف الهيئات والأفراد ويعرض على اللجنة الثقافية ما يدخل في اختصاصها.

وله في حدود اختصاصه ان يتصل بالافراد والهيئات والسلطات المختصة في أية دولة من الدول العربية، كما أن له أن يتقدم بتوصيات للحكومات العربية.

وعليه أن يقدم تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الثقافية عند كل اجتماع لها.

مادة ٦ ـ لكل من اللجنة والمكتب أن يبحث الموضوعات الداخلة في اختصاصه بنفسه أو يستعين على بحثها بالخبراء، كما أن لهما أن يؤلفا لجاناً لبحث موضوعات معينة.

مادة ٧ ـ يضع كل من اللجنة والمكتب نظامه الداخلي.

مادة ٨ ـ رئيس اللجنة والمكتب هو واسطة الاتصال بينهما وبين مجلس الجامعة وعليه أن يقدم للمجلس تقريرا مفصلا عن أعمال هاتين الهيئتين في كل سنة. كما أن عليه أن يعرض على مجلس الجامعة الميزانية السنوية التي يعدها المكتب لنفسه وللجنة الثقافية لادماجها في ميزانية الجامعة بعد اقرارها.

مادة ٩ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية. وتترك لكل دولة الحرية في كيفية تشكيل هذه الهيئة.

مادة ١٠ - توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والاساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة أو الفردية التي تتفق عليها وعلى أن تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفاً حكومياً من المدرسين أو الاساتذة الذين يشملهم التبادل كأنها خدمة في حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد.

مادة ١١ - توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة على قدر ما يتوافر لدى كل منها من أمكنة الدراسة ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد، وتسهيلا لذلك تعمل تلك الدول على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها.

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التي تريد انشاء بيوت لاقامة طلبتها في تلك الدولة.

مادة ١٢ - تعمل دول الجامعة العربية على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته.

مادة ١٣ - تتفق دول الجامعة العربية على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية في بلادها المختلفة.

مادة ١٤ - تتعاون دول الجامعة العربية على إحياء التراث الفكري والفن العربي والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل، كنشر المخطوطات وانشاء معاهد لدراسة الحضارة العربية ودراسة الفقه الإسلامي مقارناً بالقوانين الأخرى.

مادة ١٥ - رغبة في مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الاجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود كما تعمل على تنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل كإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف جوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن.

مادة ١٦ - تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل بلد من بلاد الجامعة العربية.

مادة ١٧ - تسعى دول الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث

وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية.

مادة ١٨ - تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الاثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار.

مادة ١٩ - تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والاذاعة.

وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية التعليمية التي توافق على أغراضها، ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات في المعاهد العلمية بكل بلد عربي تحت تصرف علماء البلاد الأخرى لغرض البحث العلمي، وإصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التي تنشر في جميع البلاد العربية، وإلزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل إلى مكتب التعاون الثقافي من كل مطبوع يصدره نسخاً تودع في المكتبة الرئيسية لكل من دول الجامعة.

مادة ٢٠ - تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل في مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ.

مادة ٢١ - تعمل دول الجامعة العربية على تعريف ابنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة، وانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية واقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في مختلف البلاد العربية.

مادة ٢٢ - تشجع دول الجامعة العربية إنشاء نوادٍ عربية ثقافية اجتماعية في بلادها.

مادة ٢٣ - تعمل دول الجامعة العربية على توحيد مقاييسها وموازينها ومكاييلها.

مادة ٢٤ - تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانينها وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها.

- ٣ -

يلاحظ أن مشروع المعاهدة الثقافية كان يتألف من ٢٤ مادة، الثماني الأولى منها

تبين الجهاز الاداري الذي سيتولى تنظيم أمر التعاون في الشؤون الثقافية، والمواد الباقية تشرح الأمور التي يجب على الدول العربية أن تتعاون على تحقيقها في ميدان الثقافة والتربية والتعليم.

ولكن مجلس جامعة الدول العربية، عندما نظر في المشروع ـ خلال دورة انعقاده الأولى ـ أدخل عليه بعض التعديلات:

أولاً: رأى أن يحذف المواد الثماني الأولى؛ لأنها من الأمور الادارية التنظيمية التي يمكن تقريرها، دون درجها في صلب المعاهدة[٢].

ثم، حذف المادة الثالثة والعشرين، التي تنص على أن «تعمل الدول العربية على توحيد مقاييسها وموازينها ومكاييلها».

وأما المواد الأخرى من المشروع، فقد أقرها، مع حذف بعض الكلمات من مادة، وإضافة بعض الكلمات إلى مادة أخرى[٣].

وفي الاخيرة أضاف إليها أربع مواد جديدة، تبين كيفية التصديق على المعاهدة وكيفية الانضمام اليها أو الانسحاب منها.

وطبيعي أن حذف المواد الثماني الأولى من المشروع، قد استلزم تغيير أرقام المواد: فالمادة التاسعة من المشروع أصبحت المادة الأولى من المعاهدة، والمواد التالية لها أخذت أرقاماً جديدة، على هذا الاساس.

فتقررت المعاهدة على الشكل التالي:

ج ـ المعاهدة الثقافية

مادة ١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية وتترك لكل دولة الحرية في كيفية تشكيل هذه الهيئة.

---

(٢) وفعلا، هذه المواد التي حذفت من المعاهدة صارت بعد ذلك موضوع قرارات اتخذتها اللجنة الثقافية وصادق عليها مجلس جامعة الدول العربية.

(٣) المادة ١٤ من المشروع ـ التي أصبحت المادة ٦ من المعاهدة: حذف منها الفقرة التوضيحية التي جاءت بعد تعبير «مختلف الوسائل».

والمادة ٢١ من المشروع التي اصبحت المادة ١٣ من المعاهدة: أضيف إليها، بعد كلمة «الصحافة»، تعبير «أو بغيرها من الوسائل، كما أضيف إليها، بعد كلمة الثقافة العربية، تعبير «وامدادها بما ييسر نجاحها».

مادة ٢ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والاساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التي تتفق عليها، وعلى أن تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفاً حكومياً من المدرسين أو الاساتذة الذين يشملهم التبادل كأنها خدمة في حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد.

مادة ٣ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة، على قدر ما يتوفر لدى كل منها من أمكنة الدراسة، ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد.

وتسهيلاً لذلك تعمل الدول مع احتفاظها بمبادىء التعليم الاساسية المقررة في بلادها على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته، وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها.

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التي تريد إنشاء بيوت لإقامة طلبتها في تلك الدولة.

مادة ٤ ـ تعمل دول الجامعة على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية. وذلك في المناطق التي تسمح الحكومات بارتيادها وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته.

مادة ٥ ـ تتفق دول الجامعة العربية على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية في بلادها المختلفة.

مادة ٦ ـ تتعاون دول الجامعة العربية على إحياء التراث الفكري والفني العربي والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل.

مادة ٧ : رغبة في مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظم تلك الجهود، كما تعمل على تنشيط الإنتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل كإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف الجوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن.

مادة ٨ ـ تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل دولة من دول الجامعة العربية.

مادة ٩ ـ تسعى دول الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة

المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية.

مادة ١٠ - تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار وذلك بالاتفاق فيما بينها.

مادة ١١ - تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والاذاعة - حيث توجد - وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية التي توافق على أغراضها. ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات في المعاهد العلمية في كل بلد عربي تحت تصرف علماء البلاد الأخرى لغرض البحث العلمي، وإصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التي تنشر في جميع البلاد العربية، وإلزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل إلى اللجنة الثقافية من كل مطبوع يصدره نسخاً تودع مكتبتها والمكتبة الرئيسية لكل دولة من دول الجامعة.

مادة ١٢ - تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل في مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها، وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ.

مادة ١٣ - تعمل دول الجامعة العربية على تعريف ابنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية، وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة، أو بغيرها من الوسائل، وبإنشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية. وبإمدادها بما ييسر نجاحها، وإقامة معارض دورية للفنون وللمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في مختلف البلاد العربية.

مادة ١٤ - تشجع دول الجامعة العربية إنشاء نوادٍ عربية ثقافية اجتماعية في بلادها.

مادة ١٥ - تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانين وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها.

مادة ١٦ ـ يصدق على هذه المعاهدة من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية ـ في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الأخرى.

مادة ١٧ ـ يجوز للبلاد العربية أن تنضم إلى هذه المعاهدة باعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول المتعاقدة الاخرى .

مادة ١٨ ـ يعمل بهذه المعاهدة بعد شهر من ايداع وثائق التصديق عليها من دولتين، كما يعمل بها بالنسبة للدولة التي تنضم اليها بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة انضمام كل دولة.

مادة ١٩ ـ يجوز لأية دولة ملتزمة بهذه المعاهدة أن تنسحب منها وذلك بمقتضى إعلان يرسل إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وينتج الاعلان أثره بعد ستة شهور من تاريخ إرساله.

وهذه المعاهدة الثقافية قد وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ . إلا أن «المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية» أبدتا تحفظات «اقتضتها أوضاعهما الخاصة» حسب ما جاء في نشرة الأمانة العامة المعنونة بعنوان «جامعة الدول العربية ـ ميثاقها ونبذة تاريخية عنها» والمطبوعة سنة ١٩٤٧ .

ولتبيين مغزى هذه المعاهدة، انقل فيما يلي، ما كنت كتبته في هذا المضمار في «حولية الثقافة العربية» الأولى، التي كانت نشرت سنة ١٩٤٩ :

« . . . ويجب أن يلاحظ أن الغاية التي ترمي إليها الدول العربية من عقد هذه المعاهدة الثقافية، لا تقتصر على «تقوية العلاقات الثقافية فيما بينها»، كما هو المعتاد في المعاهدات الثقافية التي تعقد بين الدول الاوروبية والامريكية ـ، بل انها تتعدى ذلك إلى غاية أسمى وأوسع، وهي: تقريب وتوحيد نظم التعليم في مختلف البلاد العربية، وضمان تعاون جميع الدول العربية في سبيل تكوين «ثقافة عربية موحدة» تستمد قوتها من تاريخ الأمة العربية، وتتغذى بجميع مكتسبات العلم الحديث، ومخترعات الحضارة العلمية.

« وذلك لأن جميع الشعوب العربية تعتز بتاريخ مشترك طويل ومجيد، وتتكلم بلغة واحدة، كما أنها تجابه مشاكل خطيرة متشابهة، وتندفع نحو غايات متماثلة . . . فيجب أن تعتبر نفسها ـ لذلك كله ـ بمثابة شعوب منتسبة إلى أمة واحدة ».

«ويلاحظ مفكرو هذه الشعوب أن الـظروف السياسيـة التي سيطرت عليهـا منذ مدة باعدت بين نظمها التعليمية تباعداً غريبـاً ، وأوجدت في شؤونها الثقـافية الشيء الكثـير من البلبلة والفـوضى. فـأصبـح من واجب الـدول العـربيـة ـ بعـد ان نـالت استقلالها السياسي وصارت سيدة شؤونها العامة ـ أن تعمل عملاً متواصـلاً لإزالة هـذه الفروق الموروثة من الأوضاع السياسية الماضية، وأن تسعى بكل الوسائل الممكنـة وراء تكوين «ثقافة عربية عصرية موحدة».

« ونستطيع أن نقول: إن هذا هو الهدف الأسمى الذي تسعى إلى بلوغه جـامعة الـدول العربيـة في الشؤون الثقافيـة، وهـذا هـو الغـرض الأصـلي الـذي تـرمي إليـه «المعاهدة الثقافية» المعقودة بين دول الجامعة المذكورة».

أجهزة التعاون الثقافي

- ١ -

لقد اتفقت الدول العربية ـ منذ بداية تكوين جامعتها ـ على إنشاء الأجهزة والهيئات التالية، لتنظيم وتنسيق شؤون الثقافة والتربية والتعليم فيها:

أ ـ اللجنة الثقافية

تتألف من ممثلين للدول المشتركة في الجامعة، وذلك بموجب المادة الرابعة من « ميثاق جامعة الدول العربية ».

ب ـ الهيئات المحلية

تتكون في عاصمة كل دولة من دول الجامعة العربية، للعناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية، وذلك بموجب المادة الأولى من المعاهدة الثقافية.

ج ـ المكتب الدائم

يتألف من ممثلين للدول العربية، وذلك بناء على القرار الذي اتخذته اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الأولى في ١٩٤٦/٢/٢٧، والذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية في جلستها المنعقدة في ١٩٤٦/٤/٤.

د ـ الادارة الثقافية

تتألف من موظفين تابعين للأمانة العامة، فلا يمثلون دولة من دول الجامعة.

وأما الواجبات المترتبة على كل وحدة من هذه الهيئات، فتتضح من التفاصيل التالية :

أ ـ اللجنة الثقافية

لم يقرر لها نظام خاص، ولكن وظائفها تتبين من المعاهدة الثقافية نفسها، وتتضح ـ أكثر من ذلك ـ من المذكرة الايضاحية المرفقة بمشروع المعاهدة الثقافية.

(وقد أدرجناها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب).

ب ـ الهيئات المحلية

لم يقرر لها نظام عام، بل ترك أمر تقرير «كيفية تكوينها» إلى الدول العربية نفسها، لتقرر ذلك كل واحدة منها، بالشكل الذي يتلاءم مع تشكيلات الوزارة والادارة التي تهيمن على شؤون الثقافة والتربية والتعليم فيها.

ج ـ المكتب الدائم

قد تقررت كيفية تكوينه وتحددت واجباته في قرار اللجنة الثقافية الذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية، وينص القرار المذكور على ما يلي :

« تكوين هيئة دائمة، يكون كل من رئيسها وسكرتيرها هو رئيس اللجنة العامة ويكون لكل بلد مشترك في اللجنة العامة ممثل له في الهيئة على أن يتوافر في هذا الممثل شرط الاقامة في القاهرة، مقر الأمانة العامة.

وتتولى هذه الهيئة :

أولاً : إعداد جدول الأعمال لاجتماعات اللجنة العامة.

ثانياً: تحضير المسائل التي تدرج في جدول الأعمال.

ثالثاً : النظر فيما تحيله اللجنة العامة عليها من الأعمال.

رابعاً : النظر فيما يرى الرئيس عرضه عليها من تنفيذ قرارات اللجنة العامة، ومما هو قابل للتنفيذ من المسائل الواردة في المعاهدة الثقافية.

خامساً : جميع المعلومات والاحصاءات والوثائق عن الشؤون الثقافية والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية، ونشر ما ترى نشره منها.

سادساً : النظر فيما يرد عليها من الاقتراحات من مختلف الهيئات والأفراد ، وعرض ما ترى عرضه من ذلك على اللجنة الثقافية » .

هذا، ومجموعة القرارات المنشورة سنة ١٩٥٦ تضيف إلى ما سبق الملحوظة التالية :

« هذه الهيئة الدائمة هي ما استقرت تسميتها باسم «المكتب الدائم» الذي ما زال يوالي اجتماعاته لتأدية المهمة التي اشير إليها في هذا القرار» .

وأما الغرض الأصلي من تكوين هذا المكتب الدائم ، فيتضح من المذكرة الايضاحية التي كانت أرفقت بمشروع المعاهدة الثقافية .

د ـ الادارة الثقافية

لم يوضع لها نظام يقرر كيفية تكوينها ويحدد واجباتها، ولكنها تولت ـ بصورة فعلية ـ « أمر إعداد الأعمال التي ستعرض على المكتب فاللجنة الثقافية» من ناحية، و« تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة المذكورة، أو المؤتمرات التي تعقد تحت رعايتها» من ناحية أخرى.

ـ ٣ ـ

ولتكوين فكرة أتم عن الأجهزة الثقافية الآنفة الذكر، لا بد لنا من أن نشير إلى الأمرين التاليين :

أولا : لقد اعتاد مجلس جامعة الدول العربية أن يكوِّن ـ خلال كل دورة من دورات اجتماعه ـ لجنة تسمى «لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية»، ويحيل اليها جميع المقترحات المتعلقة بالثقافة والتربية والتعليم، قبل أن ينظر فيها، ويتخذ قراراً في شأنها.

واللجنة التي تنبثق عن جامعة الدول العربية بهذه الصورة، هي غير «اللجنة الثقافية» الأصلية، التي تعمل خارج أوقات اجتماع مجلس الجامعة، وتقدم إليه تقريراً عن أعمالها.

ثانيا : إن المعاهدة الثقافية تهدف ـ من حيث الأساس إلى تنظيم التعاون الثقافي بين الدول العربية المستقلة المشتركة في ميثاق جامعة الدول العربية، ومع هذا فإنها لم تهمل شؤون سائر البلاد العربية التي كانت محرومة من نعم الاستقلال.

ولذلك، نصت الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من الميثاق على ما يلي :

« يجوز أن يشترك في اللجان الاختصاصية أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى. ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها إشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل».

كما جاء في أحد ملاحق الميثاق، ما نصه:

« ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة:

« نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله.

« ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

« فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع. وفيما عدا ذلك، بألا يدخر جهداً لتعرّف حاجاتها، وتفهم أمانيها وآمالها. وأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب».

وبناء على صراحة هذه المادة وهذا الملحق، صارت تستعين اللجنة الثقافية والادارة الثقافية ـ في أبحاثها وأعمالها ـ بمفكري البلاد العربية غير المستقلة، وتستفيد من معلومات هؤلاء وتجاربهم أيضاً.

هذا، ومن المعلوم أن الدول العربية التي استقلت بعد إبرام ميثاق جامعة الدول العربية، انضمت إلى الجامعة بصورة رسمية، ووسعت بذلك نطاقها ونطاق لجنتها الثقافية، بطبيعة الحال.

ـ ٤ ـ

وقد انضم إلى الأجهزة الثقافية الأولى التي ذكرناها آنفاً، ـ في تواريخ مختلفة ـ ثلاث مؤسسات ثقافية:

أ ـ معهد المخطوطات العربية

أنشىء سنة ١٩٤٦، وكان إنشاؤه مستنداً إلى أوّل القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية فور تكوينها.

وهذا نص القرار، الذي يقوم مقام النظام الاساسي للمعهد المذكور:

المادة الأولى - ينشأ معهد اسمه «معهد إحياء المخطوطات ملحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الثانية - مهمة المعهد ما يلي:

(أ) جمع فهارس المخطوطات العربية الموجودة في دور الكتب العامة والخاصة وفهارس المخطوطات التي يمتلكها الأفراد، لتوحيدها في فهرس عام.

(ب) تصوير أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية القيمة.

(ج) وضع هذه المصورات تحت تصرف العلماء أولاً بعرضها لمن يطلبها للاطلاع عليها بواسطة الآلات العارضة المكبرة أو بإعطاء صور مكبرة منها، بأسعار مناسبة أو بإعارة نسخة ثانية منها للعلماء الذين يطلبونها من البلدان الأخرى عن طريق المؤسسات العلمية أو بإرسالها إليهم بأسعار مناسبة.

(د) طبع صور المخطوطات القيمة التي نصها صحيح وخطها مقروء ونشر نصوص المخطوطات ذات الأهمية الكبرى.

(هـ) تنظيم التعاون بين العلماء والمؤسسات العلمية في سبيل نشر المخطوطات، وتزويد الناشرين بالمعلومات اللازمة عن المخطوطات التي يعنون بها. وإعلامهم بأسماء من يعنى بمخطوطات مماثلة لمخطوطهم أو مشابهة له.

(و) إصدار نشرة دورية عما طبع أو يطبع من المخطوطات العربية والاشارة إلى ما هو معد للطبع.

المادة الثالثة - يتمتع هذا المعهد بشخصية معنوية مستقلة فيقبل الاعانات والهبات وينظم الاكتتابات.

المادة الرابعة - يتولى إدارة هذا المعهد مدير دائم يعينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على اقتراح رئيس اللجنة الثقافية.

المادة الخامسة - ينتخب الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على اقتراح رئيس اللجنة الثقافية أعضاء من كبار المشتغلين بنشر الثقافة العربية يتكون منهم مجلس أعلى للمعهد.

المادة السادسة - يعين المدير الموظفين الفنيين وغير الفنيين بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة - يضع المجلس الأعلى نظام المعهد الداخلي والمالي.

المادة الثامنة ـ يضع المدير مشروع الميزانية ويعرضها على المجلس الأعلى فيرفعها هذا إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإدماجها في ميزانية الجامعة.

المادة التاسعة ـ للعمل في معهد إحياء المخطوطات العربية مرحلتان، المرحلة الأولى تقتضي جمع الفهارس المنشورة للمخطوطات العربية وصوراً من الفهارس التي لم تنشر لتلك المخطوطات، وفي الوقت نفسه جمع صور لأنفس المخطوطات العربية في العالم.

أما المرحلة الثانية فيشرع في بدئها بتصنيف الفهارس وصور المخطوطات وإعدادها لتوضع تحت تصرف جمهور العلماء والناشرين ومن ثم يدخل المعهد في تنفيذ مهمته بصورة عامة .

ب ـ متحف الثقافة العربية

أنشىء سنة ١٩٤٩ تابعاً للإدارة الثقافية، وبقي تابعاً لها.
(تفاصيل المتحف، ستعرض خلال الابحاث الانتقادية).

ج ـ معهد الدراسات العربية العالية

أنشىء سنة ١٩٥٣، مستقلاً عن الادارة الثقافية.
«وقد أفردنا له فصلاً خاصاً، في هذا الكتاب».

أعمال اللجنة الثقافية والادارة الثقافية

- ١ -

إن الأعمال التي قامت بها اللجنة الثقافية ـ خلال السنوات الخمس عشرة التي مضت منذ تكوينها ـ تتلخص فيما يلي:

لقد عقدت اللجنة الثقافية ١٤ دورة: في التواريخ والمواقع التالية:

الدورة الأولى ـ عقدت في القاهرة في اوائل سنة ١٩٤٦

الدورة الثانية ـ عقدت في دمشق في أواخر سنة ١٩٤٦

الدورة الثالثة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الثامن من سنة ١٩٤٧

الدورة الرابعة ـ عقدت في بحمدون وزحلة في الشهر الثامن من سنة ١٩٤٨

الدورة الخامسة ـ عقدت في الاسكندرية والقاهرة في الشهر التاسع من سنة ١٩٤٩

الدورة السادسة ـ عقدت في الاسكندرية في الشهر الثامن من سنة ١٩٥١

الدورة السابعة ـ عقدت في عمان في الشهر الثامن من سنة ١٩٥٢

الدورة الثامنة ـ عقدت في القاهرة في الشهر التاسع من سنة ١٩٥٣

الدورة التاسعة ـ عقدت في جدة في الشهر الأول من سنة ١٩٥٥

الدورة العاشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر العاشر من سنة ١٩٥٥

الدورة الحادية عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الخامس من سنة ١٩٥٦

الدورة الثانية عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الخامس من سنة ١٩٥٨

الدورة الثالثة عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الرابع من سنة ١٩٥٩

الدورة الرابعة عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الأول من سنة ١٩٦١

هـذا، و«مقررات اللجنـة الثقافيـة» خلال دورات انعقـادها العشـر الأولى (من بداية سنة ١٩٤٦ حتى نهاية سنة ١٩٥٥) نشرت في كتـاب طبعته الادارة الثقـافية سنـة ١٩٥٦. وهو يتألف من ١٣٨ صفحة.

الادارة الثقافية أنجزت الأعمال التالية:

(أ) كونت «معهد المخطوطات العربية».
(ب) أسست متحف الثقافة العربية.
(ج) عقدت المؤتمرات التالية:

أولاً: مؤتمرات الثقافة العربية:

المؤتمر الثقافي العربي الأول ـ انعقد في بيت مري في لبنان سنة ١٩٤٧.
المؤتمر الثقافي العربي الثاني ـ انعقد في الاسكندرية سنة ١٩٥٠.
المؤتمر الثقافي العربي الثالث ـ انعقد في بغداد سنة ١٩٥٧.
المؤتمر الثقافي العربي الرابع ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٥٩.

ثانياً: مؤتمرات الآثار العربية:

مؤتمر الآثار العربية الأول ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٤٧.
مؤتمر الآثار العربية الثاني ـ انعقد في بغداد سنة ١٩٥٧.
المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية ـ انعقد في فاس سنة ١٩٥٩.

ثالثاً: المؤتمرات العلمية:

المؤتمر العلمي العربي الأول ـ انعقد في الاسكندرية سنة ١٩٥٣.
المؤتمر العلمي العربي الثاني ـ انعقد في القاهرة سنة ١٩٥٥.
المؤتمر العلمي العربي الثالث ـ انعقد في بيت مري في لبنان سنة ١٩٥٧.

رابعاً: مؤتمرات المجامع العلمية:

المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٥٦.

خامساً: حلقة إعداد المعلم العربي ـ انعقدت في لبنان سنة ١٩٥٧.

وقد نشرت الادارة الثقافية كتاباً عن كل واحد من هذه المؤتمرات، أدرجت فيه الخطب والتقارير والمحاضرات والمقررات.

كما أنها أصدرت طبعة انكليزية من كتابي المؤتمرين العلميين العربيين.

(د) أقامت مهرجاناً لابن سينا في بغداد سنة ١٩٥٣، ونشرت كتابا عن المهرجان، وكتابا عن مؤلفات ابن سينا ـ بمناسبة المهرجان.

(هـ) أصدرت خمسة مجلدات من «حولية الثقافة العربية».

(و) نشرت ـ فضلا عن كتب المؤتمرات المذكورة آنفا:

٨ كتب مؤلفة، و٢٢ كتاباً مترجماً في ٤٧ جزءاً.

التعاون الثقافي بين البلاد العربية
قبل تكوين اللجنة الثقافية والادارة الثقافية

إن اوجه التعاون الثقافي المنصوص عليها في المعاهدة الثقافية، لم تكن جديدة في بابها، بالنسبة إلى جميع البلاد العربية. فإن التعاون بين بعض البلاد العربية في ميادين الثقافة المختلفة، كان قد بدأ قبل عقد المعاهدة الثقافية وتكوين الادارة الثقافية.

نشير فيما يلي إلى أبرز مظاهر هذا التعاون في الشؤون الثقافية:

(أ) إن المجمع العلمي العربي الذي تأسس في دمشق سنة ١٩١٩ ـ في عهد الحكومة السورية العربية الأولى ـ عين أعضاء مراسلين، من مختلف الأقطار العربية.

وكذلك مجمع اللغة العربية الذي تأسس في القاهرة سنة ١٩٣٢. عين أعضاء عاملين ومراسلين من مختلف البلاد العربية.

(ب) لقد عقدت الجمعيات الطبية العربية بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٥ ـ أي قبل تكوين الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ـ ثمانية مؤتمرات، اشترك فيها اعضاء من مختلف البلاد العربية. وتذاكروا وتناقشوا في الشؤون الصحية والطبية من ناحية، وفي الاصطلاحات العلمية من ناحية أخرى.

(ج) كونت الجمعيات الطبية المذكورة اتحاداً عاما سنة ١٩٤١.

(د) عقد المحامون العرب أول مؤتمر لهم في دمشق سنة ١٩٤٤.

(هـ) عقد المهندسون العرب أول مؤتمر لهم في الاسكندرية سنة ١٩٤٥.

(و) أقيم «مهرجان شوقي» في القاهرة سنة ١٩٢٧، اشترك فيه أدباء وشعراء من مختلف البلاد العربية.

(ز) أقيم «مهرجان المتنبي» في دمشق سنة ١٩٣٦، ومهرجان المعري في دمشق وحلب والمعرة، سنة ١٩٤٤. ساهم في هذين المهرجانين أيضاً أدباء وشعراء وعلماء من مختلف الأقطار العربية.

(ح) جرت مخابرات ومذاكرات هامة بين وزارات معارف مختلف البلاد العربية حول تيسير قواعد اللغة العربية.

(ط) تمت مبادلة بعض الآثار القديمة العربية وصورها، بين بغداد والقاهرة.

(ي) إن زيارات وفود من الطلبة والكشافة والاساتذة بين مصر وسوريا ولبنان والعراق بدأت تتكرر منذ سنة ١٩٣٠.

(ك) لقد درجت بعض البلاد العربية على الاستعانة بأساتذة من أقطار عربية أخرى، منذ بدء الحكم الوطني والتعليم العربي فيها.

مثلا: العراق أخذ يستدعي إلى خدمة مدارسه المختلفة أساتذة من مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، منذ سنة ١٩٢٠.

والبحرين استخدمت معلمين سوريين منذ سنة ١٩٢٥.

وفي سنة ١٩٣٥، تم الاتفاق بين وزارتي المعارف المصرية والعراقية على شروط إيفاد واستخدام الاساتذة.

وفي سنة ١٩٤٥ تم اتفاق مماثل لذلك بين وزارتي المعارف المصرية والسورية.

(ل) وفي الاخير لقد تم إعداد «مشروع معاهدة ثقافية» تعقد بين «المملكة المصرية والمملكة العراقية» على أن «تعرض الحكومتان المتعاقدتان هذه المعاهدة على الدول العربية لتنضم إليها إذا شاءت».

ولكن، عندما بدأت مشاورات الوحدة العربية، رؤي من الأوفق تأجيل أمر المشروع المذكور، بأمل جعله موضوع «معاهدة ثقافية» تربط الدول العربية المستقلة بأجمعها، منذ البداية.

وفعلا، صار المشروع المذكور أساسا للمعاهدة الثقافية التي عقدت بين دول الجامعة العربية سنة ١٩٤٥.

ولتثبيت هذه الحقيقة التاريخية، ندرج فيما يلي المشروع المذكور، بنصه الكامل.

مشروع لائحة المعاهدة الثقافية
بين مصر والعراق
بعد عرضه على مكتب التعاون الثقافي

« المقدمة :

المادة الأولى: تتفق الحكومة الملكية المصرية والحكومة الملكية العراقية على أن تتعاونا تعاوناً وثيقاً في جميع شؤونهما الثقافية.

المادة الثانية: تتبادل الحكومتان المتعاقدتان المطبوعات التي تنشر في بلديهما وتعملان كذلك على تبادل الوسائل التعليمية كالسينما والراديو وأجهزة المختبرات (المعامل) وغيرها.

المادة الثالثة: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بحماية حقوق التأليف والترجمة والنشر لكل ما ينشر ويسجل رسمياً في بلد الفريق الآخر من المطبوعات.

المادة الرابعة: توافق الحكومات الملكية المصرية على انتداب الاساتذة المصريين مدرسين ومدرسات الذين تطلبهم الحكومة العراقية على قدر استطاعتها وذلك لغرض التدريس في مدارس العراق بالشروط العامة أو الفردية التي يتفق عليها، وتعتبر مدة الخدمة في العراق لمن كان موظفاً من الاساتذة المذكورين كأنها خدمة في الحكومة المصرية مع حفظ حقوقهم من حيث المناصب والتقاعد والترقية.

المادة الخامسة: تتبادل الحكومتان المتعاقدتان الاساتذة الزائرين لسنة دراسية قابلة للتجديد أو أقل، وذلك بالشروط التي يتفق عليها لكل استاذ على أن تعتبر مدة الخدمة في الحكومة الأخرى كأنها خدمة في حكومة الاستاذ المختص وعلى أن تحفظ حقوق الاستاذ من حيث منصبه وتقاعده وترقيته خلال مدة عمله في معاهد الفريق الآخر.

المادة السادسة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان على تقريب مناهج الدراسة مع مراعاة الظروف المحلية لكل من البلدين وتعملان على تعادل مراحل التعليم وشهاداته.

المادة السابعة: تعترف كل من الحكومتين المتعاقدتين بتعادل شهادتيهما الابتدائية والثانوية دون إخلال بما قد تحتاج إليه بعض الدراسات العالية من امتحانات إضافية أثناء تلك الدراسات.

المادة الثامنة: توافق الحكومتان المتعاقدتان مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من

المادة السابعة على تبادل الطلبة وقبولهم في السنوات أو الفصول المناسبة على قدر ما يتوفر لديها من مقاعد للدراسة.

المادة التاسعة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان على تشجيع الاسفار والرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدين وتسهيل معاملات جوازات السفر وخفض أجور وسائل النقل وغيرها.

المادة العاشرة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان متفقتين على نشر المخطوطات العربية القديمة وتضعان الخطط لترجمة عيون الكتب الأدبية والعلمية الأجنبية القديمة والحديثة.

المادة الحادية عشرة: تسعى الحكومتان المتعاقدتان في توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها، وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات.

المادة الثانية عشرة: تشجع الحكومتان المتعاقدتان عقد المؤتمرات العلمية والثقافية والتعليمية التي توافق على أغراضها بالوسائل التالية كلها أو بعضها:

(أ) المساهمة في وضع خطط المؤتمرات.
(ب) تسهيل معاملات جوازات السفر.
(ج) تخفيض أجور السفر.
(د) المساعدة المالية للمؤتمرات وغير ذلك من الوسائل.

المادة الثالثة عشرة: تؤسس الحكومتان المتعاقدتان مكتباً ثقافياً دائماً للعمل على تحقيق المشروعات الثقافية والتعليمية المنصوص عليها في هذه المعاهدة، ويعقد المكتب اجتماعاً عاماً مرة في السنة على الاقل، وتحدد مهمة المكتب وأساليب عمله وتشكيلاته الادارية ومواعيد اجتماعاته ومدتها ببروتوكول خاص.

المادة الرابعة عشرة: تعرض الحكومتان المتعاقدتان هذه المعاهدة على الدول العربية لتنضم إليها إذا شاءت» .

القسم الثاني

نظرات انتقادية في أعمال
الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية

نظرات انتقادية

بعد أن اطلعنا على تفاصيل المعاهدة الثقافية، وعلى أجهزة التعاون الثقافي التي انشئت في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بغية استكمال تنفيذ أحكام المعاهدة المذكورة،

وبعد أن لخصنا الأعمال التي أنجزتها الأجهزة المذكورة خلال الأعوام الخمس عشرة التي مضت على انشائها.

يجدر بنا أن نتساءل:

هل أدت أجهزة التعاون الثقافي المذكورة ما يترتب عليها من واجبات خير أداء؟ أم قَصَّرت في أداء تلك الواجبات؟

وبتعبير أدق: هل كانت الأمور التي أنجزتها الأجهزة المذكورة متناسبة مع السنين التي مضت على إنشائها؟ أم كانت محدودة وضئيلة بالنسبة إلى طول السنين المذكورة؟

وإذا كانت الأجهزة المذكورة قد قصرت في أداء واجباتها، فما هي أسباب ذلك التقصير؟ وماذا يجب أن يعمل بعد الآن، لتنظيم وإصلاح أجهزة التعاون الثقافي على الوجه الذي يكفل قيامها بأداء ما يترتب عليها من واجبات؟

أعتقد أن أنجع وأقصر الطرق للحصول على أجوبة صحيحة عن هذه الأسئلة، هو إمعان النظر في التقارير التي نشرتها الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية عن أعمالها ومقرراتها، ومشاريعها، لمعرفة ما أنجزته وما لم تنجزه من تلك المشاريع.

بين يديّ الآن، أولاً التقرير الذي نشرته الادارة المذكورة سنة ١٩٤٨، عن «الأعمال الثقافية التي قامت بها جامعة الدول العربية» حتى ذلك التاريخ. مع العلم بأن الادارة الثقافية كانت اهتمت بالتقرير المذكور اهتماماً خاصاً؛ حتى أنها رأت أن تنشر له طبعة باللغة الانكليزية ، وأخرى باللغة الفرنسية، فضلاً عن طبعته العربية.

وبين يديّ، ثانياً، مجموعة القرارات التي نشرتها الادارة الثقافية سنة ١٩٥٦، وضمنتها سلسلة القرارات التي صدرت عن اللجنة الثقافية واقترنت بموافقة مجلس جامعة الدول العربية، منذ انشاء اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور.

إن القرارات والمشاريع التي سأستعرضها في الصحائف التالية منقولة من المنشورات الرسمية المذكورة.

«تقويم» البلاد العربية

- ١ -

إن إصدار تقويم سنوي عن «البلاد العربية» كان في مقدمة المشاريع، التي فكرت فيها وقررتها وأخذت تعمل على تحقيقها، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإدارتها الثقافية.

والادارة المذكورة وصفت هذا التقويم، بقولها:

«تقويم للبلاد العربية، يشتمل على كل المعلومات المختلفة المتصلة بالشؤون الثقافية والادارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ليكون مرجعاً يوثق به في التعرف إلى شؤون هذه البلاد».

ولا شك في أن ذلك كان من أهم المؤلفات التي تحتاج إليها «الثقافة العامة» في جميع البلاد العربية، ومن أوجب الواجبات التي تترتب على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى إدارتها الثقافية.

ولذلك كان قرار الأمانة والادارة في هذا المضمار جديراً بكل تقدير وتأييد.

ومما تجدر الاشارة إليه: ان أخبار هذا المشروع لم تبق منحصرة في حدود المحافل المتصلة بجامعة الدول العربية، بل أنها أعلنت على الملأ، بالمذكرات المفصلة التي أرسلت إلى ممثلي الدول العربية، وبكتب «التعريف والاعلام والدعاية» التي وزعت على الجرائد وعلى المهتمين بالشؤون العربية.

فالأمانة العامة كانت أصدرت ـ سنة ١٩٤٧ ـ كتيباً بعنوان « جامعة الدول

العربية ـ ميثاقها ونبذة تاريخية عنها»، وقد جاء في الصفحة ٢٩ من المطبوعة المذكورة ـ خلال الحديث عن أعمال الادارة الثقافية ـ ما نصه، عن مشروع التقويم:

« وقد عهد إلى أحد الاخصائيين وضع تقويم عام للبلاد العربية على أسس حددت لذلك».

والادارة الثقافية نشرت سنة ١٩٤٨ كتيباً بعنوان «نظرة عامة في الأعمال الثقافية لجامعة الدول العربية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨». وقد جاء في الصفحة ٢١ من المطبوعة المذكورة، ما نصه:

« . . . شرعت الادارة الثقافية في جمع تقويم عام عن البلاد العربية، يعرّف بها في شتى نواحيها، ويُطلع على مدى التقدم فيها، فيقدم خلاصة عن نظمها السياسية وعن أحوالها الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والثقافية، ويعرض مختصراً لتاريخها ويبحث بحثاً ملخصاً في جغرافيتها، فيتناول كل ذلك على طريقة علمية في البحث والاحصاء والتعداد والبيان، وذكر الأوضاع الصحيحة، **وسيكون هذا التقويم معداً قبل انتهاء عام ١٩٤٨، فينشر في أوائل عام ١٩٤٩. والنية متجهة إلى أن يصبح تقويماً سنوياً يظهر كل سنة مرة».**

ونظراً لصراحة هذه النشرات الرسمية العلنية، يجب أن يكون «تقويم البلاد العربية» الأول قد صدر سنة ١٩٤٩، كما يجب أن يكون قد صدر منه ـ في الأعوام التالية ـ عشرة أعداد، على أقل تقدير.

ولكن. . . من أغرب الأمور وأدعاها إلى الأسف الشديد. . . أن الادارة الثقافية لم تصدر إلى الآن التقويم الذي أعلنت عنه، بمثل هذه العبارات الصريحة، قبل نحو اثني عشر عاماً!

وقد بقي العالم العربي إلى الآن محروماً من تقويم عام يضع بين أيدي الناطقين بالضاد مصدر معلومات عامة عن بلادهم. . . وذلك على الرغم من مرور ستة عشر عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من مرور أحد عشر عاماً على الموعد الذي ضربته الادارة الثقافية لصدور التقويم.

وغني عن البيان أن هذا نقص كبير، يدل على تقصير فادح.

فالمثقفون الآن يستطيعون أن يجدوا معلومات إجمالية عامة من مختلف شؤون الدول العربية، في الحوليات والتقاويم العامة Almanachs, Annuaires التي تصدر كل سنة في أوروبا وامريكا، بلغات مختلفة؛ كما أنهم يستطيعون أن يحصلوا على معلومات

أكثر تفصيلاً من ذلك، عن شؤون بلاد الشرق العربي، في النشرات الدورية التي تختص بشؤون الشرق الادنى، باللغات المذكورة. ولكنهم لا يستطيعون أن يجدوا تقويماً باللغة العربية، يزودهم بأمثال تلك المعلومات عن جميع البلاد العربية وذلك، على الرغم من بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ووعود ادارتها الثقافية.

- ٢ -

فيجدر بنا أن نتساءل: لماذا؟ لماذا لم يصدر «تقويم البلاد العربية» الذي كان يجب أن يصدر سنة ١٩٤٩؟ من المسؤول عن هذا التقصير الفادح، بعد كل تلك الاعلانات الصريحة؟

أعرف أن هناك « جواباً جاهزاً» اعتاد أن يكرره الكثيرون من موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، رداً على أمثال هذه الأسئلة، إنهم يقولون، دون تردد: الدول العربية. . . وذلك استناداً على النظرية القائلة بأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما هي إلا مرآة تعكس أحوال الدول المذكورة.

إنهم يحاولون ـ بمثل هذه الأقوال ـ أن يتخلصوا من مسؤولية الأعمال.

ولكن أمثال هذه الحجج إذا كانت تصح إلى حد ما في بعض الأمور وتكفي لرفع المسؤولية عن كاهل الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في تلك الأمور، إلا أنها لا تصح أبداً في هذه القضية، ولا تكفي لتبرئة ذمة الأمانة العامة وإدارتها الثقافية من «عدم اصدار التقويم المذكور»، بوجه من الوجوه.

لأن مجلس جامعة الدول العربية كان أقرَّ في الميزانية اعتماداً قدره ١٠٠٠ جنيه مصري للتقويم، فلا يمكن لأحد أن يعلل عدم صدور التقويم بعدم وجود الاعتمادات اللازمة له.

وقد يقال ربما كان السبب في ذلك تقصير الحكومات العربية في تزويد الأمانة العامة والادارة الثقافية بالوثائق والمعلومات الضرورية لتأليف الحولية.

غير أن قليلاً من البحث، يكفي للبرهنة على بطلان هذه الحجة أيضاً:

معلوم أن الادارة الثقافية أنشأت ـ سنة ١٩٤٩ ـ « متحف الثقافة العربية» وأصدرت ـ سنة ١٩٥٠ ـ «حولية الثقافة العربية»، ثم أردفت بالحولية المذكورة ـ في السنوات التالية ـ أربع حوليات أخرى. وذلك يعني: أن الحكومات العربية لم تبخل على مؤسس المتحف ومؤلف الحولية، ما يحتاج إليه من المعلومات والوثائق الكثيرة والمتنوعة.

فلا مجال للشك في أن ما تم إنجازه في هذين الميدانين، كان يمكن أن يتم في ميدان «تقويم البلاد العربية» أيضاً، لو لم ينقص الأمانة العامة وادارتها الثقافية «شيمة التنظيم والمثابرة» التي تتطلبها أمثال هذه الأعمال.

وتأييداً لذلك، يجب عليّ أن أصرح بأن محفوظات الادارة الثقافية القديمة تضم اضبارات وملفات عديدة وضخمة عن «التقويم». إنها تتضمن جدول المعلومات التي طلبتها الادارة الثقافية والاجوبة الكثيرة التي تلقتها تلبية لطلبها هذا. وفضلاً عن ذلك، إنها تضم مسودات الأبحاث الكثيرة التي كانت أعدت للتقويم المذكور، مع مذكرة تبين ما تم إنجازه من أبحاث التقويم، وما بقي ناقصاً منها. وغني عن البيان أن ما جاء في نشرة الادارة الثقافية الصادرة سنة ١٩٤٨ من أن «تقويم العالم العربي سيكون معداً للطبع في نهاية السنة» ومن أنه «سيطبع خلال سنة ١٩٤٩» كان يستند على ذلك.

وبديهي أن توقف العمل عن اتمام تأليف التقويم، وعدم مواصلة التفكير في أمره، طوال السنوات التي مرت منذ ذلك التاريخ، مما لا يمكن أن يعلل بشيء غير تقصير الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في أداء ما يترتب عليهما من واجبات.

- ٣ -

وأود أن لا يفهم من قولي هذا، أني أنفي عن الحكومات العربية كل مسؤولية في هذا المضمار. بل أعتقد أن الحكومات المذكورة أيضاً تتحمل قسطاً من المسؤولية في هذه القضية، ولكن مسؤوليتها هذه ليست في عدم توفير أسباب العمل في هذا السبيل، بل إنما هي في «عدم توجيه اللوم» الى الأمانة العامة وإدارتها الثقافية على إهمالها أمر «تقويم العالم العربي»، على الرغم من المقررات المتخذة والاعتمادات المرصدة، و - على وجه أخص - على الرغم من الوعود العلنية الصادرة.

- ٤ -

ومما يزيد فداحة هذا الإهمال، أن الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية كانت قد أصدرت ترجمة انكليزية وأخرى فرنسية، من تقرير أعمالها المنشور سنة ١٩٤٨، وأعلنت عزمها على طبع التقويم سنة ١٩٤٩، في الترجمتين المذكورتين اللتين وزعتهما على المحافل والهيئات الأجنبية!.

وقد رأيت أن أنشر في الصحائف التالية صوراً زينكوغرافية، عن بيان الإدارة الثقافية في هذا المضمار بالعربية والانكليزية، مع غلاف النشرة العربية والفرنسية.

هذا، ولا يظن أن هذه القضية فريدة في بـابها، بـل أن هناك امـوراً كثيرة تشبـه قضية التقويم من وجوه عديدة.

إني رأيت أن أبدأ أبحاثي الانتقـادية من سـرد هذه القضيـة، لأنها كانت أعلنت على الملأ، ـ مع تعيين المواعيد والتواريخ ـ في كتب وزعت على الناس وعـلى الجرائـد، باللغات العربية واللغات الأجنبية.

إني سأسرد فيما يلي سلسلة من الأمور والمشاريع التي لم تنجزها الادارة الثقافيـة، على الرغم من تقريرها، ومن بدء العمل فيها.

شكل رقم (١)

صورة زينكوغرافية لغلاف نشرة الادارة الثقافية



الأمانة العامة - الإدارة الثقافية

نظرة عامة

في الأعمـــــال الثقافيـــــة

لجامعة الدول العربية

١٩٤٦ - ١٩٤٨

شكل رقم (٢)

صورة زينكوغرافية لغلاف نشرة الادارة الثقافية باللغة الفرنسية

LIGUE DES ETATS ARABES

Secrétariat Général - Direction Culturelle

BREF APERÇU

SUR

LACTIVITÉ CULTURELLE

DE LA

LIGUE DES ETATS ARABES

LE CAIRE

1948

شكل رقم (٣)

صورة زينكوغرافية لما جاء في نشرة الادارة الثقـافية عن
تقـويم البلاد العربية وعن موعد صدوره

وإلى جانب ذلك شرعت الإدارة الثقافيـة فى جمع تقويم عام عن البلاد العربية يعرف بها فى شتى نواحيها ، ويطلع على مدى التقدم فيها ، فيقدم خلاصة عن نظمها السياسية وعن أحوالها الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والثقافيـة ، ويعرض مختصراً لتاريخها ويبحث بحثاً ملخصاً فى جغرافيتها ويتناول كل ذلك على طريقة علمية فى البحث والإحصاء والتعداد والبيان ، وذكر الأوضاع الصحيحة ، وسيكون هذا التقويم معداً قبل انتهاء عام ١٩٤٨ ، فينشر فى أوائل عام ١٩٤٩ ، والنيـة متجهة إلى أن يصبح تقوعاً سنويا يظهر كل سنة مرة .

شكل رقم (٤)

صورة زينكوغرافية لما جاء في الصفحة ١٨ من نشرة الإدارة
الثقافية عن تقويم البلاد العربية وعن موعد صدوره

To enable the public to get an idea of the various features of the Arab countries and the progress they have made, the Cultural Department has begun to compile a general almanac which gives an outline of their political institutions and their general features: economic, industrial, commercial, agricultural and cultural, together with an outline of their history and geography. These topics will be dealt with scientifically, and the almanac will make full use of the results of research work and statistics.

The almanac will be ready by the end of 1948 and will be published early in 1949, and regularly each year thereafter.

فهرس المطبوعات العربية

بين المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية، خلال دورتها الرابعة التي عقدتها في بحمدون وزحله في لبنان؛ في أواخر سنة ١٩٤٨ قرار يتعلق بـ « فهرس المطبوعات العربية»، هذا نصه:

«توصي الدول العربية بأن تجعل الخطة الآتية محل العناية، وأن تعهد إلى الجهات المسؤولة التي يهمها الأمر بأن تضعها موضع التنفيذ.

أولا : تدعى وزارات المعارف وإدارات المطبوعات في البلاد العربية إلى مؤازرة الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية لنشر فهرست دوري يشمل كل ما يطبع وينشر من الكتب والمجلات والنشرات في مختلف البلدان العربية وذلك وفقاً للخطط الأساسية التالية:

(أ) تتخذ كل دولة ما تراه من التدابير لتسجيل المطبوعات يوماً فيوماً وتنظيم فهرست يتضمن كل ما صدر خلال الثلاثة الأشهر الاخيرة على أن ترسل نسخة منه ـ مطبوعة على الآلة الكاتبة ـ إلى الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية. ولها أن تطبع الفهرست المذكور على حدة على أن يكون قطعه موحداً مع قطع الفهارس التي ستنشرها الادارة الثقافية.

(ب) تجمع الإدارة الثقافية الفهارس التي تتلقاها من الدول العربية وتؤلف منها فهرساً عاما تطبعه وتوزعه على جميع البلدان العربية.

(ج) كيفية تنظيم الفهارس وطريقة تصنيف المطبوعات ـ والتفاصيل التي يجب أن تدرج فيها عن كل كتاب ـ تحدد بتعليمات يقررها المكتب الدائم للجنة الثقافية.

(د) تتخذ الادارة الثقافية التدابير اللازمة لجمع معلومات مماثلة لـذلك عن المطبوعات العربية التي تصدر في البلاد العربية غير التابعة لجامعة الدول العربية وتضم هذه المعلومات إلى الفهارس العامة التي تطبعها.

ثانيا: (أ) يرجى من وزارات المعارف وادارات المطبوعات في الدول العربية أن تهتم اهتماماً كبيراً في شأن الايداع الإلزامي للمطبوعات، لكي تكون الفهارس تامة ومضبوطة وذلك بتنفيذ ما لديها من القوانين واللوائح أو تعديلها أو وضع تشريع جديد.

(ب) يستحسن زيادة عدد النسخ التي يتحتم إيداعها حتى يتيسر لكل دولة أن ترسل نسخة منها إلى مكتبة جامعة الدول العربية.

ثالثاً : تتخذ كل دولة التدابير الفعالة لتنظيم فهارس مفصلة عن الكتب والمجلات التي طبعت في بلادها وتكمل الادارة الثقافية الفهارس بأسماء الكتب العربية التي طبعت في غير بلاد جامعة الدول العربية في هذه المدة. وتشجع الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية الجهود التي يبذلها الباحثون في جمع الفهارس وتحريرها بكل الوسائل الممكنة[1].

وقد اقترن هذا القرار بتأييد مجلس جامعة الدول العربية، الذي قرر إصدار توصية بشأنه إلى الدول العربية.

يلاحظ أن مجلس جامعة الدول العربية، عهد بذلك إلى الادارة الثقافية مهمة تأليف وإصدار فهرس المطبوعات العربية.

والإدارة الثقافية أعلنت في الكتيب الذي أصدرته عن أعمالها في السنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨ ، أنها « آخذة في إعداد الوسائل لاصدار النشرة الفهرسية بالتعريف بالانتاج العربي في التأليف والنشر » (ص ١٧) .

ولكن . . . مما يؤسف له كل الأسف ، أن النشرة الفهرسية المذكورة لم تصدر إلى الآن ، . . . على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على القرار وعلى البيان !

ومع أن إصدار هذا الفهرس كان من أوجب الواجبات لتنسيق وتنظيم وتعريف حركات التأليف والنشر في مختلف الأقطار العربية، لأنه من أنجع وأفعل وأشمل الوسائل التي تساعد على التعارف والتعاون والتفاعل بين رجال الفكر والتعليم، ـ في ميادين العلم والأدب والثقافة العامة في مختلف أنحاء العالم العربي.

---

(١) نقلا عن: مجموعة مقررات اللجنة الثقافية (١٩٥٦)، ص ٤٩ ـ ٥١.

ومما تجدر الاشارة إليه، أن تصميم الادارة الثقافية على نشر هذا الفهرس، قد ذكر في الصفحة **١٩** من تقريرها المنشور باللغة الانكليزية ، والصفحة **٢٢** من تقريرها المنشور باللغة الفرنسية سنة **١٩٤٨** أيضاً.

كتاب جغرافية البلاد العربية وأطالس عن البلاد العربية

كان بين المقررات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد في بيت مري في لبنان، سنة ١٩٤٧، قراران يعهدان إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى إدارتها الثقافية، مهمة إعداد ونشر كتاب عن جغرافية البلاد العربية، مع أطالس متعلقة بها.

هذا نص أحدهما: «يوصي المؤتمر الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية بأن تتخذ ما يلزم من الاجراء لاعداد أطالس وخرائط جغرافية للبلاد العربية، تتناسب مع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي». (ص ٣٠ من مجموعة المقررات).

وهذا نص القرار الآخر: «نظراً إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مؤلف مفصل يتناول جغرافية البلاد العربية جميعاً، يكون بمثابة مرجع جغرافي يحوي آخر ما وصل إليه العلم، وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي المؤتمر بأن تتولى جامعة الدول العربية تأليف لجنة فنية لاتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح». (ص ٣١ من مجموعة المقررات).

هذا، واللجنة الثقافية أقرت اقتراحات المؤتمر ـ خلال دورتها الثالثة التي عقدت في القاهرة سنة ١٩٤٧ ـ وقدمتها إلى مجلس جامعة الدول العربية. والمجلس المذكور أيدها في جلسته المنعقدة في ١٩٤٨/٢/٢٢ وأوصى الدول العربية أن تضعها موضع العناية والبحث.

والادارة الثقافية صرحت في الكتيب الذي أصدرته عن أعمالها في السنة

المذكورة، بأنها «كونت لجنة لتأليف كتاب جامع عن جغرافية البلاد العربية» (ص ١٧).

ولكن... الكتاب المذكور لم يصدر إلى الآن، كما أن الاطالس والخرائط المطلوبة أيضاً لم تصدر، على الرغم من طول السنين التي مرت على المقترحات والمقررات الآنفة الذكر.

مؤتمرات دورية لمعلمي اللغة العربية

بين المقررات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد سنة ١٩٤٧ حول اللغة العربية قرار ينص على ما يلي:

« ويرى (المؤتمر) عقد مؤتمرات دورية لمعلمي اللغة العربية، تشخص اليها وفودهم من مختلف البلاد للبحث وتبادل الرأي في أساليب التعليم، كي يستفيد بعضهم من تجارب بعض، وكي يتحدثوا في الوسائل والغايات وينهضوا باللغة العربية وآدابها».

وهذا القرار كان من جملة المقررات التي أيدتها اللجنة الثقافية ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية.

وطبيعي أن تنفيذه ـ بإعداد الوسائل اللازمة لعقد المؤتمرات المذكورة والدعوة اليها ـ كان من المهام التي تترتب على الادارة الثقافية.

ومن الغريب أن الادارة المذكورة لم تعمل شيئاً في هذا السبيل، خلال السنوات الأربع عشرة التي مرت على انعقاد المؤتمر الثقافي العربي الأول، وصدور هذا القرار الهام!

مع أن قضايا «كيفية تعليم اللغة العربية، بفروعها المختلفة» لهي من الأمور الجوهرية التي لا بد من أن يتضامن على معالجتها وحلها، العلماء والمربون في مختلف الأقطار العربية. والعمل في هذا السبيل كان يجب أن يكون في مقدمة الأمور التي تهتم بها وتواصل العمل من اجلها الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

لأن اللغة ـ كما جاء في مقررات المؤتمر ـ « **عماد الثقافة العربية** » . فتحسين

طرق تعليمها، وترقيتها وتعميمها يجب أن يكون موضع دراسات وأبحاث وتجارب خاصة، دون انقطاع.

ما هي قواعد اللغة التي لا بد من تدريسها في كل مرحلة من مراحل التعليم، وكل درجة من درجات تلك المراحل؟ وما هي أسلم وأنجع الطرق لهذا التعليم، في كل واحدة من المراحل والدرجات؟

ثم ما هي مفردات اللغة التي لا بد من تعليمها ـ تلفظاً وقراءة وتفهماً وكتابة ـ في كل مرحلة من مراحل التعليم، وفي مختلف الأعمال؟

وفي الأخير: ما هي الكلمات العامية التي يجب أن يسعى وراء الاستعاضة عنها بكلمات فصيحة، بصورة تدريجية؟ وما هي الطريقة التي يجب اتباعها للنجاح في هذا التدرج؟

هذه المسائل الاساسية، وأمثالها الفرعية، تتطلب دراسات خاصة، مدعومة بالتجارب والمناقشات.

إن طرائق تعليم العلوم والمواد المختلفة ـ من الحساب والاشياء الى الرسم والاشغال اليدوية ـ من الأمور التي لا يصعب تقريرها، عن طريق الاقتباس من الابحاث التربوية العامة، مع شيء قليل من التكييف. ولكن طرائق تدريس اللغة العربية، لا يمكن اقتباسها من تجارب وأبحاث الأمم الأخرى، بل لا بد من بحثها بحثاً خاصاً ولو بالاستنارة من الابحاث التربوية العامة؛ وذلك لاختلاف اللغة العربية عن اللغات الأخرى. ولا سيما لاختلاف الكتابة العربية عن الكتابات الأخرى.

ولذلك نستطيع أن نقول: ان عدم اهتمام الادارة الثقافية بهذه القضايا ـ واهمالها العمل بتوصيات المؤتمر الثقافي العربي الأول في هذا المضمار، يكون تقصيراً لا يغتفر.

ومما يلفت النظر: أن الادارة الثقافية تطرقت الى امور عديدة، كان يجب أن تذكّرها بذلك، وتسترعي اهتمامها بقضايا طرائق تعليم اللغة العربية.

مثلا بحثت اللجنة الثقافية مرات عديدة، في تواريخ مختلفة، في أمر **مكافحة الامية**، واتخذت في شأنها مقررات عديدة، ولا حاجة إلى القول ان مكافحة الأمية إذا تطلبت كثيراً من المسائل المالية والادارية، فإنها تتطلب في الوقت نفسه أبحاثاً تربوية. لأن طرائق تعليم الراشدين والكهول، يجب أن تختلف عن طرائق تعليم الأطفال الصغار، بطبيعة الحال.

وفضلا عن ذلك، اتخذت اللجنة الثقافية عدة مقررات لتعليم **اللغة العربية** في

المهاجر المختلفة. وطبيعي أن ذلك أيضاً يستلزم تحديد وتبسيط القواعد والكلمات التي لا بد من تعليمها. لانشغال اطفال المهاجرين بتعلم أمور محلية كثيرة، وحاجتهم إلى الاقتصاد في الوقت والجهود.

وفي الاخير، اللجنة الثقافية اتخذت مقررات عديدة **لتعليم اللغة العربية في بلاد غير عربية**، وغني عن البيان أن ذلك أيضاً يستلزم أبحاثاً في طرائق تعليم اللغة العربية، لأن تعليم اللغة العربية لغير ابنائها يتطلب اتباع طرائق خاصة، كما يتطلب تبسيط الابحاث والقواعد، وتحديد الكلمات والتعابير.

من الغريب أن كل هذه الأمور بالاضافة إلى توسع نطاق جامعة الدول العربية وبدء حركة «تعريب التعليم» في بعض البلاد العربية التي استقلت حديثاً لم تحمل الإدارة الثقافية على أداء الواجب الذي ذكرناه آنفا استناداً إلى قرار المؤتمر الثقافي العربي الأول، ذلك الواجب الذي ازداد أهمية منذ صدور القرار المذكور.

السينما الثقافية

\- ١ -

لقد اتخذت اللجنة الثقافية ـ في تواريخ مختلفة قرارات عديدة حول توجيه السينما الثقافية العربية . وعهدت بتنفيذ البعض من هذه القرارات إلى الإدارة الثقافية وإلى الإدارة العامة :

١ ـ من جملة المقررات التي اتخذتها في دورة انعقادها الثانية سنة ١٩٤٦ ، ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية :

القرار الخامس ـ توجيه السينما

توصي الدول العربية :

اولاً : بمراقبة الأفلام وتشجيع ما يفيد البلاد العربية منها في الثقافة وفي تعريف هذه البلاد بعضها ببعض وتقوية الروابط بينها .

ثانياً : بدعوة شركات السينما إلى اخذ مناظر منها ومعاونتها على هذا .

ثالثاً : بمراقبة لغات الأفلام وجعلها عربية صحيحة ومعها ترجمة الافلام الاجنبية .

وتوصية الامانة العامة بعمل افلام ملونة للدول العربية » (ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٢ ـ ومن جملة المقررات التي اتخذتها في الدورة المذكورة نفسها ـ سنة ١٩٤٦ ، ووافق عليها مجلس الجامعة :

« القرار الثالث عشر ـ وتشجيع السينما

(أ) الدعوة إلى وضع أفلام في موضوعات معينة وتقديم قصص مفيدة ، يكلف بها بعض الكتاب . وتشجيع الشركات على إخراجها بالمال أو بوسائل أخرى .

(ب) وضع أفلام تعليمية توزع على معاهد العلم في البلاد العربية .

(ج) الاستفادة بالأفلام العربية ».

(ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٣ ـ ومن جملة المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الثالثة ـ سنة ١٩٤٧ ـ ووافق عليها مجلس الجامعة :

القرار الثاني ـ مراقبة الأفلام ـ

« توصي الحكومات العربية بإجراء اللازم لمراقبة الأفلام في البلاد العربية مراقبة دقيقة ، تجعلها غير منافية للأخلاق العربية والآداب العامة » .

(ص ٢٢ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٤ ـ ومن المقررات التي اتخذتها اللجنة في الدورة المذكورة ، ووافق عليها بعد ذلك مجلس الجامعة :

القرار الثامن ـ السينما الثقافية

تتبع الطرق الآتية لاستخدام السينما في تعميم الثقافة العربية :

(أ) تشجيع شركات السينما التي تتقدم لانتاج افلام اجتماعية وتاريخية وغير ذلك ، وتخدم اهداف الجامعة العربية . على ان يكون هذا التشجيع أدبياً محضاً ، وذلك بمثل توصية الدول العربية بتسهيل عرض هذه الأفلام وتوصية الدول العربية أيضاً بتيسير أخذ الأفلام التي يثبت للإدارة الثقافية انها تخدم أغراض الجامعة العربية مثل المناظر الطبيعية والمدنية والعسكرية ونحو ذلك .

(ب) حث الشركات السينمائية على تعريب (دوبلاج) بعض الأفلام السينمائية الثقافية الأجنبية التي تختارها إدارة الثقافة أو توافق على اختيارها مقابل أن توصي وزارة المعارف في دول الجامعة بعرض هذه الأفلام على طلاب مدارسها وعلى الجماهير .

(ج) اختيار موضوعات لأفلام ثقافية قصيرة توضع في البلاد العربية المختلفة ، على أن تتولى بعض الشركات انتاجها وتساهم الإدارة الثقافية ببعض نفقاتها .

(ص ٢٤ من مجموعة المقررات المطبوعة).

٥ ـ ومن جملة المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الرابعة ـ سنة ١٩٤٨ ـ ووافق عليها مجلس الجامعة :

القرار الأول ـ الأفلام الثقافية

« توصي الدول العربية بأن تجعل الخطة الآتية محل العناية وأن تعهد إلى السلطات المختصة التي يهمها الأمر بأن تضعها موضع التنفيذ :

(أ) تقوم كل من وزارات المعارف بإنتاج الأفلام القصيرة على حسابها الخاص .

(ب) تختار الوزارة موضوعات هذه الأفلام من مميزات بلادها الإجتماعية والتاريخية ومن معالم نهضاتها الزراعية والصناعية والثقافية وغير ذلك ، بقصد تعريف العالم وخاصة البلاد العربية بذلك .

(ج) يكون إنتاج الفيلم محلياً إذا وجدت الآلات اللازمة لذلك. وإلا فالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية مستعدة للتوسط لإرسال مختصين لتصوير هذه المناظر وتقديم المساعدات .

(د) تطبع الوزارة المختصة عدداً كافياً من الفيلم الذي تنتجه على حسابها، وتزود كل دولة عربية بعدد مناسب من هذه النسخ .

(هـ) يطلب إلى وزارات المعارف بالبلاد العربية أن توعز كل منها بجمع صور عن قطرها ، تصور آثاره الهامة ومشاهده ومصانعه إلى غير ذلك وتطبعها على زجاجات أو أفلام لعرضها في الفانوس السحري . وتهيء منها نسخاً كافية لتوزع على البلاد العربية الأخرى . وإذا تعذر عليها طبعها على الزجاجات والأفلام ، ترسلها إلى الادارة الثقافية لتقوم عنها بهذه العملية على حساب تلك الوزارات .

(و) يطلب إلى السلطات المسؤولة في كل قطر عربي وضع تشريع يُلزم كل صاحب سينما بأن يعرض فيلماً ثقافياً يستغرق نحو عشر دقائق قبل عرض الفيلم الأساسي .

(ز) السعي لإنتاج فيلم عن البلاد العربية تشترك في إخراجه هذه البلاد ويعرض فيها ويوضع أيضاً باللغات الأجنبية ليعرض في مختلف بلاد العالم .

وقد تحفظ سعادة مندوب المملكة العربية السعودية بكل ما يتعلق بالسينما » .

« **ملحق هذا القرار** .

علاوة على ما جاء في القرار الآنف الذكر ، لقد قررت اللجنة الثقافية إتباع الخطة التالية في تنظيم أمور الأفلام الثقافية :

أولاً ـ في الافلام الثقافية الاجنبية :

١ ـ يطلب إلى وزارات المعارف أن يكون لديها عدد كاف من الآلات العارضة للسينما من حجم ١٦ ملليمتراً للفيلم ، إذ أن الأفلام الثقافية تصنع عادة من هذا الحجم .

٢ ـ تجمع الإدارة الثقافية ما تستطيع من الكشوف والنشرات الخاصة بالأفلام الثقافية في المجلات المختلفة في مصر وفي الخارج وتتوسط بإرسال نسخ من هذه الكشوف والنشرات لوزارة المعارف .

٣ ـ تستعرض الإدارة الثقافية هذه الأفلام وتخبر الوزارات عما تراه مفيداً منها .

٤ ـ تقوم الإدارة الثقافية بالتوسط لجلب الأفلام التي تنتجها إدارة معارف أي بلد عربي إلى أي بلد عربي آخر ولحسابه . وتضع خطة ذلك بالإستعانة بالممثلين الثقافيين للبلاد العربية الموجودين في القاهرة .

٥ ـ تهيء الإدارة الثقافية الإيضاحات اللازمة لكل فيلم ينتخب ، وتطبعها وترسلها إلى الوزارة المختصة لتعهد بها إلى شخص يلقيها عند عرض الفيلم .

٦ ـ تسجل الإدارة الثقافية الإيضاحات اللازمة لبعض الأفلام على اسطوانات وترسلها إلى الوزارة التي تطلبها لإذاعتها مع الفيلم .

ثانياً ـ في الأفلام المنتجة محلياً :

١ ـ تنتخب الإدارة الثقافية بعض الموضوعات التي يحسن إنتاج أفلام عنها في كل بلد عربي ، وترسل إليه على سبيل الإقتراح .

٢ ـ أن تعهد الإدارة الثقافية إلى لجنة من الخبراء بالإنتاج السينمائي في البلدان العربية ، ببحث وسائل رفع مستوى الأفلام السينمائية العربية وإقتراح ما تراه كفيلاً بتمكينها من أن تقوم بنصيبها في ترقية الحياة العربية .

٣ ـ أن يعنى بالأفلام الجغرافية والرياضية .

٤ ـ أن يعنى بإصلاح الإخراج الفني للأفلام لتقدم السينما العربية في ميدانها التقدم المطلوب .

٥ ـ وجوب متابعة السعي وراء وضع القرار الآتي الذي سبق أن أقره مجلس الجامعة الموقر موضع التنفيذ . وهذا القرار ، هو :

توصي الحكومات العربية بإجراء اللازم لمراقبة الأفلام في البلاد العربية مراقبة دقيقة تجعلها غير منافية للأخلاق العربية والآداب » .

(ص ٤٧ ـ ٤٩ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

(٦) ـ ومن جملة القرارات التي إتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها السادسة ـ سنة ١٩٥١ ـ وصادق عليها مجلس الجامعة :

« **القرار السابع ـ السينما الثقافية**

يوصي المجلس بأن تعنى الدول العربية بتصوير أفلام تعليمية وتعريفية عن حياة كل منها تخصص لها الميزانية الكافية وتخدم غايتين ، أولاهما تعريف العرب بعضهم ببعض تعريفاً يشمل طبيعة البلاد وحياة السكان ومظاهر النهضة ، وثانيتهما تعريف العالم الخارجي بالحياة العربية ونهضتها في العهد الحديث تعريفاً يبدد أثر الدعايات المغرضة في هذا السبيل . كما يؤكد المجلس ما سبق أن أوصى به من أن تخصص الجامعة الميزانية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض فيما يتصل بأعمال الإدارة الثقافية».

(ص ١٠٠ و١٠١ من مجموعة المقررات المطبوعة)

٧ ـ وقد جاء في فقرة من أحد القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورتها الثامنة المنعقدة سنة ١٩٥٣ ما يلي :

أن يعهد إلى الإدارة بالتعاون مع إدارة الاستعلام والنشر بأن تبادر بدراسة موضوع استخدام التمثيل والسينما لتحقيق أهداف الجامعة العربية ولتعريف أبناء البلاد العربية بأحوالها على أن تتقدم بإقتراحاتها إلى اللجنة الثقافية في دورتها القادمة مع النظر في عقد مؤتمر عربي لبحث هذا الأمر في أقرب فرصة ممكنة » .

(ص ١١٢ من مجموعة القرارات المطبوعة) .

ـ ٢ ـ

ولا بد لنا من أن ننقل فيما يلي ، ما قالته الإدارة الثقافية نفسها في هذا المضمار ، في الكتيب الذي نشرته بعنوان « نظرة عامة في الأعمال الثقافية لجامعة الدول العربية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ . يعني بعد صدور القرارات الخمسة الأولى التي نقلناها آنفاً ، وقبل صدور القرارين الاخيرين :

السينما :

« وضعت اللجنة الثقافية خطة للتعاون بين البلاد العربية في سبيل الإستفادة من السينما في تعميم الثقافة بين الجماهير والطلاب ، فقررت : (١) إنتخاب عدد من

الأفلام الثقافية الأجنبية يعرب ويعرض في دور السينما في البلاد العربية . (٢) تعريب بعض الأفلام التعليمية لتعمم في المدارس المختلفة بالبلاد العربية . (٣) أخذ أفلام قصيرة عن البلاد العربية تصور مظاهر حياتها ومعالم نهضتها وآثارها فتعرض في دور السينما . (٤) تشجيع المخرجين على إنتاج أفلام عادية تصور بعض صفحات من تاريخ الامة العربية ونهضتها وحضارتها . وأوصت اللجنة الثقافية بأن يسن تشريع تشترك فيه الأقطار العربية بإلزام كل صاحب سينما بأن يعرض فيلماً ثقافياً يستغرق نحو عشر دقائق قبل عرض الفيلم الاساسي . تلك هي المقررات التي تنظم التعاون بين البلاد العربية للاستفادة من السينما في ميدان الثقافة والتعليم . **وهي أصول ستعمد الإدارة الثقافية** إلى تنفيذها . وقد شرعت **بالفعل في الاتصال** برجال الفن واستطلعتهم رأيهم في وسائل ذلك التنفيذ **ووضعت منهجاً مفصلاً للعمل ترجو أن يثمر عن قريب**».

(ص ١٨ ـ ١٩ من الكتيب) .

* * *

وعلى الرغم من كل هذه المقررات والبيانات لم تنجز الإدارة الثقافية أي شيء في هذا المضمار .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن قرار الإدارة الثقافية المتعلق بذلك ، قد أعلن في تقريرها المطبوع باللغة الانكليزية (ص ٢٠) وبتقريرها المطبوع باللغة الفرنسية (ص ٢١) سنة ١٩٤٨ .

الاذاعـة

لقـد اتخذت اللجنـة الثقافيـة ـ في تواريـخ مختلفة ـ عـدة قرارات لـلاستفادة من الاذاعـة في نشر الثقـافة العـربية، وقـد استحصلت على مـوافقة مجلس جـامعة الـدول العربية عليها:

(١) بين القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافيـة في دورة انعقادهـا الثانيـة ـ سنة **١٩٤٤** ـ قرار يتعلق بالاذاعة، ينص على ما يلي:

القرار الثالث ـ تقوية الاذاعة

« توصية الدول العربية بتقوية مصادر الاذاعة والاستقبال في كل بلد عربي لتسمع واضحة في بلاد العرب كلها وباستعمال اللغة العربية الفصحى قدر المستطاع » .

(ص ١٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٢) وبين مقررات الدورة المذكورة، قرار آخر ينص على ما يلي:

القرار الرابع ـ الاذاعات العربية والمدرسية

« توصية الدول العربية بأن تنظم اذاعة مدرسية يتـولاها رجـال التعليم والتربيـة لتثقيف النشء في البلاد العربية وتنشئته نشأة عربية قويمة. وأن توافق على إذاعة برامج عربية تتولى وضعها اللجان الثقافية وتشترك في اذاعتهـا البلاد العـربية في مـواعيد يتفق عليها. وترمي هذه البرامج إلى التعريف بالبلاد العربية حـاضرهـا وماضيهـا وما ظهـر فيها من المؤلفات والتراجم وتقوية الشعور العربي في الجماهـير وتوجيههم إلى المقـاصد التي تعمل لها جامعة الدول العربية وما يتصل بها » .

(ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة).

(٣) وبين مقررات الـدورة المذكـورة قرار آخـر يتصل بـالاذاعة وينص عـلى ما يلي:

« **القرار الثاني عشر ـ الاذاعة**

(أ) تـوجيه الاذاعـة في البلاد العـربية إلى رفـع مستوى الجمـاهـير في المبـادىء والاخلاق.

(ب) التعاون بين ادارات الاذاعة العربية المختلفة.

(ج) تكليف المكتب الدائم لجامعة الدول العربية بتنـظيم هذه النـاحية وتحقيق هذه الأغراض.

(ص ١٦ من مجموعة المقـررات المطبوعة).

(٤) وبـين مقررات الـدورة الرابعـة المعقدة سنـة ١٩٤٨، قرار ينص عـلى ما يلي:

«**القرار الرابع ـ الاذاعة**

يعهد مجلس الجامعة إلى الأمانة العامة بدراسـة إنشاء محـطة اذاعة كبـرى تضمن نشر الثقافـة العربيـة والتعريف بهـا في داخل البلدان العـربية وخـارجها. وإلى أن يتم تحقيق هذا المشروع يوصي بالاستفادة في هذا الصدد من محطات الاذاعة الموجودة حالياً وتنسيق براجها وتقويتها.

(ص ٥١ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٥) وبين مقررات الدورة المذكورة نفسها قرار آخر، يتصل بالاذاعـة، وينص على ما يلي:

(أ) تتبـع الطرق الاتيـة للاستفـادة من الاذاعة في نشـر الثقافـة العـربيـة عـلى الجماهير وطلاب المدارس:

ـ إذاعة حفلات ثقافية شهرية مسجلة تشمل اغاني وأناشيد وموسيقى وقصصاً ومسـرحيات قصيـرة ومسامـرات وغير ذلـك تتخللها معلومـات ثقـافيـة تحقق أغـراض الجامعة العربية.

ـ اعداد أحاديث في الثقافة العربية يقوم بها كبار المحدثين، ثم تسجل لتذاع من محطات الاذاعة في البلاد العربية.

ـ إعداد برامج ثقافية مدرسية مسجلة تتناول الموضوعات التي تناسب عقليات

الطلبة وبرامجهم وتوزع على البلاد العربية لتذيعها على طلاب مدارسها.

(ب) توصي الادارة الثقافية بأن تعنى بالاذاعة عن البلاد العربية غير الممثلة في الجامعة كالمغرب العربي والامارات العربية.

(ج) تدعو الادارة الثقافية القائمين على الاذاعة في البلاد العربية إلى الاجتماع لتنسيق برامج الاذاعات وتوحيد اتجاهاتها.

(د) على الادارة الثقافية إشراك الطلبة ما أمكن في الأحاديث والحفلات المذاعة لتكون قريبة إلى قلوب زملائهم الطلبة. فلا تصطبغ بطابع الوعظ والدروس والمحاضرات.

(ص ٥٢ من مجموعة المقررات المطبوعة).

ولا نغالي إذا قلنا: إن جميع هذه التوصيات والقرارات بقيت حبراً على ورق.

استكتاب مقالات

بين المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية ـ خلال دورة انعقادها الثالثة سنة ١٩٤٧ قرار، هذا نصه:

القرار السادس ـ استكتاب مقالات

«تستكتب الادارة الثقافية مقالات تعالج القضايا العربية الثقافية، على أن تختار الكتاب من بين الاخصائيين في مختلف البلاد العربية وفي مختلف فروع العلم. وأن تنشر هذه المقالات في صحف البلاد العربية الكثيرة الانتشار. وكذلك في الصحف الاجنبية إذا اقتضى الحال، بعد ترجمتها».

(ص ٢٣ من مجموعة المقررات المطبوعة).

هذا القرار اقترن ـ بعد ذلك ـ بموافقة مجلس جامعة الدول العربية أيضاً.

وقد شرعت الادارة الثقافية في العمل بهذا القرار، وقالت في الكراسة التي نشرتها عن أعمالها سنة ١٩٤٨، ما يلي، في هذا المضمار:

تعميم الثقافة عن طريق الصحافة

«يتجه الكتاب في الصحف والمجلات العامة إلى عرض آرائهم في الموضوعات التي تهم الرأي العام. ولكنهم قد يغفلون نواحي لها أهميتها في توجيه ذلك الرأي من الناحية الثقافية، وفي اطلاعه على ما يجب أن يطلع عليه. وقد رأت الادارة الثقافية أن تساهم في هذا السبيل وأن تحاول تعويض النقص الذي يحدث فيه، وذلك، أولاً ـ بوضع بيان بالموضوعات الثقافية التي تقل معالجة الكتاب لها، مع أن لها أهمية قصوى في حياة الأمة العربية. وثانياً ـ بتوزيع هذه الموضوعات على كبار الكتاب والباحثين

لمعالجتها فيمقالات متوسطة الحجم تنشر في الصحف والمجلات، فيطلع الرأي العام عليها ويستفيد منها، وقد وضعت الادارة الثقافية هذا العام بياناً بموضوعات قيمة، وقد وزعته على نحو من أربعين من رجال الفكر والأدب والعلم. وهي تتلقى مقالاتهم وتوالي نشرها في الصحف والمجلات. وستجمع كل سنة ما ينشر من تلك المقالات لطبعها في سفر خاص تنشره بين الناس. فتزداد الاستفادة من هذه الابحاث».

(ص ١٩ و٢٠ من الكراسة).

وفعلا، أصدرت الادارة الثقافية ـ سنة **١٩٤٩** ـ الجزء الأول من كتاب عنونته بعنوان «العالم العربي». ويقع هذا الجزء في **١٦٢** صفحة، ويضم **١٦** مقالة. وبعد أربع سنوات ـ أي سنة **١٩٥٣** ـ أصدرت الكتاب الثاني منه. وهو يقع في **١٩٤** صفحة، ويضم **١٧** مقالة.

ولكنها بعد ذلك، انقطعت عن العمل في هذا السبيل. فلم تصدر جزءاً آخر من «العالم العربي» ـ طوال السنوات التي مرت منذ صدور الكتاب الثاني!

ترتيب محاضرات

١ ـ بين القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية خلال دورة انعقادها الثالثة ـ سنة **١٩٤٧** ـ قرار، هذا نصه:

القرار السابع ـ ترتيب محاضرات

«ترتب الادارة الثقافية محاضرات في الشؤون العربية الثقافية لكبار الاساتذة في البلاد العربية المختلفة على أن ينتقل هؤلاء المحاضرون بين عواصم البلاد العربية وفق خطة مرتبة. وتوصي حكومات الدول العربية بأن تفسح المجال لاذاعة هذه المحاضرات وتعميم نشرها في الصحف المحلية. ويراعى في اختيار المحاضرات والموضوعات الأوقات المناسبة للأقطار المختلفة».

(ص ٢٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

٢ ـ وقد جاء في تقرير الادارة الثقافية عن سنة **١٩٤٩** ما يلي:

محاضرات متنقلة

ترى الادارة الثقافية أنه من المفيد أن ترتب محاضرات لكبار الاساتذة في الشؤون العربية، على أن ينتقل هؤلاء المحاضرون بين عواصم البلاد العربية وفق خطة مرتبة. وستوصي الادارة الثقافية حكومات دول الجامعة بأن تفسح المجال لاذاعة هذه المحاضرات ولتعميم نشرها في الصحف المحلية. وقد خصص مبلغ **٣٠٠٠** جنيه لإيفاد **١٥** أستاذاً محاضراً خلال السنة القادمة، على أن يتكلف كل محاضر نحو **٢٠٠** جنيه نظير الانتقال وبدل السفر والمكافأة على المحاضرات. ويراعى في اختيار المحاضرات والموضوعات الأوقات المناسبة للأقطار المختلفة.

ولكن الادارة الثقافية لم تقم في هذا المضمار بعمل يستحق الذكر.

مؤتمر لبحث خصائص الثقافة العربية ومقوماتها

بين القرارات التي اتخذها مؤتمر الثقافة العربية الثاني الذي انعقد في الاسكندرية خلال صيف سنة ١٩٥٠، قرار هام، هذا نصه:

الاعداد للمؤتمر الثقافي العربي الثالث

« يقترح تأليف لجنة برياسة الدكتور طه حسين وباشتراك ممثلي الحكومات العربية والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، للمعاونة على الإعداد للمؤتمر المقبل. ويكون من أعمالها:

١ - وضع كتاب عن خصائص الثقافة العربية ومقوماتها والمشكلات التي تواجهها في العصر الحاضر.

٢ - وضع كتاب في وصف خصائص الثقافات الغربية للمقابلة والموازنة.

٣ - جمع الوثائق والاحصاءات عن حال الثقافة الحاضرة في البلدان العربية والاتجاهات السائدة فيها في التربية والسلوك في الحياة، سواء أكان ذلك عن طريق طلب البيانات أم المشافهة أم الاطلاع والتطواف في الاقطار العربية.

٤ - دعوة الهيئات المختصة وكبار رجال الثقافة والفكر في الجامعات وغيرها لدراسة المشكلات التي سيتناولها المؤتمر المقبل وإبداء الرأي فيها قبل انعقاده. وتختص لجنة الثقافة في المؤتمر بالعناية بالمشكلات التالية التي تقترح جعلها محوراً لبحوث المؤتمر المقبل:

(أ) طبع التعليم العام في مختلف البلاد العربية بالطابع القومي القائم على

خصائص الثقافة العربية وخير ما في الثقافات الغربية على أن يعنى في ذلك عناية خاصة بتيسير تثقيف المرأة العربية.

(ب) تحقيق الوحدة اللغوية في المجتمع العربي حتى تصبح اللغة الفصحى لغة العلم والحياة معاً.

(ج) دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية في البلاد العربية واقتراح الوسائل لطبعها بطابع قومي يجمع بين المحافظة على التقاليد الصحيحة والانتفاع بما في الحضارة الانسانية المعاصرة من خير».

إن الادارة الثقافية لم تتخذ أي تدبير فعلي لعقد المؤتمر المذكور.

وأما مؤتمر الثقافة العربية الثالث الذي انعقد ببغداد سنة ١٩٥٧، فلم يبحث المسائل آنفة الذكر.

التأليف والترجمة

- ١ -

لقد اتخذت اللجنة الثقافية - في تواريخ مختلفة - قرارات عديدة في شؤون الترجمة والتأليف، وحصلت على موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليها:

(١) بين القرارات المتخذة خلال دورة انعقاد اللجنة الثانية - سنة ١٩٤٦ -، قرار هذا نصه:

القرار الثاني - تشجيع التأليف

« توصي الحكومات العربية بتأليف هيئات للتأليف والترجمة والنشر ووضع جوائز للمؤلفين والمترجمين والناشرين في كل قطر على حدة».

وبجلس جامعة الدول العربية وافق على هذا القرار، وفضلا عن ذلك قرر بصفة خاصة اصدار توصية إلى الدول العربية بشأنه»

(ص ١٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٢) وبين القرارات المتخذة في الدورة المذكورة قرار آخر - يتصل بهذا الموضوع - هذا نصه:

« **القرار الثامن - تشجيع التأليف:**

(أ) يقترح على الجامعة أن تنشىء جوائز عامة للمؤلفين والمترجمين والناشرين في البلاد العربية كلها.

(ب) نشر صحيفة دورية تعرّف بالانتاج في العالم العربي على الوجه المبين في التقرير المرفوع إلى اللجنة .

(ج) تزويد مكتبة الجامعة بالكتب بطريق الشراء والاستهداء من المؤلفين والناشرين والمقتنين .

(د) تتصل اللجنة الثقافية بالحكومات العربية والهيئات الثقافية المختلفة لايصائها بالتأليف في موضوعات معينة أو ترجمة كتب معينة . وتنسيق العمل بين هذه الهيئات وتبلغها بعضها أعمال بعض حتى لا تختلف الوجهات أو يتكرر العمل .

(هـ) على الجامعة أن تختار في كل عام أحسن المؤلفات في العالم العربي وتنوه بها وتسجلها في سجل خاص للكتب الممتازة .

(ص ١٥ من مجموعة القرارات المطبوعة) .

(٣) بين مقررات الدورة السادسة المنعقدة سنة **١٩٥١** قرار هذا نصه :

« **القرار الثامن ـ تشجيع التأليف والكتابة والترجمة :**

(أ) تخصص الادارة الثقافية جائزتين لتشجيع التأليف تمنحان سنوياً ، وتضع شروط منحها لجنة تؤلف لهذا الغرض . وتخصص الجائزة الأولى لأحسن كتاب عربي علمي أو أدبي يخدم فكرة تتصل بتحقيق أهداف الجامعة العربية العامة . وتخصص الجائزة الثانية لتكليف مؤلف عربي أو أكثر بوضع كتاب يستكمل وجهاً من أوجه النقص في مجال التأليف العربي المتصل بدراسة حياة العرب وإنتاجهم الفكري وحضارتهم .

(ب) يعهد المجلس للادارة الثقافية بأن تتخذ من الوسائل ما تراه كفيلا بتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات والهيئات العربية في ترجمة الكتب بقدر الامكان » .

(ص ١٠١ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

(٤) وبين مقررات الدورة الثامنة المنعقدة سنة **١٩٥٣** قرار هذا نصه :

« توصي اللجنة الادارية الثقافية بالعناية **بترجمة الكتب التي توضح أصول تدريس العلوم** الى اللغة العربية أو **تأليف تلك الكتب** وتزويد الحكومات العربية بنسخ منها . ويطلب من وزارات المعارف في تلك الحكومات اقتناء عدد مناسب من هذه الكتب » .

(ص ١٠٨ من مجموعة القرارات المطبوعة) .

(٥) وبين المقررات المتخذة في الدورة المذكورة، قرار آخر يتعلق بالترجمة والتأليف:

« توافق اللجنة على أن تتبادل الدول العربية قوائم أسماء الكتب المؤلفة التي تراها جديرة بالتشجيع.

توافق اللجنة على أن يضع وزراء المعارف مخصصات في ميزانيات وزاراتهم لتشجيع التأليف والترجمة والنشر » .

(ص ١١١ من مجموعة المقررات المطبوعة).

- ٢ -

يلاحظ أن هذه القرارات الصادرة في تواريخ مختلفة - بين سنة **١٩٤٦** وسنة **١٩٥٣** - تتضمن **١١** مادة. ثلاث منها تختص بالدول العربية، والثماني الباقية تختص بجامعة الدول العربية وادارتها الثقافية.

المواد المختصة بالدول العربية، تتضمن التوصيات التالية:

أن تؤلف كل دولة عربية هيئة للتأليف والترجمة، وأن تضع جوائز للمؤلفين والمترجمين والناشرين - وأن تضع في ميزانيات وزارات معارفها الاعتمادات اللازمة لذلك - وأن تتبادل قوائم بأسماء الكتب المؤلفة التي تراها جديرة بالتشجيع.

وأما المواد المختصة بالادارة الثقافية بجامعة الدول العربية، فهي تعهد إليها من ناحية، مهمة القيام بأعمال عديدة تتعلق بالترجمة والتأليف، ومن ناحية أخرى، تضع على عاتقها مهمة «تنسيق جهود هيئات الترجمة والتأليف التي ستتألف في الدول العربية».

فيجدر بنا أن نتساءل: ماذا عملت الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية لتنفيذ القرارات المذكورة:

١ - إن **«الصحيفة الدورية»** التي كان يجب أن تتولى مهمة **«التعريف بالانتاج العربي»** لم تصدر إلى الآن، على الرغم من مرور نحو خمسة عشر عاماً على تاريخ صدور القرار المتعلق بذلك.

٢ - إن **«السجل الخاص بالكتب الممتازة»** الذي كان يجب أن يختار كل سنة «أحسن المؤلفات في العالم العربي وينوه بها» لم يخرج إلى حيز الوجود إلى الآن. والإدارة الثقافية لم تتخذ أي تدبير يضمن تنظيم مثل هذا السجل.

٣ ـ و«**المكتبة**» التي أوصى بها مجلس جامعة الدول العربية، لم تنل ما تستحقه من الاهتمام، ومقتنياتها ظلت محدودة وضئيلة إلى الآن.

حتى أن مكتبة الادارة الثقافية لا تضم نسخة من معظم الكتب التي أوصت بترجمتها، وأدخلتها في القوائم التي أرسلتها إلى وزارات معارف الدول العربية ـ فضلاً عن بعض الكتب التي قررت أن تتولى ـ هي نفسها ـ أمر ترجمتها ونشرها.

٤ ـ وأما أمر «**تنسيق جهود الدول العربية في أمر الترجمة**» فقد اهتمت به الادارة الثقافية اهتماما كبيرا، في بادىء الأمر. ولكنها لم تلبث أن أهملته إهمالا كلياً، فانقطعت عن العمل في هذا المضمار.

٥ ـ وأما أمر تولي «**ترجمة بعض الكتب**»، فلم تلتزم الادارة الثقافية في هذا الشأن خطة معقولة تتلاءم مع رسالة جامعة الدول العربية. ولذلك كان معظم الكتب التي تولت ترجمتها ونشرها الإدارة المذكورة، مما لا يتصل بالشؤون العربية، فضلاً عن أنها لا تنم عن خطة مدروسة دراسة جدية.

إن قوائم الكتب المذكورة تدل على تغلب روح الارتجال، مع تأثير الأهواء الشخصية في هذا الأمر.

ـ ٣ ـ

إن ما ذكرته في المادتين الأخريين قد لا يقنع البعض الذين تعودوا الاهتمام بالكم أكثر من الاهتمام بالكيف، وكذلك البعض الذين لم يكلفوا أنفسهم عبء البحث فيما يدخل وما لا يدخل في نطاق مهام الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية.

ولذلك أرى أن أتوسع قليلاً في قضايا الترجمة والتأليف.

فأنقل أولا ما قالته الإدارة الثقافية نفسها في هذا الشأن في تقرير الأعمال الذي نشرته سنة ١٩٤٨.

ترجمة أمهات الكتب العالمية في اللغات المختلفة إلى اللغة العربية.

« مما ترمي إليه المعاهدة الثقافية توحيد جهود الدول العربية في الاستفادة من نتاج الفكر العالمي وفي السير في ركب الحضارة العالمية.

وقد رأت اللجنة الثقافية أن تعنى بهذا الأمر عنايتها بغيره، فوجدت أن أول ما تحسن المبادرة إليه هو تنظيم الاستفادة من المؤلفات التي أنتجها الفكر العالمي. ووضعت ثمرتها قرائح الكتاب والعلماء والمفكرين. وقد وجدت أن عدداً من أمهات

الكتب العالمية قد ترجم إلى اللغة العربية ولكن عدداً كبيرا منها لما يترجم، وأن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل في هذا السبيل، وأن توزيع العمل ضروري وأن التنظيم لازم. فوضعت خطة لذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حصر مبدئي لأمهات الكتب العالمية من قديمة وحديثة في مواد العلوم والفنون والآداب.

- انتخاب قسم من هذه المؤلفات المحصورة وتوزيعها على الدول العربية وعلى الإدارة الثقافية.

- قيام كل دولة عربية وإلى جانبها الإدارة الثقافية بتحقيق ما يقع عليه اختيارها في ترجمته من أمهات الكتب.

وشرعت الإدارة الثقافية بوضع هذه الخطة موضع التنفيذ وبدأت بالأمر الأول، فوجدت بعد البحث والنظر الطويل والاستعانة بالاخصائيين أنه يجب أن يستوحى في حصر أمهات الكتب المبادىء التالية:

١ - العناية بالمؤلفات التي احدثت اتجاها جديدا أو مدرسة جديدة في الثقافة الإنسانية من أدب وعلم وفن، أو بكلمة واحدة المؤلفات التي تعد عيناً من عيون الكتب العالمية.

٢ - العناية بأحسن المؤلفات الجامعة التي تستوفي البحث عن أعظم التيارات الفكرية والأدبية والفنية والتطبيقية العامة التي وجهت الانسانية أو توجهها اليوم.

٣ - العناية بأهم الكتب التي تتناول بالبحث فروع العلم والأدب والفن بدرجة متوسطة من التفصيل والعمق توافق الثقافة العامة.

٤ - العناية بأهم الكتب التي كتبت عن البلاد العربية في شتى نواحيها من تاريخية وجغرافية وعلمية وإقتصادية إلى غير ذلك.

بعد أن وضعت هذا البرنامج اتصلت ببعض الهيئات العالمية الاختصاصية وحصلت منها على كشوف بأسماء الكتب التي ترى تلك الهيئات انها تدخل في المضمار المحدد آنفاً. وعهدت الإدارة الثقافية إلى الاخصائيين العرب بوضع كشوف بالكتب المهمة على هذا النحو كل في مادة اختصاصه، ولما وافتها الكشوف جميعها ألفت لجاناً لدراستها والتنسيق بينها وإنتخاب عدد معين من الكتب المذكورة فيها يصلح لأن يوزع على البلاد العربية والإدارة الثقافية ليترجم في غضون خمس سنوات، وقد انتخبت هذه اللجان (٢٥٨) كتاباً وأرسلت الإدارة الثقافية الكشوف الموزعة على مواد العلوم

والفنون والآداب إلى البلاد العربية لتنتخب منها ما ترى أن تضطلع بترجمته ولتعلم كل دولة عربية الإدارة الثقافية بنتيجة إنتخابها منها أو مما لم يذكر فيها بما ترى أنه يصلح للترجمة ، وتنسيق الإدارة الثقافية بين رغبات الدول العربية في الإنتخاب ، وينتهي من كل ذلك إلى توزيع نهائي يشرع في تنفيذ مضمونه في غضون السنوات الخمس القادمة ، على أن الإدارة الثقافية لم تشأ أن تنتظر نتيجة التوزيع ، بل إنتخبت من هذه الكشوف (١٣) كتاباً كبيراً عهدت إلى مترجمين إختصاصيين من البلاد العربية بترجمتها ، وهم دائبون على تلك الترجمة » .

- ٤ -

هذا ما كانت فعلته وقررته وأذاعته على الناس ، الإدارة الثقافية ، سنة ١٩٤٨ .

ويجدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم : أن الإدارة الثقافية فكرت ملياً في المباديء التي يجب أن تراعيها في إنتخاب وتقرير المؤلفات التي ستتولى ترجمتها ونشرها هي بنفسها . وبعد مناقشات طويلة ، قررت الأمور التالية :

(أ) يجب على الإدارة الثقافية أن تنتخب الكتب التي ستتولى ترجمتها ونشرها ، من بين التي تتصل بالبلاد العربية والشؤون العربية إتصالاً وثيقاً .

(ب) كما يجب عليها أن تختار من بين الكتب المذكورة ، المؤلفات الاختصاصية الكبيرة ، التي لا تقدم دور الكتب على ترجمتها وطبعها ، كما يصعب على دولة من الدول العربية أن تتكلف بنفقات ترجمتها وطبعها ، على وجه الانفراد .

(ج) وأما المؤلفات العلمية والأدبية التي تبقى خارج نطاق ما سلف ، فعلى الإدارة الثقافية أن تترك أمر ترجمتها إلى الدول العربية ، على أن تقوم هي بمهام التنسيق ، لكي لا تتكرر ترجمة الكتاب الواحد من بلدين مختلفين .

غير أن . . الإدارة الثقافية « بعد أن قامت بالأبحاث الآنفة الذكر ، وانتهت من تنظيم قوائم الكتب التي ستتولى ترجمتها هي ، من ناحية ، والكتب التي ستطلب إلى الدول العربية أن تعمل على ترجمتها ونشرها من ناحية أخرى . . أخذت تنحرف شيئاً فشيئاً - عن الخطة التي رسمتها ، وصارت تخرج - هي نفسها - على المباديء التي كانت قررتها . . وصارت تترجم وتنشر طائفة من الكتب الصغيرة والمتفرقة ، التي لا يتصل معظمها بشأن من شؤون البلاد العربية ، ولا يدخل حتى في قائمة من القوائم التي كانت أعدتها على يد اللجان الإختصاصية في مختلف فروع العلم والأدب » .

واخر ظاهرة من ظواهر هذا الإنحراف كانت إنصراف الإدارة الثقافية إلى ترجمة مسرحيات شكسبير .

أن سلوك الإدارة في هـذا المضمار ، أثـار في محـافـل الأدب والثقـافـة كثيـراً من الإنتقـادات ، وتساءل البعض : مـا الفائـدة من تـرجمـة جميـع آثـار شكسبـير ؟ وقـال البعض : أن مسـرحيات شكسبـير قـد نـالت ـ في المـاضي ـ أكـثر نصيب من اهتمـام الأدباء والمترجمين . فلماذا ترجحها على سائر الآثار الأدبية ؟ ولكن آباء المشـروع قالـوا ـ رداً على هذه الإنتقادات ـ أن الترجمات السابقة كانت نـاقصة ، فضـلاً عن انها كانت متـرجمة عن التـرجمات الافـرنسية ، ونحن نـريد أن نتـرجم جميع آثـار شكسبـير ، من أصولها الانكليزية .

ولكني أعتقد أن المسألة التي يجب أن تناقش وتحل في هذا المضمار ، ليست فائدة أو عدم فائدة ترجمة روايات شكسبير ، ولا لياقة أو عدم لياقة تقديمها عـلى سائـر الآثار الأدبية العالمية . . . بل هي : ترجمتها أو عدم ترجمتها على يد جامعـة الدول العـربية ، وعلى نفقة الجامعة المذكورة . . ولا أشك في أن المسألة عندما تُفرغ على هذا الشكـل ، لا تترك أي مجال للنقاش حولها . . لأن من البديهي ـ أنّ تولّي الإدارة الثقافيـة بجامعـة الـدول العربيـة أمر تـرجمة روايـات شكسبـير . . لا يختلف ابـداً عن : قيـام « جمعيـة المهندسين » بترجمة كتب عن فحول الموسيقيين .

هـذا ، ويجـدر بي أن أشـير ـ في ختـام هـذا البحث ، إلى أن عـدد الكتب التي ترجمتها ونشرتها الإدارة الثقافية منذ تأسيسهـا حتى صيف هذه السنـة كان **٢٢** كتـاباً في **٤٧** جزءاً .

وأمـا عدد المؤلفـات التي تتصل بـالشؤ ون العربيـة ، بين الكتب المـذكورة فـلا يتجاوز عدد أصابع اليد !

حول التربية الوطنية

أن المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد سنة ١٩٤٧ ، اتخذ قرارات هامة جداً في « التربية الوطنية ».

وكان من أهم هذه القرارات ما نصه :

« يرى المؤتمر أن التربية الوطنية عملية تربوية متعددة الجوانب ، لا تقتصر على ما يعطى من دروس خاصة بها ، بل تتغلغل في سائر مواد الدراسة من جهة . كما يستعان على تحقيقها من جهة أخرى بوسائل تدريبية وعملية مختلفة داخل المدرسة وخارجها ، ولهذا يرى في تسمية الجانب الدراسي منها باسم التربية الوطنية تضييقاً لدائرتها ومخالفة لمفهومها . ولهذا يقترح تسمية المادة الدراسية الخاصة بها باسم **المعلومات الوطنية في المدارس الإبتدائية ، والدراسات الإجتماعية والمدنية في المدارس الثانوية** ».

أن هذا قد يبدو في الوهلة الأولى ، كأنه قرار يحوم حول « تسمية مادة من المواد الدراسية المقررة في مناهج الدراسة الابتدائية الثانوية » . ولكن في حقيقة الأمر انه يرمي إلى هدف أبعد وأسمى من ذلك بكثير : انه يلفت الأنظار إلى « **حقيقة التربية الوطنية** » ، ويشير إلى الأساس الذي يجب أن تبنى عليه التربية المذكورة ، ويقرر انها لا يجوز أن تربط بمادة دراسية واحدة ، بل يجب أن تشمل معظم المواد الدراسية ، وفضلاً عن ذلك أن تتسرب إلى جميع معالم الحياة المدرسية .

إن التربية الوطنية تشبه بهذا الإعتبار ـ إلى حد كبير ـ التربية الفكرية . كما أن التربية الفكرية لا تكون موضوع مادة من المواد الدراسية في المدارس الإبتدائية

والثانوية ، بل تكون « غاية » من الغايات التي يجب أن تتجه نحـوها ، وتتضـافر عـلى تحقيقها جميع المواد الدراسيـة ، كذلـك التربيـة الوطنيـة . فإنها لا يجـوز أن تعتبر مـادة دراسية تخصص لها بعض الساعات ، في مختلف صفوف الدراسـة الإبتدائيـة والثانـوية بل يجب أن تعتبر « غاية » من الغايات التي يجب أن تتوجه نحوها وتتضافر على تحقيقها جهود الكثير من المواد الدراسية ، فضلاً عن الجـو المعنوي الـذي يجب أن يسود الحيـاة المدرسية في مظاهرها المختلفة .

ولكن ، مما يؤسف له كل الأسف ، أن هذه الحقيقة التربوية ، لم تسترع اهتمام رجـال التربيـة والتعليم في بعض البلاد ، التي استمـرت عـلى تسميـة مـادة من المـواد الدراسية باسم « التربيـة الوطنيـة » خلافـاً لقرار المؤتمـر الثقافي العـربي الأول ، الذي اشترك فيه ممثلو جميع الدول العربية . ولذلك امتلأت الأسواق في بعض البـلاد بكتب دراسيـة كثيرة تحمـل اسم « التربيـة الوطنيـة »، تعطي فكـرة مغلوطة جـداً عن مفهوم التربية الوطنية .

لا ينكر أن مسؤولية هـذه الحالـة تقع ـ في الـدرجة الأولى ـ عـلى عاتق وزارات المعارف والتربية والتعليم التي لم تقدر أهمية القرار السالف الذكـر حق قدره . ولكن لا مجال للشك في أن الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية نفسها أيضـاً تتحمل مسؤوليـة كبيـرة في هذا الأمـر ، لأنها هي أيضاً لم تقـدر أهميـة القـرار المـذكـور ولم تلفت انـظار الوزارات إليها ، على الرغم من سنـوح فرص عـديدة كـان يمكن ـ بل كـان يجب ـ أن تستفيد منها الإدارة المذكورة للعمل على ضمان تنفيذ القرار المذكور ، الذي كـان صدر بإتفاق آراء الوفود المشتركة في المؤتمر .

مثلاً : جدول أعمال المؤتمر الثقافي الثاني كان يتضمن مادة تـطلب من كل دولـة تقريراً عما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر الأول ، وبعض التقارير كـانت تنص على انـه تم تنفيذ المقررات المتعلقة بمادة التـربية الـوطنية . فكـان يجب على الإدارة الثقـافية أن تلفت الأنظار إلى أن تغيير اسم المادة كان من جملة المقررات ، ولكنها لم تفعل ذلك ، لأنها هي نفسها لم تنتبه إلى أهمية هذه القضية ، فأهملتها تماماً . ومما يدل على ذلك دلالة قاطعة ، أنها ـ بعد مدة من الزمن ـ صارت تتكلم عن كتاب في « **التربية الوطنية للمدارس الإبتدائية والثانوية** » .

فإننا نجد بين القرارات التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٢ ـ بناء على ما عرضته عليه اللجنة الثقافية ـ قراراً يتعلق بكتب التربية الوطنية .

نتقلها فيما يلي ، عن الصفحة ١٠٣ من مجموعة المقررات المنشورة سنة ١٩٥٦ :

« العناية بالقدر المشترك في كتب اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية .

يوصي المجلس الحكومات بألّا تقرر جهات الإختصاص للتدريس إلا الكتب التي عني مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية ، الذي حدده المؤتمر الثقافي الأول المنعقد بلبنان سنة **١٩٤٧** لمناهج اللغة العربية والتاريخ **والتربية الوطنية والجغرافيا ».**

وفضلا عن ذلك ، نجد بين مقررات مجلس جامعة الدول العربية الصادرة سنة **١٩٥٤** ما نصه :

« يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة الثقافية الآتي :

توصي اللجنةُ الإدارةَ الثقافية المشتركة بالعمل على تأليف الكتب الآتية ، على أن يقوم بتأليفها ـ ما عدا كتاب الجغرافيا ـ لجان مشتركة من المؤلفين في البلاد العربية .

١ ـ كتاب في تاريخ النهضة العربية الحديثة .

٢ ـ **كتاب نموذجي للتربية الوطنية للناشئة العربية** . يشتمل على القدر المشترك بين البلاد العربية في هذه المادة . ويعين على تربية وطنية تهدف إلى تزكية روح الوحدة القومية العربية ، ويخصص هذا الكتاب للدراسة في الصفوف العليا من التعليم الثانوي . كما يكون مرجعاً يهتدي به المؤلفون في **كتب التربية الوطنية للصفوف الأولى من التعليم العام** ».

(نقلا عن : ص ١١٩ ، من مجموعة المقررات المنشورة سنة ١٩٥٦) .

يلاحظ أن اللجنة الثقافية تدعو إلى تأليف كتاب في « التربية الوطنية » لتدريسه في الصفوف العليا من المدارس الثانوية ، وتتكلم عن كتب « التربية الوطنية » التي يجب أن تؤلف للتدريس في الصفوف الأولى من التعليم العام .

وغني عن البيان أن في ذلك ما فيه من إهمال وتناسٍ لقرار من أهم القرارات التي كان اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول ، ووافق عليها مجلس الجامعة ، بناء على عرض اللجنة الثقافية .

إن كتاباً في « التربية الوطنية » يجب أن يؤلف لتوجيه معلمي المدارس ومديريها ، أو للتدريس في دور المعلمين والمعلمات وفي معاهد التربية ـ بين دروس فن

التربية ـ بغية إعداد معلمي المستقبل ، لأداء ما يترتب عليهم من واجبات في « التـربية الوطنية » .

ولكن التكلم عن كتب لتدريس مادة « التربية الـوطنية » في المـدارس الإبتدائيـة والثانوية ، يدلّ على التغافل عن حقيقة التربية الوطنية ، والإنتقاص من أهميتهـا ، كما صرح بذلك المؤتمر الثقافي العربي الأول ، في مقرراته المتعلقة بالتربية المذكورة .

تعبيرات دقيقة

من المعلوم أن فقدان الإيمان بوحدة الامة العربية ، أو ضعف هذا الإيمان ، كان يحمل بعض الكتاب والساسة على التحدث عن « **الأمم العربية** » وعن « **الشرق العربي** ».

وغني عن البيان أن تعبير « الامم العربية »، « يدل على اعتبار أهالي كل دولة من الدول العربية « أمة » قائمة بذاتها ، وذلك يخالف الحقائق العلمية كما ينافي المصالح القومية .

وأما تعبير « الشرق العربي »، فلا يشمل ـ بطبيعة الحال ـ بلاد المغرب العربي ، فيترك بذلك نحو ثلث البلاد العربية خارج نطاق البحث .

أن آثار هذه الشوائب الفكرية ، قد تسللت ـ مع الأسف ـ إلى بعض الفقرات من قرارات اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية ، كما يتضح من التفاصيل التالية ، التي ننقلها من « مجموعة القرارات » التي طبعتها الإدارة الثقافية ، سنة **١٩٥٦** .

(أ) قد جاء في الصفحة **٥٥** من الكتاب المذكور ، خلال بحث النشاط العلمي والرياضي ، مانصه :

«نظراً لما للنهضة العلمية من أهمية كبيرة في بناء الحضارة الحديثة ، ولكونها الدعامة القوية التي يجب أن تبني عليها **الامم العربية** نهضتها وتقدمها في ميادين الإقتصاد والإجتماع والسياسة والدفاع ، تقرر اللجنة الثقافية . . . »

يلاحظ أن مقرر اللجنة كتب هنا « **الأمم العربية** »، عوضاً عن « الأمة العربية ».

ويجدر بنا أن نضيف إلى ذلك : أن تعبير « **الأمم العربية** » الوارد في هذه الفقـرة من النشرة المطبوعة ، كثيراً ما كان يتكرر في خطب بعض المسؤولين في الإدارة الثقافية والأمانة العامة ، على الرغم من تكرر التنبيه إلى ما في هذا التعبير من الخطأ الخطير .

(ب) وقد جاء في الصفحتين **١٣١** و **١٣٢** من الكتاب المـذكور ـ بـين قرارات الدورة التاسعة ، سنة **١٩٥٦** ـ العبارات التالية :

« نظرت اللجنة في المـذكرة التي قـدمتها الإدارة الثقـافية بشـأن المباحثـات حول العـلاقات الثقـافية بـين **الشرق العـربي والغرب** ، فـرأت تكليف الـرئيس ـ مستعينـاً بالإدارة الثقافية ـ بذل ما يمكن من الجهود والاتصالات للتحقق من الوسائل العملية التي يمكن أن تتخذ لتنظيم التعاون بين **رجال الثقافة في الشرق والغرب** . . . » .

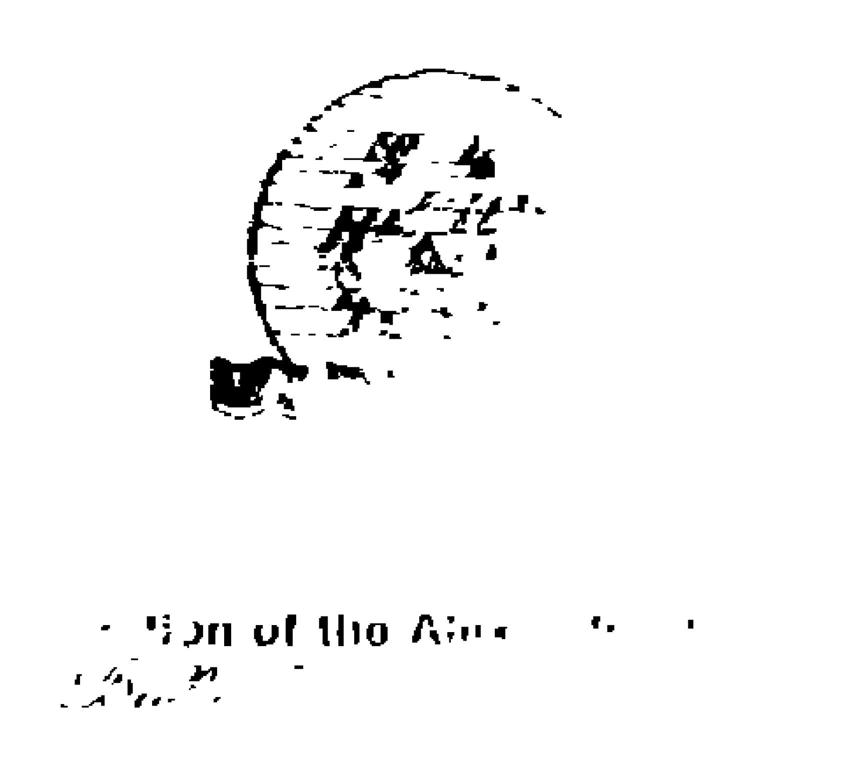
وغني عن البيان أن مدلول تعبير « رجال الثقافـة في الشرق » يشمـل العديـد من رجال الشعوب غير العربية . وأما مدلول تعبير « الشرق العـربي » فلا يشمـل إلا جزءاً من البلاد العربية .

(ج) وقد جاء في الصفحة **٣٣** من الكتاب الآنف الذكر ـ بين قرارات الدورة الثالثة المؤيدة لمقررات المؤتمر الثقافي العربي الأول ، سنة **١٩٤٧** ـ العبارات التالية :

« العمل على تخليد ذكرى عظماء **الشرق العربي** وأحداثه التاريخية بطرق مختلفة ، كاقامة التماثيل ، واطلاق اسمائهم على الشوارع والميادين ، وتسمية كراسي الاستاذية في الجامعات بأسماء النابغين منهم في مجال البحث العلمي، إلى غير ذلـك من الوسـائل التي تبـرز المثل العليـا التي ينبغي أن يتجه نحـوها شبـاب العـرب، فيعتـزوا بميـراثهم الاجتماعي، ويشعروا نحو هؤلاء العظماء بـالجميل؛ فيعملوا عـلى المحافـظة على هـذا التراث، بل الاستزادة منه».

لا شك في أن هذا القرار مهم جداً في حـد ذاته. غـير أن تعبير «**عـظماء الشرق العربي**» الوارد فيـه يدل عـلى عدم الانتبـاه **إلى حقيقة العـالم العربي والأمـة العربيـة** بما تستحقه من الانتباه.

لأن هذا التعبير يخرج ابن رشد، وابا القاسم الجراح، وابن طفيل، وابن بطوطة ـ والكثيرين من أمثالهم ـ من بين العظماء الذين يجب أن نسعى لتخليد ذكـراهم ـ ذلك لأنهم لم يكونوا من «**عظماء الشرق العربي**»!



تشكيلات الادارة الثقافية

١ - يتبين من الابحاث الانتقادية المسرودة آنفاً: أن الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية أظهرت نشاطاً كبيراً خلال السنوات الأولى من انشائها؛ غير أن نشاطها هذا أخذ يخبو ويتضاءل، بعد ذلك، بسرعة.

وفضلاً عن ذلك، فإن الادارة المذكورة ـ حتى خلال سنوات نشاطها الأولى ـ كانت تكثر من المشاريع دون أن تقرنها بدراسات جدية، ودون أن تتبعها بأفعال تنفيذية.

وخلاصة القول: إن الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية، كانت قليلة الحظ من:

(أ) «**روح المثابرة**» التي تستلزم مواصلة العمل بدون كلل، ومغالبة المشاكل بدون فتور، حتى يتحقق الغرض المنشود.

ومن:

(ب) «**شيمة العمل التقني**» التي تتطلب دراسة الأحوال ورسم الخطط بالطرق العلمية، مع تثبيت الغايات بصورة واضحة.

إن عدم تحلي الادارة المذكورة بهذه الشيمة وتلك الروح، كان مصدر جميع ضروب الأخطاء والتقصير التي تجلت في أعمالها: إنها لم تنجز معظم المشاريع الهامة التي وضعتها، وتعهدت بها، وأعلنت عنها. . . فضلا عن أنها قصرت كثيراً في الأمور والدراسات التي كان يجب عليها أن تقوم بها.

٢ ـ وأما السبب الأصلي لهذه الأحوال، فكان ـ على ما اعتقد ـ النقص الأساسي الـذي لازم تنظيمـات الادارة الثقافيـة، وأبقاهـا محرومـة من جهـاز فني يضمن انجـاز الأعمـال وفق خطط مـدروسة، لتحقيق أغـراض جامعـة الدول العـربيـة في الشؤون الثقافية.

في الواقع إن اللجنة الثقافية لم تقرر واجبات الادارة الثقافية واختصاصاتها بنظام خاص.

غير أن قليلاً من التـأمل في أحـوال «الثقافـة العربيـة» «وحاجاتها»، كـان يكفي لتعيين تلك الواجبات. ولتبيين ما تستلزمه من أعمال وتنظيمات.

ومن البديهي أنه كان يترتب على الادارة الثقافية أن تقوم بالأعمال التالية في كـل نوع من أنواع المهام الملقاة على عاتقها:

(أ) جمع الوثائق والمعلومات.

(ب) تتبع الأحداث والاتجاهات.

(ج) القيام بأبحاث ودراسات.

(د) تقديم اقتراحات وتوجيهات.

(هـ) نشر ما يحسن نشره من هذه المعلومات والأبحاث والاقتراحات.

وكل ذلك كان يستوجب:

(أ) الاتصـال المتوالي بـوزارات المعـارف والهيئـات العلميـة والأدبيـة في البـلاد العربية الداخلة في الجامعة.

(ب) العمـل الدائب للحصـول على المعلومـات اللازمـة عن أحـوال وأوضـاع الثقافة والتعليم في سائر البلاد العربية بوسائل مختلفة.

(ج) الاتصال بالهيئـات الدوليـة والعالميـة التي تعنى بشؤون الثقافـة والتعليم، وتتبع كل ما يصدر عنها من أبحاث واقتراحات.

وغني عن البـرهان أن أمثـال هذه الأمـور مـا كـان يمكن أن تنجـز مـا لم يتـولّهـا موظفون فنيون يتفرغون لها، ويواصلون العمل من أجلها، بدون انقطاع.

وذلك يدل على أن الادارة الثقافيـة كانت في حـاجة إلى هيئـة فنية دائمـة، تضم

موظفاً مختصاً بشؤون التربية والتعليم، وآخر مختصاً بالتاريخ، وآخر مختصاً بعلم الاجتماع. . . على أقل تقدير.

٣ ـ ولكن، مع الاسف، إن الادارة الثقافية عند انشائها، لم تقدر هذه القضايا حق قدرها؛ فرأت أن تعالج الأمور بواسطة لجان مؤقتة، تؤلف من بعض الخبراء، لكل قضية على حدة.

ولكن هذه الخطة ما كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج مثمرة، لأن «الخبراء» الذين تؤلف منهم أمثال هذه اللجان المؤقتة، كانوا يشتغلون بأشغال كثيرة أخرى، فما كانوا يستطيعون أن يخصصوا وقتاً كافياً لدراسة الشؤون العربية، دراسة جدية، تسمو فوق الملاحظات الارتجالية.

وفضلا عن ذلك، فإن اللجان المؤقتة التي تدعو إليها الادارة الثقافية، كان لا بد أن تتألف من رجال يقيمون ويعملون في القاهرة، وذلك كان يجعل من العسير ضمان الخبرة الكافية في الشؤون العربية، داخل اللجان المذكورة.

فكان لا بد من تكوين «هيئة فنية دائمة» في الادارة الثقافية.

هذا، ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المضمار، أن وجود الفنيين الدائمين في الإدارة الثقافية، ما كان يمنعها من الاستعانة بلجان من الخبراء تؤلف لدرس بعض الأمور الهامة، بل من الطبيعي أن اشتراك الفنيين الدائمين في أعمال تلك اللجان، كان يساعد على توجيه المذكرات الوجهة السليمة المثمرة، ويضمن بذلك نجاعة الأعمال والأبحاث.

ولكن الادارة الثقافية لم تر هذا الرأي، فلم تسع إلى تكوين هيئة فنية دائمة.

٤ ـ ولا يظن أن ذلك كان ناجماً عن ضيق الاعتمادات في الميزانية، فإن مراجعة الحسابات العائدة إلى السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، تؤكد أن الاعتمادات كانت كافية لمثل هذه التشكيلات كل الكفاية. فلا مجال للشك في أن عدم تكوين الهيئة الفنية كان ناتجاً عن عدم اقتناع الادارة بضرورة ذلك. فإنها كانت تقول، على الدوام: نستدعي خبراء، نؤلف لجاناً، كلما احتجنا إلى ذلك، فلا ضرورة لتعيين خبراء دائمين.

وكان من المأمول، أن تتولى الوقائع أمر البرهنة على خطأ هذه النظرية، فتحمل الادارة على تغيير رأيها في هذه القضية.

وفعلاً، قد تعددت النتائج الفعلية التي لا تترك أي مجال للشك في هذا المضمار: فإن النجاح الذي تكلل به أمر انشاء معهد المخطوطات، وتأليف حولية

الثقافة العربية، وتكوين معهد الثقافة العربية، من ناحية. . . وآثار التأخر والتذبذب التي لازمت معظم أعمال الادارة الثقافية الأخرى، من ناحية ثانية. . . كان يجب أن تعتبر من الدلائل القاطعة على حاجة الادارة المذكورة إلى موظفين فنيين متفرغين إلى البحث والعمل، لتخطيط المشاريع وتنفيذها.

ولكن، على الرغم من كل ذلك، ظلت الإدارة الثقافية متمسكة برأيها الأول في هذا المضمار، فلم تتخل عن فكرة معالجة الأمور باللجان المؤقتة.

ولذلك، بقيت الإدارة الثقافية محرومة من خدمات فنيين، مختصين بأي شأن من شؤون الثقافة العربية.

كما بقيت طائفة كبيرة من مشاريعها الهامة، «حبرا على ورق» خلال هذه السنين الطويلة، كما بيّنا ذلك في الابحاث السابقة.

المكتب الدائم

١ ـ إن المذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع المعاهدة الثقافية كانت صرحت بأن مهمة «المكتب الدائم» الأساسية، ستكون: «تحضير المواد للجنة الثقافية، والعمل على تنفيذ ما توافق عليه الدول العربية من قرارات، وبوجه عام القيام بكافة الشؤون ذات الصبغة التنفيذية».

وأما القرار الذي اتخذته اللجنة الثقافية ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية حول انشاء «المكتب الدائم»، فقد أضاف إلى هاتين المهمتين طائفة من المهام الأخرى، كان أهمها، «جمع المعلومات والاحصاءات والوثائق عن الشؤون الثقافية والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية، ونشر ما ترى نشره منها».

فأصبحت بذلك المهام الملقاة على عاتق المكتب الدائم واسعة جداً، تشمل «تحضير المواد، وتنفيذ المقررات، وجمع الوثائق والمعلومات، ونشر ما ترى نشره منها».

فيجدر بنا أن نتساءل: ماذا يبقى للإدارة الثقافية من أعمال، بعد أن يعهد إلى المكتب الدائم بكل هذه المهام، من تحضير وجمع ونشر وتنفيذ؟

يحق لنا أن نظن ظناً قوياً: أن فكرة انشاء **«المكتب الدائم»** كانت قد سبقت فكرة انشاء **«الإدارة الثقافية»**. ولهذا السبب أحيلت الأعمال التنفيذية إلى المكتب الدائم. ومما يقوي هذا الظن ويؤيده: أن المذكرة الايضاحية ـ عندما تكلمت عن كيفية تكوين «المكتب الدائم» قالت «إنه يتألف من رئيس اللجنة الثقافية وسكرتيرها ومن مندوب دائم عن كل بلد من البلاد المشتركة في الجامعة»، ولم تدخل بين أعضاء المكتب «مدير الادارة الثقافية».

وفضلاً عن ذلك، يجب أن لا يغرب عن البال: أن إحالة مهام التنفيذ إلى هيئة عـديدة الأعضـاء ـ تضم مندوبـاً عن كل دولـة من الدول المشتـركة في الجـامعة ـ، مما يخالف أوليات أصول الادارة السليمة، ويعرقل اعمال التنفيذ، دون موجب ولا مبرر.

وربمـا كانت مـلاحظة هـذه الحقيقة، هي التي استـوجبت ـ بعـد ذلـك ـ انشـاء الادارة الثقافية.

ومهـما كان الأمـر، فإن القـرارات المتخذة لم تـرسم أي حد فـاصـل بـين مهـام وصلاحيات كل من المكتب الدائم والإدارة الثقافية. ولذلك صار نطاق أعمال المكتب الدائم يتوسع أو يتقلص ـ فعلا ـ حسب آراء واجتهادات رئيس اللجنة الثقـافية ومـدير الادارة الثقافية، ويختلف كثيراً باختلاف الظروف.

٢ ـ ومن جهة أخرى، يجب أن يلاحظ أن المذكرة الإيضاحيـة ـ كانت تـأمل أن يكون كل واحـد من المندوبـين الدائمـين من ذوي الرأي والخبـرة في الشؤون الثقافيـة والتعليمية في بلاده، ولا يستبدل بغيره ـ إلا عند الضرورة القصوى، وذلك «ليتـوفر في المكتب الدائم عنصر الاستمرار والشعور بالمسؤولية».

إن قرار اللجنة الثقافية في تكوين اللجنة أيضاً، كان قد بني على هذا الاساس.

غير أن الوقائع لم تأت وفق ما تقتضيه الملاحظات المذكورة.

فـإن الدول العـربية لم تستـطع أن تعين منـدوباً خـاصاً، ليشتـرك في مذاكـرات المكتب الدائم ـ الذي كان لا بد من أن يجتمع مرة في الأسبوع، على الاقل، ليستطيـع إنجاز المهام العديدة الملقاة على عاتقه. ولـذلك صـارت كل دولـة تحيل الأمـر إلى أحد موظفي سفارتهـا في القاهـرة، و ـ في أحسن الحالات ـ إلى ملحقهـا الثقافي المـوظف في السفارة.

غير أن الملحقين الثقافيين كـانوا يعينـون ـ من حيث الاساس والـواقع ـ لغـرض الاشراف على شؤون الطلبة الذين يدرسون في جامعات القاهـرة ومعاهـدها التعليميـة العليـا، فكانـوا غارقـين في بحر من أشغـالها الأصليـة، وقلما كانـوا يجدون متسعـاً من الوقت لدراسة القضايا المعروضة على المكتب دراسة جدية.

فضلاً عن أنهم كانوا ينتخبون من بـين ذوي الرأي والمكـانة في وزارات معـارف بلادهم، وكثيراً ما كانوا يتغيرون لأسباب خاصة، لا تمت بأيـة صلة إلى أعمال المكتب الدائم.

ولذلك كله، ما كان يتوفر في المكتب الدائم، لا عنصر الاستمرار، ولا عنصر الشعور بالمسؤولية.

وتجاه هذه الأمور الواقعية، كان يجب تلافي الأمر، بتوسيع تشكيلات الإدارة الثقافية، وتعزيزها بهيئة فنية دائمة، على أن ينتخب أعضاؤها من ذوي الخبرة الحقيقية في الشؤون الثقافية والتعليمية في مختلف البلاد العربية.

٣ ـ ولكن ـ مع الاسف ـ هذه الأمور والحقائق لم تنل حظاً كافياً من الدرس والاهتمام. وبقيت تشكيلات «جهاز التعاون الثقافي في جامعة الدول العربية» على حالتها الأصلية.

ومما يلفت النظر أن هذه التشكيلات كانت تفسح المجال إلى تطويل المعاملات وتكرار المذاكرات، والاسترسال في القرارات دون الاهتمام بتنفيذها:

فالإدارة الثقافية تقدم اقتراحاتها إلى المكتب الدائم.

والمكتب الدائم يتذاكر فيها ويتخذ ما يراه من القرارات في شأنها، ثم يرفع الأمر إلى اللجنة الثقافية.

واللجنة الثقافية تتذاكر فيها، وتتخذ القرارات اللازمة في شأنها، ثم ترفع تقريراً عنها إلى مجلس جامعة الدول العربية.

ومجلس جامعة الدول العربية، يحيلها إلى لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية التي يؤلفها.

واللجنة المذكورة تدرس الأمر، وتقدم تقريرها عنه إلى مجلس الجامعة.

ومجلس الجامعة يقرر الأمر، مستنداً إلى تقرير اللجنة المذكورة.

وعلى هذا المنوال، يمر كل مشروع ـ على التوالي ـ من هذه اللجان، دون أن يحظى بدراسة جدية من إحداها، في معظم الأحوال.

ولهذا السبب، كثيراً ما تتكرر القرارات حول الموضوع الواحد، دون أن ينتبه أحد من المشتركين في المذاكرات إلى أنه كان قد سبق وصدر قرار في هذا الشأن، ودون أن يقدم أحد منهم إلى السؤال: لماذا لم ينفذ القرار السابق إلى الآن؟ ولماذا يطلب قرار جديد في هذا الأمر؟

إن هذه الحالة تظهر بكل وضوح وجلاء من معظم أبحاثي الانتقادية السابقة ـ ولا سيما مما نقلته عن قضايا السينما والاذاعة، بوجه خاص.

ولكني أؤكد أن إضبارات الإدارة الثقافية متخمة بأمثال هذه القرارات المتكررة.

إن كل من يقلب صحائف «مجموعة القرارات» التي نشرتها الإدارة الثقافية سنة **١٩٥٦** ، بشيء من الانتباه إلى العناوين والمواضيع ، يلاحظ كثرة المقررات المتخذة في تواريخ مختلفة حول الموضوع الواحد .

أعتقد أن الوقائع والحقائق التي ذكرتها آنفا لا تترك مجالاً للشك في ان تشكيلات **«جهاز التعاون الثقافي»** بوجه عام، و**«الادارة الثقافية»** بوجه خاص تحتاج إلى إصلاحات أساسية.

فيجب على جامعة الدول العربية أن تعيد النظر فيها، لكي يستطيع الجهاز المذكور أن يقوم بدور مثمر وفعال، في تطوير الثقافة العربية وترقيتها.

الأمانة العامة

إن نطاق أبحاث هذا الكتاب ينحصر في حدود الشؤون الثقافية في جامعة الدول العربية. فلا يتعدى ذلك إلى سائر شؤون الجامعة المشار إليها وأمانتها العامة.

ولكن الادارة الثقافية ـ التي استعرضنا أعمالها، تابعة إلى الأمانة العامة، ولهذا السبب لا بد من التساؤل: هل يجب أن تعتبر الأمانة العامة نفسها مسؤولة ـ قليلاً أو كثيراً ـ عن ضروب التقصير والاهمال والانحراف التي تجلت في أعمال الإدارة الثقافية؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجدر بنا أن نشير أولاً إلى الحقائق التالية:

إن موظفي الإدارة الثقافية يعتبرون موظفين في الأمانة العامة. فإنهم يعينون، ويرفتون، ويرفّعون، وينقلون، بقرار منها، وكثيراً ما يحدث أن ينقل موظف في الادارة الثقافية إلى إحدى الادارات الأخرى، وبعكس ذلك ينقل موظف من إحدى الإدارات الأخرى إلى الادارة الثقافية.

وفضلاً عن ذلك، في الأمانة العامة وظيفة «المشرف على الادارة الثقافية» تولاها أحيانا أحد مساعدي الأمين العام، وطوراً شخص من غير المساعدين.

وطبيعي أن هذه الحقائق لا تترك أي مجال لرفع مسؤولية أعمال الادارة الثقافية عن كاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ولكن درجة هذه المسؤولية وثقلها، تختلف باختلاف الأعمال والظروف، بطبيعة الحال.

وهناك أحوال، تقع مسؤوليتها على عاتق الأمانة العامة نفسها. وهناك أحوال

تشترك في مسؤ وليتها الأمانة العامة والإدارة الثقافية على حد سواء. وهناك أحـوال يقع ثقل مسؤ وليتها على عاتق الإدارة الثقافية أكثر من عاتق الأمانة العامة نفسها.

إني لا أرى لزوماً لذكر أمثلة على ذلك في هذا المقام.

وأعتقد أن «أحوال الثقافة العربية» التي سأعرضها في الفصل التالي تعطي مثـالاً بليغاً على مبلغ اشتراك الأمانة العامة مع الإدارة الثقافية في مسؤ ولية الأعمال.

متحف الثقافة العربية

- ١ -

إن إنشاء متحف للثقافة العربية، كان من أول الأمور التي فكرت فيها واقترحتها على الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، عندما اتصلت بها وتوليت مستشاريتها سنة ١٩٤٨.

والإدارة الثقافية حبذت الفكرة، وتبنتها على الفور، وأخذت تستكمل الوسائل اللازمة لتحقيقها.

كانت الإدارة المذكورة تشغل غرفتين من غرف مبنى الأمانة العامة في شارع البستان، وكانت على وشك استئجار شقة تتألف من بضع غرف، في شارع شامبليون لتنتقل إليها. ولكنها، عندما تبنّت فكرة المتحف عدلت عن استئجار الشقة المذكورة، وأخذت تبحث عن بناية كبيرة، تستوعب المتحف فضلاً عن مكاتب موظفيها ودواوينها. وتوفقت - في آخر الأمر - إلى استئجار طابقين مستقلين في فيلا كبيرة في العجوزة، وقررت أن تخصص الطابق الأرضي منها للمتحف، والطابق الأول لمكاتبها ودواوينها.

وأنا شرعت في العمل لتكوين المتحف هناك، بصفتي مستشاراً للإدارة الثقافية.

إن ترتيبات متحف الثقافة العربية وتنظيماته كان يجب ان تهدف إلى تحقيق الغرضين الخاصين الآتيين، فضلاً عن الأغراض التي يهدف إليها كل متحف، بوجه عام:

كان يجب على المتحف أن يظهر الفروق القائمة بين نظم التعليم ومناهج

الدراسة في مختلف البلاد العربية، لاستثارة الهمم على السعي وراء إزالة تلك الفروق.

كما أنه كان يجب على المتحف أن يستكمل الوسائل اللازمة لاستفادة الدول العربية من تجارب بعضها البعض، حتى تقتبس كل دولة أحسن ما تراه عند غيرها، وتكون هي قدوة لغيرها بأحسن ما عندها.

كان يجب تقرير خطة المتحف على هذا الاساس، وخدمة لهذه الأغراض.

إني وضعت خطة المتحف، بالمذكرة الرسمية التالية:

« يجمع المتحف جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالأقسام التالية، في جميع البلاد العربية.

أ ـ النظام التعليمي العام، وتشكيلات الوزارات والادارات التي تدير شؤون التربية والتعليم.

ب ـ رياض الأطفال.

ج ـ التعليم الابتدائي.

د ـ التعليم الثانوي.

هـ ـ التعليم العالي والجامعات.

و ـ معاهد التربية ودور المعلمين والمعلمات.

ز ـ التعليم المهني.

ح ـ التعليم الشعبي.

ط ـ منظمات الشباب: الكشافة، الفتوة، النوادي.

ي ـ سائر المؤسسات والمعاهد التعليمية.

المكتبات العامة ـ المتاحف والمعارض الدائمة ـ معاهد الأبحاث العلمية ـ المجامع والجمعيات العلمية.

ك ـ المؤتمرات والمهرجانات الدورية.

ل ـ سائر الحركات الثقافية».

« يجمع ويعرض في كل قسم من هذه الأقسام:

أ ـ القوانين والأنظمة المتعلقة بها.

ب ـ مناهج التدريس.

ج ـ أنظمة الامتحانات العامة.

د ـ كتب التدريس.

هـ ـ الاحصاءات والتقارير.

و ـ صور ومخططات المباني النموذجية.

ز ـ مجموعات صور عن أقسام المؤسسة، وعن حياة الطلاب.

ح ـ رسومات ايضاحية وخطوط بيانية.

ويضاف إلى ذلك في قسم التعليم العالي والجامعات ـ شارات المعاهد ـ انتاج المعاهد ـ مؤلفات الاساتذة وأبحاثهم، أطروحات الطلاب، المجلات التي يصدرها الأساتذة والطلاب.

ويضاف في قسم المؤتمرات والمهرجانات: جميع ما ينشر قبل الانعقاد، وخلال الانعقاد، وبعد الانعقاد، مع مجموعة من الطوابع والشارات والأوسمة التذكارية».

« ١ ـ تبذل كل ما يجب من الجهود ـ في بادىء الأمر ـ لجعل المتحف ممثلاً للحالة الحاضرة. وبعد ذلك تجمع الوثائق التي تبين تاريخ المعارف وكيفية تطور المعاهد على قدر الامكان.

٢ ـ في المستقبل، يوسع المتحف، ليشتمل على نماذج من:

أ ـ وسائل التعليم والايضاح.

ب ـ دفاتر الطلاب وأشغالهم.

٣ ـ تنظم اللجنة الثقافية، من وقت إلى آخر، معارض جديدة، عن أمور مختلفة، ثم توزع المعروضات على الأقسام المناسبة لها.

٤ ـ تطلب الادارة الثقافية الكتب والأنظمة والتقارير والصور والمخطوطات من وزارات المعارف والمعاهد المستقلة؛ وأما الرسوم الايضاحية والخطوط البيانية، فتضعها هي، وفقا للمعلومات التي تستخلصها من التقارير والنشرات الرسمية.

٥ ـ تسعى الادارة الثقافية لجمع الوثائق المتعلقة بالبلاد العربية التي لم تستقل بعد، وذلك بشتى الوسائل المختلفة.

٦ ـ تجمع الادارة الثقافية كل ما يمكن من المعلومات والوثائق من جميع المعاهد العلمية والتعليمية التي تتعلق بالثقافة العربية، في البلاد الاجنبية، ولا سيما في المهاجر العربية.

٧ ـ إذا أرادت إحدى الدول العربية، تأسيس متحف مماثل لهذا المتحف تسعى الإدارة الثقافية بتزويدها بالمعلومات اللازمة لذلك، كما أنها تزودها، بنسخ من الرسوم الإيضاحية والخطوط البيانية».

هذه المذكرة وضعت الخطة التي يجب اتباعها في تأسيس المتحف.

وطبيعي ، أن الأشياء والوثائق التي يجب أن تقتنى وتعد لتكوين «متحف الثقافة العربية» عملاً بهذه الخطة الاساسية، وتحقيقاً للغايات المتوخاة منها كانت كثيرة ومتنوعة جداً: إنها تشمل كل ما له علاقة بشؤون التربية والتعليم والثقافة في جميع الأقطار العربية، من القوانين والأنظمة والمناهج والاحصاءات والكتب المقررة لكل مرحلة من مراحل التعليم وفي كل نوع من أنواع المدارس، في كل مادة من المواد الدراسية. . . إلى الاسئلة التي تلقى في الامتحانات العامة كل سنة، لكل مادة من مواد الامتحانات المذكورة، في مختلف معاهد التعليم. . إلى مخططات المباني المدرسية. . . وإلى الصور التي تبين حياة الطلاب في مظاهرها المختلفة. . . وإلى الخطوط والرواسم والألواح البيانية التي تظهر إلى العيان تطور الأحوال سنة بعد سنة من ناحية وتنوعها من بلد إلى آخر، من ناحية أخرى. . . إلى الشارات والطوابع التذكارية والتقارير التي تصدر عن كل مؤتمر من المؤتمرات العربية، وكل مهرجان من المهرجانات التذكارية. . . وبكلمة واحدة: نماذج من كل الوثائق التي تتعلق بالتربية والتعليم والثقافة في مختلف الاقطار العربية. . . كان يجب أن تجتمع في متحف الثقافة العربية.

فكان لا بد من تقسيم مقتنيات المتحف ومحتوياته إلى قسمين أساسيين:

(أ) قسم منها يعرض على الأنظار، وفي الجدران أو في الخزانات الزجاجية أو في الألواح الدوّارة، لكي يشاهدها كل من يزور المتحف، مشاهدة مباشرة.

(ب) وقسم آخر منها يحتفظ به في خزانات أو في أدراج أو في علب خاصة، على أن يصنف تصنيفاً معقولاً، لكي يستطيع أن يطلع عليها بسهولة كل من يريد أن يدرس مسألة من مسائل التربية والتعليم والثقافة، أو يبحث في ناحية من نواحيها، في مختلف البلاد العربية.

وكل ذلك كان يستوجب إعداد الاثاث الصالح لهذه الأمور المختلفة. وفضلاً عن ذلك، كان يجب تكبير أهم الصور التي ستعرض على الأنظار، وإعداد الألواح التي ستقارن بين سني الدراسة المقررة لكل مرحلة من مراحل التعليم في مختلف البلاد العربية، وبين الساعات المخصصة لكل مادة من مواد الدراسة، في مختلف مراحل التعليم، في كل بلد من تلك البلاد. . ورسم الخطوط البيانية التي ستظهر تطور ميزانيات التعليم من ناحية، وتطور عدد المدارس وعدد المدرسين وعدد الطلاب. . . من ناحية أخرى.

إن كل هذه الأمور تمت بسرعة. واحتفل بافتتاح المتحف، بحضور ممثلي جميع الدول العربية، سنة ١٩٤٩.

وفي نفس الوقت - وزع على الزوار دليل مطبوع للمتحف، يبين تقسيماته الاساسية، مع بعض الصور التي تظهر أهم مناظره الداخلية.

وقد صُدّر الدليل المختصر المذكور، بمقدمة تقع في ثلاث صفحات، وتشرح الغرض من تأسيس المتحف.

ونرى من المفيد أن ننقل فيما يلي، المقدمة المذكورة، بنصها الكامل، لتوضيح الغرض المذكور:

- ٣ -

«رأت الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية أن تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس «متحف الثقافة العربية» لتحقيق الغرضين التاليين:

اولاً: جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بشؤون الثقافة ونظم المعارف في مختلف الاقطار العربية، وتهيئتها للباحثين.

ثانياً: عرض خلاصة تلك المعلومات وأهم تلك الوثائق على الانظار، بغية إعطاء فكرة واضحة عن حالة المعارف والمدارس في كل قطر من الأقطار العربية، مصحوبة بمقارنات احصائية ورسوم بيانية.

وتمشيا مع مقتضيات هذين الغرضين، قررت الادارة الثقافية أن تقسم الوثائق التي تتجمع لديها إلى قسمين أساسيين:

(أ) قسم يحفظ في أمكنة معينة، داخل خزانات خاصة، لكي توضع بين أيدي الباحثين عند الطلب.

(ب) قسم يعرض على جدران الغرف ووجوه الحواجز ورفوف الخزانات، لكي يراها كل من يزور المتحف.

على ألا يبقى المتحف جامداً على شكل واحد مدة طويلة، بل يتبدل ويتجدد من حين إلى حين: فتوضع بعض الوثائق الجديدة محل القديمة، وتنقل بعض الوثائق من قسم المعروضات إلى قسم المحفوظات، أو العكس.

وستواصل الادارة الثقافية العمل **لتنمية ثروة المتحف** من المحفوظات بدون انقطاع، **ولاعادة تنظيم معروضات المتحف** مرة في السنة على الأقل. كما أنها ستفتح

من وقت إلى آخر معارض موقوتة بمدة محدودة ، لتوسيع المعروضات المتعلقة ببعض نواحي الحياة الثقافية في مختلف البلاد العربية بوجه عام ، او لزيادة المعروضات المتعلقة بقطر من الاقطار العربية بوجه خاص » .

« وأما الوثائق التي جمعت والتي ستجمع في متحف الثقافة العربية فهي في غاية التنوع: القوانين والأنظمة والتقارير والاحصاءات المتعلقة بشؤون المعارف وأحوالها الحالية والماضية، مناهج الدراسة والكتب المدرسية، والصور التي تبين مختلف نواحي الحياة في المعاهد العلمية والتعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والمخططات التي تبين تقسيمات المباني المدرسية، نماذج الشهادات التي تعطى من جميع معاهد التعليم، ومجموعات من الاسئلة التي وضعت في مختلف الامتحانات العامة، نسخ من الصحف والنشرات التي تصدرها المدارس، مجموعات من الرسائل التي يقدمها الطلاب لنيل الدرجات العلمية، وذلك في كل قطر من الأقطار العربية. ويضاف إلى الوثائق الآنفة الذكر: الأنظمة المتعلقة بالجمعيات العلمية والأدبية والثقافية المؤسسة في مختلف البلاد العربية، ومجموعات من أبحاث هذه الجمعيات ونشراتها، الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات العلمية والثقافية المحلية التي تعقد في كل قطر من الاقطار العربية، والمؤتمرات العربية التي تشترك فيها جميع البلاد العربية، الأبحاث والكتب التي تتعلق بهذه المؤتمرات والتي تصدر عنها، والشارات التي تستعمل خلالها، والطوابع التذكارية التي تصدر بمناسبتها، وخلاصة القول: إن كل ما يمت بصلة إلى شؤون العلم والتعليم والتربية والثقافة في جميع البلاد العربية، وكل ما يدل على كيفية تطور تلك الشؤون على مر السنين، سيجد سجلاً له بين معروضات المتحف أو محفوظاته».

« هذا، وترغب الادارة الثقافية رغبة شديدة في توسيع نطاق المتحف إلى أكثر من ذلك أيضاً في المستقبل، لكي يتسع لجمع وعرض أنواع وسائل التعليم ووسائل الايضاح المستعملة في مختلف البلاد في شتى الدروس، حتى يستطيع المتحف أن يقوم بدور إيجابي في توجيه التعليم وتحسينه بصورة فعلية.

والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، عندما تفتح أبواب هذا المتحف ترى من واجبها أن تصرح بأنها تعرف حق المعرفة، أنه في حالته الحاضرة بعيد عن الكمال الذي تصبو إليه.

وهي تنظر إليه كما تنظر إلى الفسيلة الغضة التي تتمتع بقابلية النمو والازدهار، ولكنها تحتاج إلى رعاية مستمرة وعمل متواصل، لضمان هذا النمو والازدهار.

وإذا ما فتحت الإدارة الثقافية «متحف الثقافة العربية»، بحالته الحاضرة فإنما

تفعل ذلك، لكي تدعو جميع القائمين على هذه لأمور إلى المساهمة في إكمال ما ينقصه وتنمية ثروته على الدوام.

ولهذا فهي ترجو جميع وزارات المعارف، وجميع الهيئات والمؤسسات التي تعنى بشؤون الثقافة والتعليم أن تزودها بما لديها من وثائق ونشرات، كما أنها تدعو جميع رجال العلم والتعليم، وجميع دور الطبع والنشر إلى مساعدة الإدارة الثقافية في هذا السبيل».

- ٤ -

يتبين من صراحة هذه المقدمة: أن «متحف الثقافة العربية» لم ينشأ ليبقى جامداً على هيأة واحدة، بل كان من المقرر أن يتطور ويتوسع، بدون انقطاع. وكان من الطبيعي أن يزداد ثروة سنة بعد سنة، فيصبح - على الدوام - ميداناً لدراسات علمية، تخدم تقدم الثقافة وتوحدها في مختلف الأقطار العربية.

والإدارة الثقافية شعرت بضرورة توسيع المتحف، منذ السنة التالية لانشائه. ففكرت في استئجار الطابق الآخر من البناية، لتنقل إليه مكاتبها. وتحويل الطابق الأول إلى مكتبة وقاعة مطالعة، مع جعله مساعداً لإقامة المعارض الدورية التي يحتاج إليها المتحف، وفقاً للخطة الموضحة في مقدمة الدليل.

وبعد بعض الجهود، نجحت الإدارة الثقافية في إقناع صاحب البناية إلى إيجار الطابق المذكور أيضاً. وكانت الاعتمادات المرصدة في الميزانية للإدارة الثقافية كافية لدفع بدل الإيجار. غير أن النظام المالي الذي كانت قررته الأمانة العامة، كان يستلزم الحصول على موافقتها في أمثال هذه الأمور، و - مع الأسف - لم تقدر الأمانة العامة أهمية هذا المشروع، فرفضت الموافقة على ذلك - على الرغم من وجود الاعتمادات المالية - وبهذه الصورة وأدت مشروع التوسيع، وبقي المتحف عدة سنوات محصوراً في الطابق الأرضي من البناية، وذلك على الرغم من ازدياد احتياجه إلى التوسع - بوجه خاص - من جراء توسع نطاق جامعة الدول العربية بانضمام دول عربية جديدة إليها، وباهتمام الدول المذكورة بأمر «تعريب التعليم»، وتخليص مؤسسات التربية والتعليم والثقافة القائمة فيها من رواسب الاحتلال والاستعمار التي كانت تهيمن عليها.

ولكن - بعد مدة - حدث ما هو أغرب وأهول من ذلك أيضاً: أخذ المتحف يتقلص شيئاً فشيئاً، بعد أن توقف عن النمو، وفقا للخطة التي كانت تقررت له قبلا.

وذلك بدأ، عندما قررت الأمانة العامة، أن تجمع الادارات التابعة لها، في بناية

واحدة، تجاور بنايتها، فنقلت الادارة الثقافية إليهـا، و« متحف الثقافـة العربيـة» خسر الشيء الكثير من هذا النقل.

غير أن الأمر، لم يتوقف عند هذا الحد، فكلما احتاجت الأمانة العامـة إلى غرفـة لـدواوينها الجـديدة اقتـطعتها من غـرف المتحف، فاضـطرت الإدارة الثقافيـة إلى نقـل محتويات تلك الغرفة إلى الغرف الباقيـة لديهـا. وتكررت هـذه العملية إلى أن انحصـر المتحف في غرفتين، تكدست فيهما المقتنيات والمعروضات، فتحول المتحف إلى ما يشبه المخزن، لا يمكن لأحد أن يشاهد فيه شيئاً، ويستفيد منه أبداً.

ولذلك لم يواصل المتحف متابعة تـطور شؤون التربيـة والتعليم في مختلف البلاد العربية، ولم يعن العناية اللازمة لاقتناء وجمع الوثائق الجديدة، فضلا عن أنه أخذ يفقد البعض من مقتنياته السابقة أيضاً، لأسباب عديدة.

ـ ٥ ـ

وكان من المأمول، أن تتغير هذه الأحوال كلها، وتتحسن أوضاع متحف الثقـافة العربية، عندما تنتهي الأمانة العامة من تشييد مبنى «جامعة الدول العربية الجديد».

ولكن.. مما يثير الأسف والاستغراب.. أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عنـدما قـررت تصاميم البنـاية الجـديـدة، لم تفكـر في المتحف، ولم تستشـر أحـداً من المهتمين به... فخصصت لمتحف الثقافة العربية أربع غرف عـادية، من نـوع الغرف التي خصصت لكل مدير من مديري دوائرها المختلفة، ولا تختلف عنهـا إلا بالفتحـات التي تضمن الاتصال بينها من الداخل.

وأصبح «متحف الثقافة العربيـة» في مبنى «جامعـة الدول العـربية» الجـديد... أقل اتساعاً مما كان عليه في البناية المستأجرة ـ عند تأسيسه ـ قبل اثني عشر عاماً!..

أعتقـد أن هذا التصـرف الغريب، من أبلغ الشـواهد عـلى مبلغ تقصير الأمـانة العامة لجامعة الدول العربية، في إدراك وتقدير أهمية الشؤون الثقافية..

وفي المبنى الجديد، أمر آخر، يظهر فداحة هذا التقصير بكل وضوح:

فقد رأت الأمانـة العامـة أن تنشىء متحفاً لعـرض الطوابـع البريـدية العـربية، وخصصت لهذا المتحف الجديد، في المبنى الجديد... أربع غرف ـ مماثلة تمام المماثلة ـ للغرف المخصصة لمتحف الثقافة العربية!..

اذن: الثقافة العربية، بجميع مظاهرها المختلفة، وبما لها من مؤسسات متنوعة،

وقوانين وأنظمة وتقارير وكتب وإحصاءات، وصور ورواسم وألواح بيانية، وشارات وطوابع تذكارية. . لا تحتاج ـ في نظر الأمانة العامة وادارتها الثقافية ـ إلى غرف أكثر ما تحتاج إليها «الطوابع البريدية» وحدها!

ولكن هناك أمراً آخر، يظهر فداحة هذا التقصير بوضوح أعظم:

في مدينة جنيف، في سويسرا، أنشأ «مكتب التربية الأممي» معارض دائمة للتربية والتعليم في مختلف بلاد العالم، وأربعة من الدول العربية تشغل الآن أربع قاعات في بناية المعارض الدائمة المذكورة.

أفليس من المؤلم جداً، أن تكون الغرف التي خصصتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ في مبناها الجديد ـ لـ « متحف الثقافة العربية» الذي يجب أن يشمل جميع البلاد العربية، أقل سعة بكثير من الغرف التي خصصها «مكتب التربية الأممي» في جنيف لأربع من الدول العربية وحدها!

ذيــل

ولزيادة التأكيد على مبلغ تقصير الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في قضايـا المتحف رأيت أن أضيف إلى ما سبق الأمرين التاليين:

أولاً : بين المقررات التي كانت اتخذتها اللجنة الثقافية، في دورتها الثامنة المنعقدة خلال شهر سبتمبر (أيلول) سنة **١٩٥٣**، قرار يتعلق بمتاحف الثقافة العربية.

ومجلس جامعة الدول العربية كان أيّد القرار المذكور، خلال دورته العشرين بجلسة **٢٦/١/١٩٥٤**، بالصيغة التالية:

متحف الثقافة

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة الثقافية الآتي:

توصي اللجنة بأن تعنى البلاد بإنشاء متاحف ثقافية تمثل نـواحي النشاط الثقـافي في مختلف البـلاد العربيـة. (ق ٦٤٢ - د ٢٠ - ٢٦ - ١ - ١٩٥٤). (نقلا عن الصفحة ١٢٠ من مجموعة «مقررات اللجنة الثقافية» المطبوعة سنة ١٩٥٦).

ولا حـاجة إلى القـول إن هذا القـرار كان يحتم عـلى الادارة الثقافيـة أن تتصـل بـوزارات التربيـة والتعليم في مختلف البـلاد العـربيـة، وتحملهـا عـلى إنشـاء المتـاحف الثقافية، عملاً بتوصيات مجلس جامعة الدول العـربية، وتسـاعد عـلى إنشاء المتـاحف المذكورة بتـزويدهـا بنسخ من الخـطوط البيانيـة والرسـوم الايضاحيـة ـ مع المعلومـات اللازمة لذلك ـ عمـلاً بالفقـرة الأخيرة من المـذكرة التي كـانت صارت أسـاساً لانشـاء متحف الثقافة العربية.

أفليس من الغريب، أن تقدم الادارة الثقافية ـ والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ على إهمال المتحف الذي كان أنشىء قبل اثني عشر عاماً، عوضاً عن أن تساعد على تكثير أمثاله في سائر الدول العربية، عملاً بتوصيات مجلس جامعة الدول العربية المستندة إلى قرارات اللجنة الثقافية!

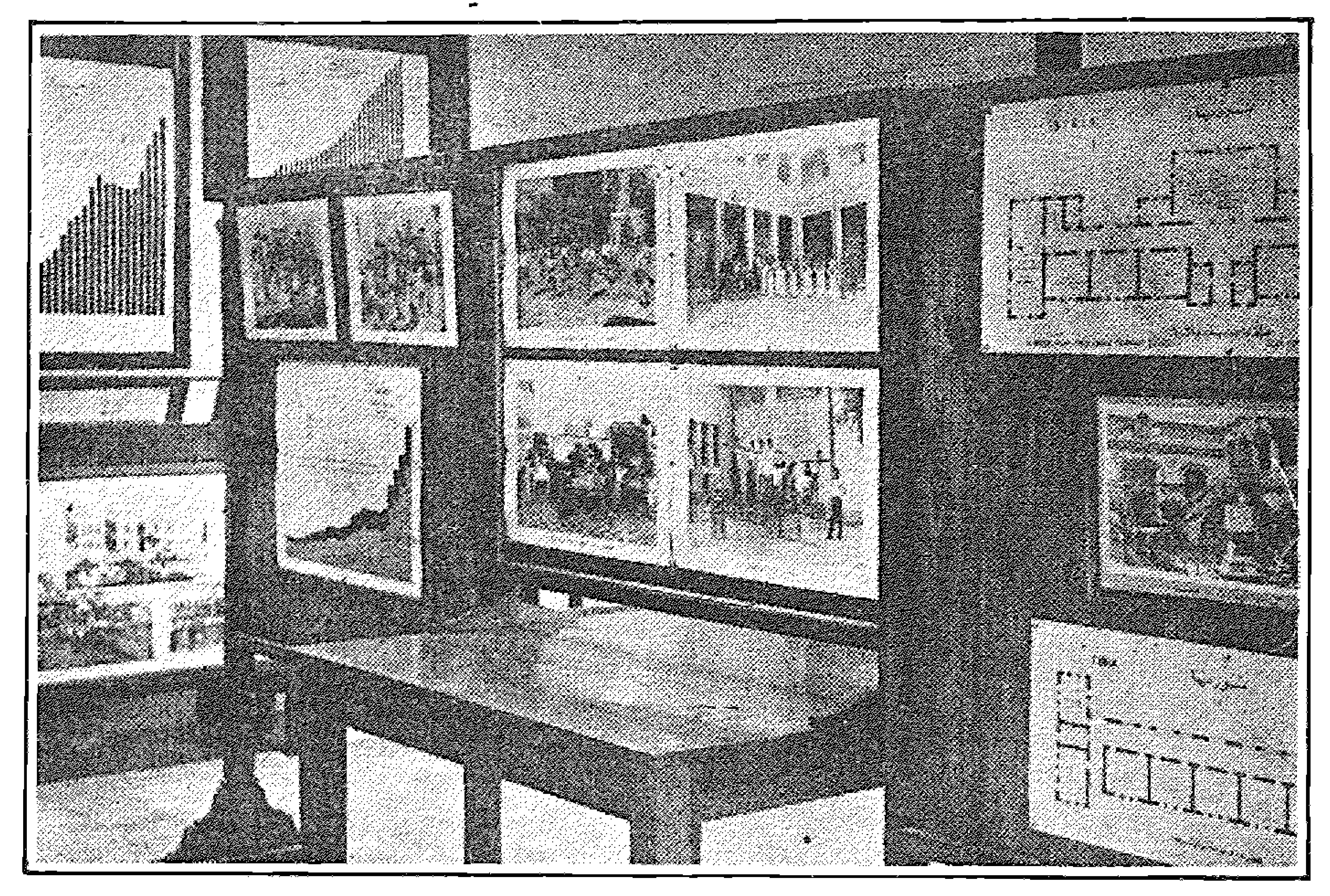
ثانياً : إن مكتب التربية الأممي في جنيف، قرر توسيع وتزييد المعارض الدائمة المنشأة هناك. وأخذ ينشىء قاعات جديدة، لكي يستطيع تخصيص قاعة لكل دولة من الدول المشتركة في المكتب. وطبيعي أن سائر الدول العربية، ستستفيد من هذه التوسيعات، ولذلك ستتضاعف ـ في وقت قريب ـ القاعات المخصصة للدول العربية في مبنى المعارض التابعة لمكتب التربية الأممي في جنيف.

ولا أدري بماذا يجب أن توصف تصرفات الأمانة العامة والادارة الثقافية التابعة لها، التي صارت تضيق الخناق على «متحف الثقافة العربية»... وذلك في الوقت الذي أخذ مكتب التربية الأممي في جنيف يزيد عدد القاعات المخصصة للدول العربية، سنة بعد سنة... خلال تنظيماته العامة؟!

في الصفحات التالية صور زينكوغرافية من دليل «متحف الثقافة العربية» المطبوع سنة ١٩٤٩ : غلافه، ومخطط القاعات المنشور فيه، مع طائفة من مناظر المتحف الداخلية، المأخوذة عقب افتتاحه. ننشرها ليطلع عليها الباحثون، ـ إذا ما شاؤوا ـ أن يقارنوا بين الحالة التي كان المتحف عليها، عند تأسيسه قبل اثني عشر عاماً، وبين الحالة التي يشاهدونه عليها، عندما يزورون مبنى «جامعة الدول العربية» الجديد، ويسألون عن «متحف الثقافة العربية» فيه.

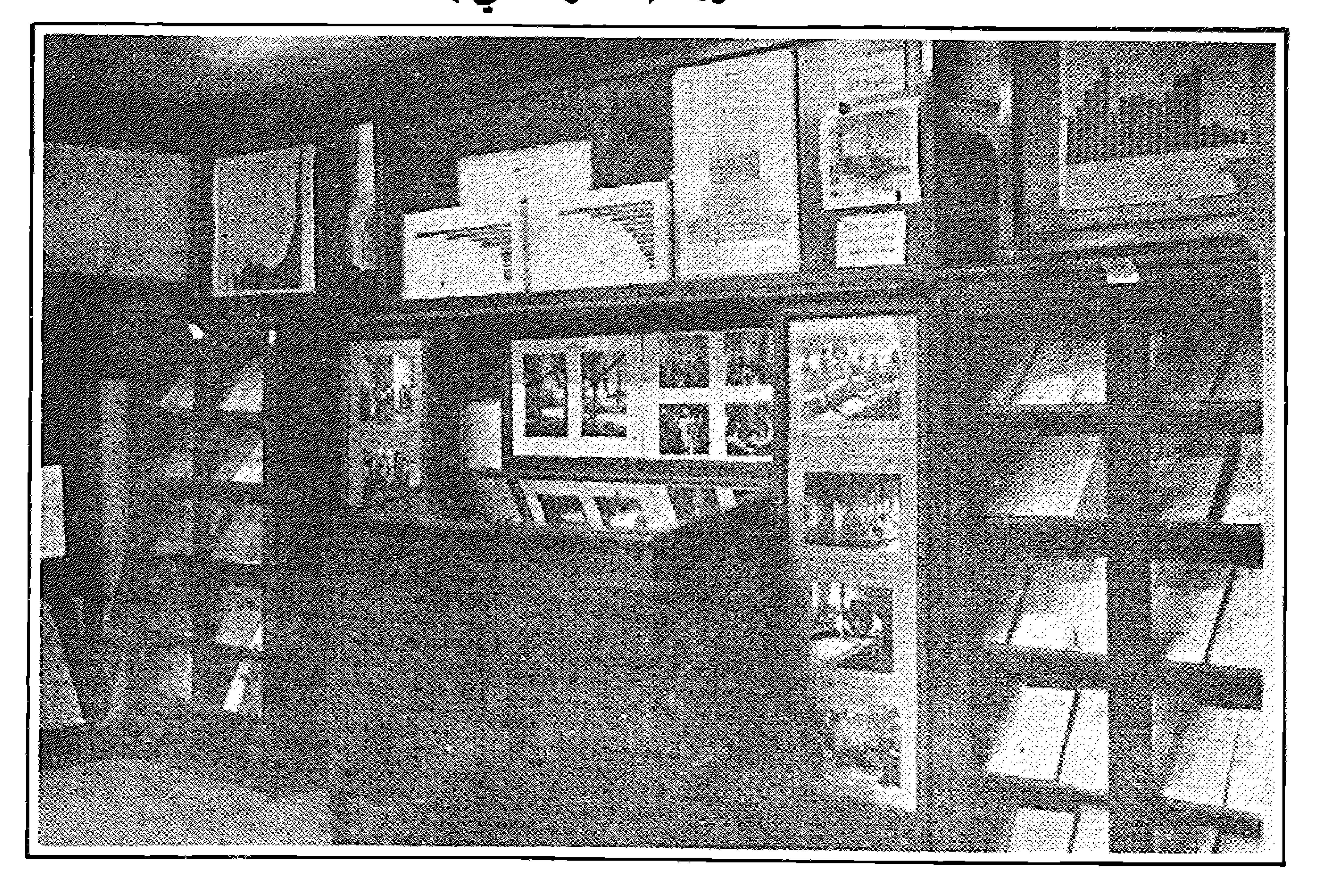
شكل رقم (٥)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



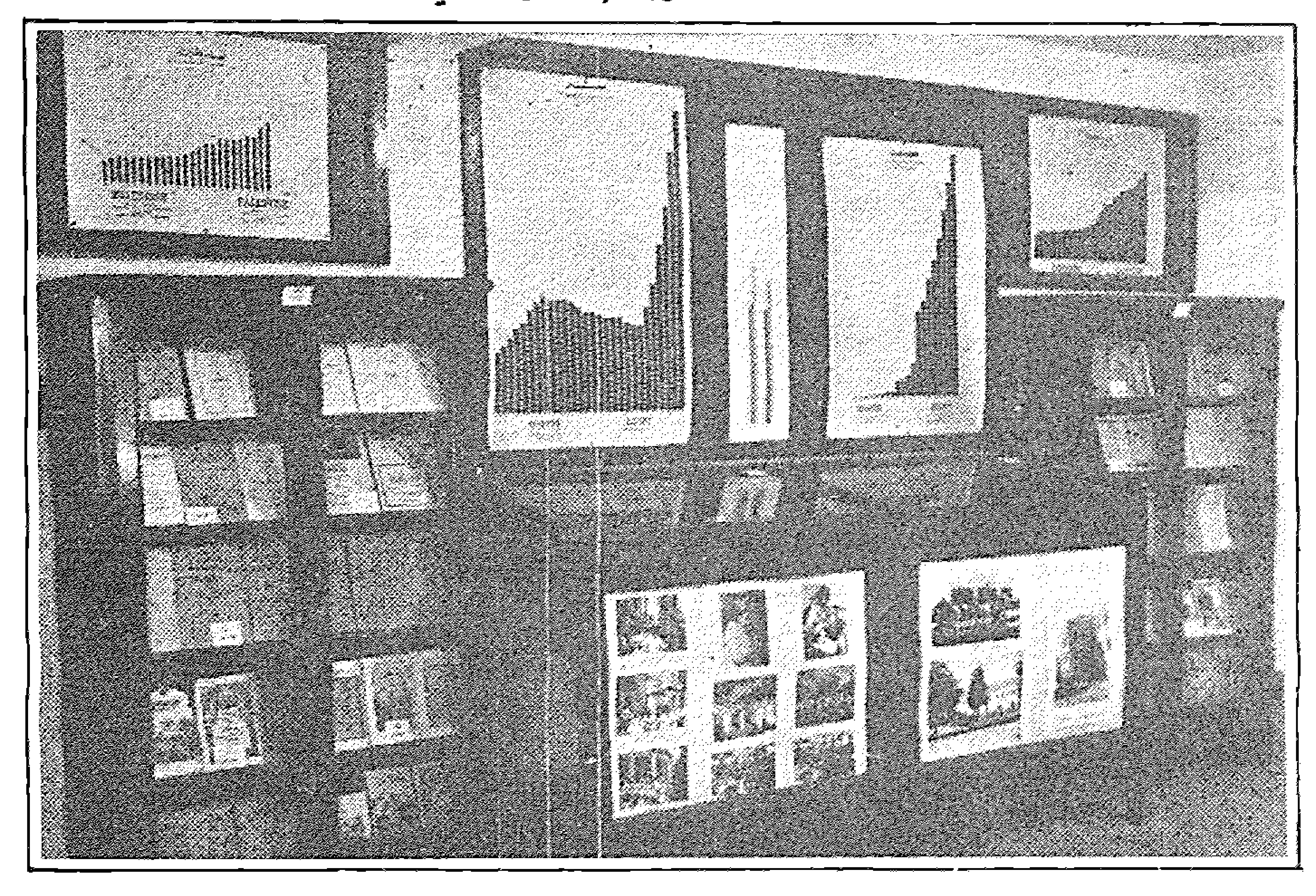
شكل رقم (٦)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



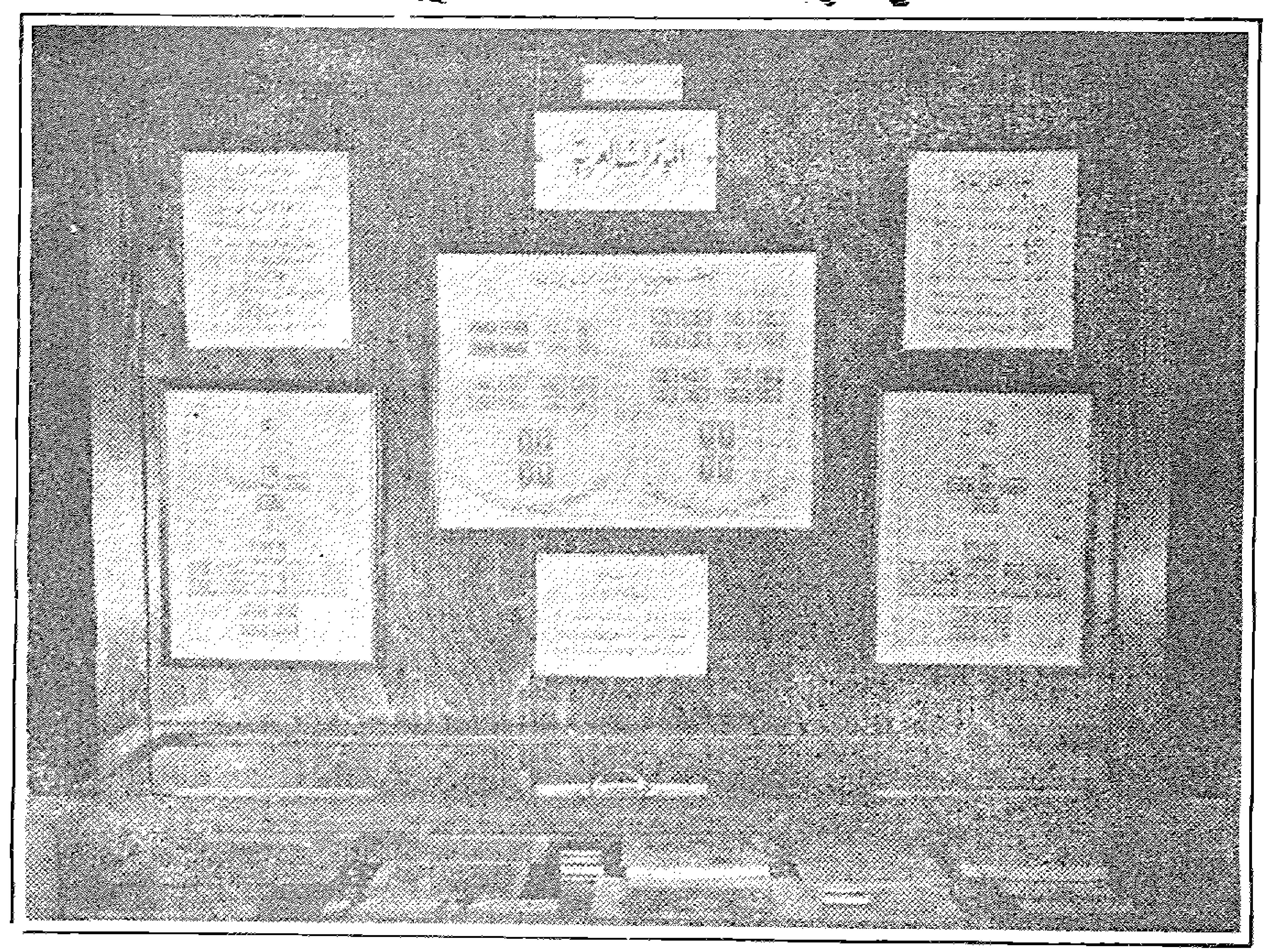
شكل رقم (٧)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



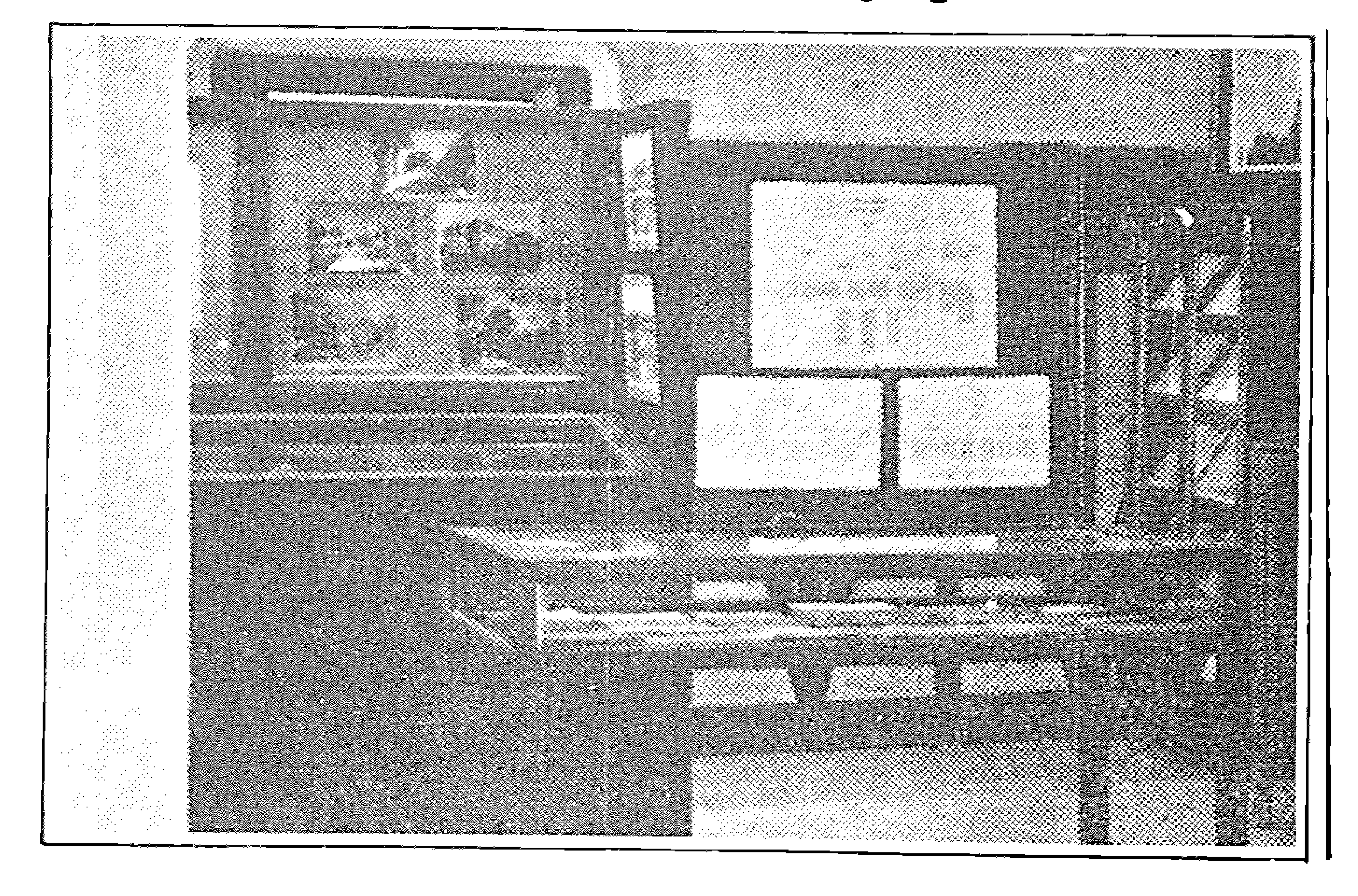
شكل رقم (٨)

من معروضات متحف الثقافة العربية



(شكل رقم (٩)

من معروضات متحف الثقافة العربية



شكل رقم (١٠)

صورة زينكوغرافية لغلاف دليل متحف الثقافة العربية

جامعة الدول العربية

الإدارة الثقافية

متحف الثقافة العربية

بمبنى الإدارة الثقافية

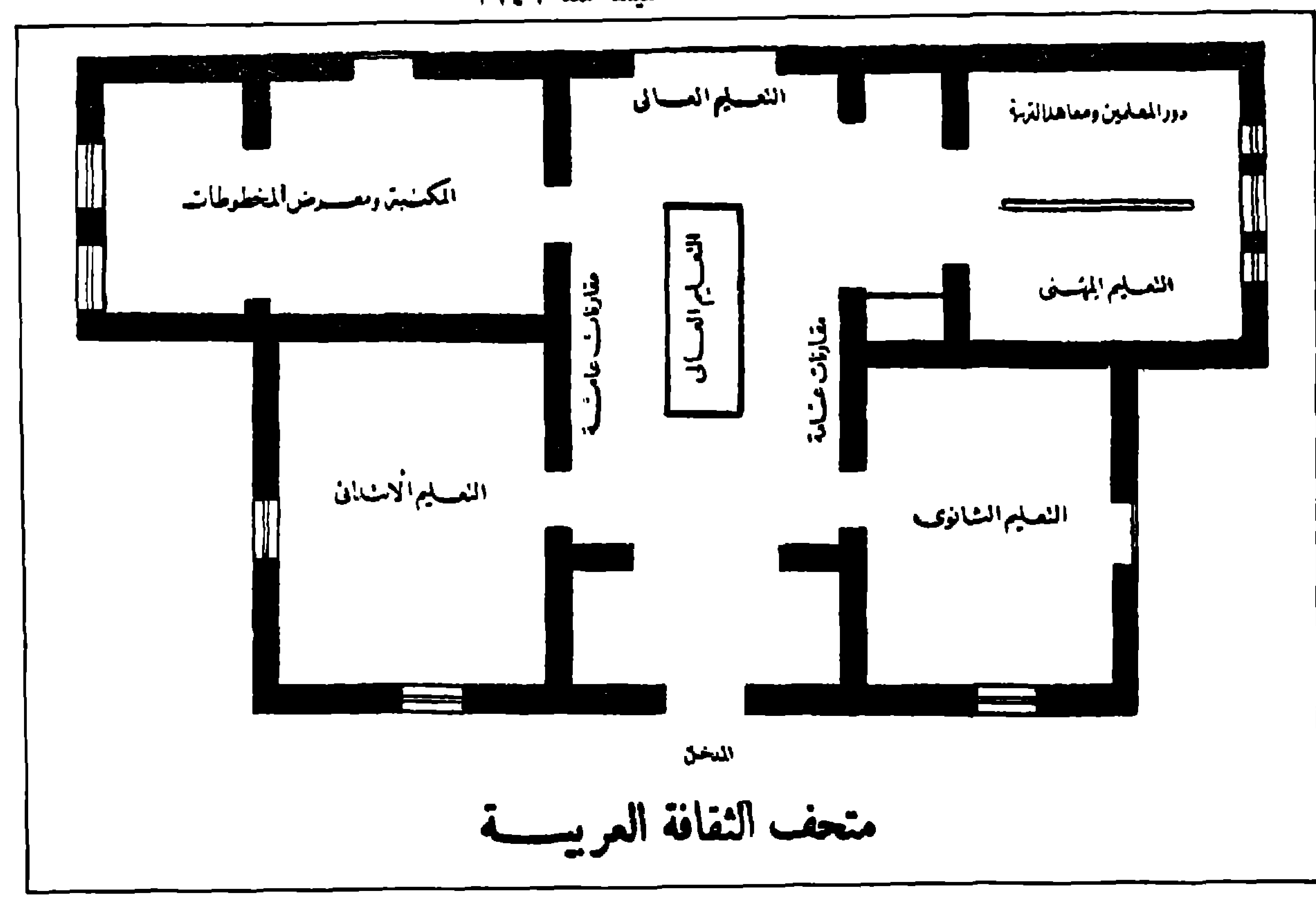
١٠٢ شارع فاروق الأول ــ بالعجوزة

القاهرة

١٩٤٩

شكل رقم (١١)

مخطط المتحف عند تأسيسه سنة ١٩٤٩



متاحف عربية أخرى

بعد مرور بضع سنوات على إنشاء جامعة الدول العربية ، كانت الحكومة المصرية القائمة إذ ذاك ، أبدت استعدادها لترك بنايات « المناسترلي » الكائنة في « الروضة » مع الحدائق المحيطة بها ، الى جامعة الدول العربية . وكانت الأمانة العامة ألفت لجنة لفحص المباني والحدائق المذكورة ، وإبداء الرأي فيها .

وأنا كنت اشتركت في ابحاث اللجنة المذكورة ، بصفتي مستشاراً للإدارة الثقافية ، واقترحت بين ما اقترحته من الأمور ، إنشاء متحف لجغرافية البلاد العربية هناك .

ولكن الأمانة العامة اعتبرت الموقع المذكور « بعيداً » عن مركز العاصمة ، ورجحت أن تحشر مبنى جامعة الدول العربية الجديد ، بين المباني الضخمة القائمة في ميدان التحرير .

ولذلك فإن فكرة « متحف جغرافيا البلاد العربية » وئدت مع مشروع حدائق المناسترلي الذي ذكرته آنفاً .

ومع ذلك ، لقد اتخذت اللجنة الثقافية ، خلال دورة انعقادها السادسة ـ سنة ١٩٥١ ـ قراراً بإنشاء متاحف أثنوغرافية عربية .

ومجلس جامعة الدول العربية وافق على ذلك ، خلال دورة انعقاده العادية السادسة ـ سنة ١٩٥٢ ـ بالصيغة التالية :

« إنشاء متاحف عربية أثنوغرافية

يوصي المجلس الدول الاعضاء بإنشاء متاحف أثنوغرافية ، تخدم الدراسات البشرية ، ويوصي بأن يكون من خطة تلك المتاحف العربية تبادل النماذج والمعلومات بينها».

(ق ٤٤٧ - د ١٦ - ٢٣ - ٩ - ١٩٥٢)

إن هذا القرار بقي حبراً على ورق .

(وأرى أن أشير في هذا المقام إلى أن « متحف جغرافية البلاد العربية » كان يجب أن يشمل - بطبيعة الأمر - أشياء ومعلومات ووثائق أثنوغرافية أيضاً) .

القسم الثالث

معهد الدراسات العربية العالية :
وصف وانتقاد

نشأة المعهد وسير أعماله

- ١ -

أنشيء معهد الدراسات العربية العالية ، سنة ١٩٥٣ ، بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية . وبدأ عامه الدراسي الاول في ١٩٥٣/١١/٧ .

النظام الأساسي

النظام الأساسي الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية للمعهد ، يتألف من ١٤ مادة ، هذه نصوصها الكاملة :

١ ـ أغراض المعهد :

المادة ١ ـ يعمل معهد الدراسات العربية العالية على تحقيق الأغراض الآتية :

(اولاً) إعداد شباب عربي مثقف ثقافة عربية عالية .

(ثانياً) نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .

(ثالثاً) إقامة القومية العربية على اسس علمية صحيحة .
(رابعاً) تكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة .

٢ ـ الدراسات التي يقوم بها المعهد :

المادة ٢ ـ يمنح المعهد دبلوماً عالياً لكل من مجموعات الدراسات الآتية :

(أ) مجموعة الدراسات اللغوية وتشمل :

١ ـ الأدب العربي والاتجاهات الأدبية الحديثة في البلاد العربية .
٢ ـ دراسات مقارنة للهجات العربية الحديثة .
٣ ـ إحدى اللغات الأجنبية الحية الشرقية أو الغربية .

(ب) مجموعة الدراسات التاريخية والجغرافية وتشمل :

١ ـ التاريخ العربي .
٢ ـ تاريخ المسألة العربية .
٣ ـ جغرافية البلاد العربية .

(ج) مجموعة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والدولية ، وتشمل :

١ ـ الإقتصاد القومي العربي .
٢ ـ القومية العربية .
٣ ـ جامعة الدول العربية ، والهيئات الدولية الاخرى .

(د) مجموعة الدراسات القانونية ، وتشمل :

١ ـ قوانين البلاد العربية .
٢ ـ القانون المقارن والفقه الإسلامي .

(هـ) أية مجموعة أخرى من الدراسات يقرها مجلس إدارة المعهد .

المادة ٣ ـ يمنح المعهد درجة الماجستير في الدراسات العربية العالية لكل طالب حصل على دبلومين عاليين ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد .

٣ ـ مقر المعهد :

المادة ٤ ـ مقر المعهد مدينة القاهرة . ويجوز للمعهد أن ينشيء فروعاً له في العواصم العربية الأخرى ، على الوجه المبين في النظام الداخلي .

٤ ـ إدارة المعهد :

المادة ٥ ـ يعين مجلس جامعة الدول العربية بناء على إقتراح مجلس الإدارة مديراً للمعهد من بين اساتذته الدائمين لمدة ثلاث سنوات .

المادة ٦ ـ يتكون مجلس إدارة المعهد ، لأول مرة من :

(١) مدير المعهد وتكون له الرئاسة .
(٢) رئيس اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية .
(٣) اساتذة المعهد الدائمين .
(٤) مدير الادارة الثقافية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .
(٥) أربعة من ذوي الرأي في البلاد العربية تكون عضويتهم لمدة سنتين .

المادة ٧ ـ ينظر مجلس إدارة المعهد في المسائل الآتية :

(١) الإشراف على السياسة العامة للمعهد .
(٢) تعيين الأساتذة الدائمين والمحاضرين وسائر موظفي المعهد .
(٣) إعداد ميزانية المعهد ، ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية ، ويكون لمدير المعهد سلطة كاملة في تنفيذ الميزانية على أن يقدم الحساب الختامي لمجلس جامعة الدول العربية في خلال شهر من انقضاء السنة المالية .
(٤) وضع النظام الداخلي للمعهد وفروعه في العواصم العربية ومكتبته ونظم الامتحانات والبعثات والمحاضرات العامة والمصروفات المدرسية وأسباب الاعفاء منها .

٥ ـ هيئة التدريس بالمعهد :

المادة ٨ ـ اعضاء هيئة التدريس بالمعهد ، هم :

(أولاً) الأساتذة الدائمون .

(ثانياً) المحاضرون من اساتذة زائرين واساتذة منتدبين من بين رجال العلم في البلاد العربية ومن بين المستشرقين للتدريس بالمعهد أو لإلقاء محاضرات عامة .

المادة ٩ ـ تتكون الجمعية العمومية لهيئة التدريس بالمعهد من جميع أعضاء هيئة التدريس ويرأسها مدير المعهد . وتنظر في المسائل الآتية :

(١) تنظيم حركة التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .
(٢) وضع مناهج الدراسات المختلفة وتحديد عدد الدروس .
(٣) إجراء الامتحانات وعرض نتائجها على مجلس إدارة المعهد .
(٤) منح درجة الماجستير والدبلومات العالية .

المادة ١٠ ـ يجوز منح أعضاء هيئة التدريس بالمعهد إجازات علمية يقومون فيها ببحوث عن البلاد العربية المختلفة . ويكون ذلك بالشروط التي يقررها مجلس إدارة المعهد .

٦ ـ الطلبة

المادة ١١ ـ يشترط في الطلبة المنتسبين للمعهد أن يكونوا حاصلين على درجة في الآداب أو في القانون من إحدى الجامعات أو على درجة أو شهادة أخرى يراها مجلس إدارة المعهد كافية لمتابعة الدراسة فيه .

المادة ١٢ ـ يقبل المعهد بعثات من الطلبة موفدين من الحكومات العربية وغيرها من الحكومات والهيئات العلمية . ويجوز تنظيم دراسات خاصة لهذه الهيئات بقرار من مجلس إدارة المعهد . وللمعهد إيفاد بعثات من طلبته إلى البلاد العربية في مهمات علمية وفقاً للقواعد المبينة في النظام الداخلي .

المادة ١٣ ـ يجوز لمجلس إدارة المعهد أن يأذن لطلبة مستمعين في متابعة بعض الدراسات بالشروط التي يقرها .

المادة ١٤ ـ شروط إنتساب الطلبة لفروع المعهد التي تنشأ في العواصم يقررها مجلس إدارة المعهد .

إن مجلس جامعة الدول العربية ، بعد أن قرر إنشاء المعهد ووافق على نظامه الأساسي اتخذ عدة قرارات فرعية ، حول شؤون المعهد .

١ ـ أقرَّ الاعتمادات اللازمة لتأسيس المعهد ، وتسيير معاملاته خلال السنة المالية .

٢ ـ عين مديراً للمعهد لمدة ثلاث سنوات ، وستة أساتذة دائمين لمدة سنتين .

٣ ـ وأما أعضاء مجلس الإدارة الأربعة الذين يجب إنتخابهم من « ذوي الرأي في البلاد العربية » بموجب الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من النظام الأساسي ، فرأى مجلس الجامعة أن يؤجل أمر تعيينهم إلى وقت آخر ، وقرر أن يقوم سائر الأعضاء بجميع إختصاصات مجلس إدارة المعهد ، إلى أن يتم تعيين هؤلاء .

ـ ٢ ـ

وبناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية ، باشرت إدارة المعهد أعمالها التأسيسية والتأثيثية ، منذ بداية شهر نيسان (أبريل) سنة **١٩٥٣** : استأجرت بناية كبيرة ، وأنشأت في حديقتها قاعة محاضرات واسعة ، وأدخلت على تقسيمات طابقها العلوي تعديلات هامة ، فساعدت على تحويله إلى مكتبة وقاعات مطالعة ، كما انها أعدت مشاريع الأنظمة التي يحتاج إليها المعهد ، من النظام الداخلي واللائحة المالية إلى

نظام الامتحانات . وقدمت المشاريع المذكورة إلى مجلس إدارة المعهد .

والمجلس المذكور عقد قبل بدء الدراسة تسعة إجتماعات، قرر خلالها أنظمة المعهد ، كما حدد الأبحاث التي ستكون موضوع محاضرات السنة الأولى ، وانتخب الأساتذة الذين سيعهد إليهم مهمة إعداد القاء المحاضرات .

إني لا أرى لزوماً إلى تفصيل الأنظمة والمناهج المذكورة ـ في هذا المقام ، غير اني أرى من الضروري أن أنقل ـ فيما يلي ـ المقدمة التي صُدِّر بها « النظام الداخلي » لأنها تحدد وتوضح المبادىء الأساسية التي تقررت لتوجيه أعمال المعهد ومحاضراته .

يتألف النظام المذكور من مقدمة و ١٨ مادة .

هذا ما جاء في المقدمة :

١ ـ ان المهمة الأولى لمعهد الدراسات العربية العالية هي الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، دراسة علمية من النواحي السياسية والقانونية والإدارية والإقتصادية والأدبية .

(ب) مقارنة هذه الأحوال بعضها ببعض مقارنة دقيقة ، لإظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من النواحي المذكورة .

(ج) بحث العوامل التي قامت عليها هذه الفروق والمشابهات ، وإستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على زيادة التقارب بين البلاد العربية .

هذه هي أهم الأغراض التي يسعى المعهد إلى تحقيقها .

والغاية القصوى من كل ذلك هي : تقوية الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية ، وبث الإيمان بمستقبلها .

٢ ـ ان الدراسات التي يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك . فيقوم الطالب ببحوث شخصية ، وهو يضع الرسالة التي يتقدم بها لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأساتذة ، ثم يواصل العمل في هذا السبيل بعد التخرج .

ولذلك تعتبر الدراسات التي يقوم بها الأساتذة أولاً ، والطلبة ثانياً ، والمتخرجون أخيراً من اينع ثمرات المعهد .

ومن أجل ذلك يعمل المعهد على نشر هذه الدراسات والبحوث .

٣ ـ لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها ، بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى .

٤ ـ ويعمل المعهد على ضمان الاتصال الفكري بين أساتذته والمحاضرين الذين يؤمون المعهد من مختلف الأقطار العربية ، حتى تتوثق الروابط الفكرية بين العلماء والباحثين في الشؤون العربية ، على إختلاف الأقطار التي يقطنونها والجنسيات التي ينتمون إليها .

٥ ـ يتابع المعهد ما يحدث من تطورات في مختلف أقطار العالم العربي ، من حيث الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية والأدبية ، وهو في الوقت ذاته ، لا يهمل متابعة التطورات الأساسية التي تحدث في العالم وتكون ذات أثر محسوس في البلاد العربية .

لذلك يوثق المعهد صلاته بالمعاهد العلمية المختلفة ، ويشترك في المؤتمرات والحلقات التي تعقد لدرس الموضوعات المماثلة لموضوعات دراساته .

ـ ٣ ـ

وبهذه الصورة ، قرر مجلس إدارة المعهد « المبادىء الأساسية » التي ستراعى في دراسات المعهد ، لتحقيق الأغراض المبينة في النظام الأساسي الذي كان قرره مجلس جامعة الدول العربية .

ولكن النظام الأساسي المذكور نفسه كان في حاجة إلى تعديل في أمرين هامين :

أولاً : ان المادة الثانية من النظام المذكور كان جعل دراسة « **القومية العربية** » جزءاً من مواضيع « قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية » وحدها . في حين الدراسة كان يجب أن تشمل جميع أقسام المعهد ، وتفرض على جميع طلابه .

ثانياً : ان المادة الثانية من النظام الأساسي كانت تنص على انه « تمنح درجة الماجستير في الدراسات العربية العالية لكل طالب حصل على دبلومين عاليين ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد » .

وذلك يعني : انه يترتب على طلاب الماجستير ان يدرسوا مجموعتين من

مجموعات الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، والأدبية ، والقانونية . وهـذا توسـع لا يلتئم مـع روح الدراسـات العاليـة . فمن الأوفق أن يكتفى بدبلوم واحـد من إحـدى المجمـوعات الأربـع ، وأن يستعاض عن الـدبلوم الثـاني بشهـادة في دراسـة القـوميـة العربية .

ومجلس إدارة المعهـد وافق عـلى إقتـراح الإدارة في هـذا الشـأن ، وأقـر الأمــور التالية :

(أ) إخـراج دراسـة القـوميـة العـربيـة من مجمـوعـة الـدراسـات الإقتصـاديـة والإجتمـاعية ، وجعلهـا مستقلة عن جميع المجمـوعات ، ليشتـرك فيهـا جميـع طـلاب المعهد .

(ب) إضـافة درس « الشؤون الإجتمـاعية في البـلاد العـربيـة » إلى مجمـوعـة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية . وذلك بدلاً من مادة القومية العربية التي أخرجت منها بموجب المادة السابقة .

(ج) جعل الحصول على درجة الماجستير في الـدراسات العـربية العـالية متـوقفاً على الحصول على دبلوم عالٍ في أحد الموضـوعات الأربعـة ، وشهادة عـالية في دراسـة القومية العربية ، ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد .

ولما كان ذلك كله يتطلب تعديل مادتين من مواد النظام الأساسي رُفع الأمـر إلى مجلس جامعة الدول العربية .

غير أنه ، بما أن المجلس المذكـور لا يجتمع قبـل موعـد بدء الـدراسة في المعهـد رؤي من الموافق تشميل دراسة القومية العربية على جميع طلاب المعهد ، منذ البداية ، دون الانتظار إلى حين صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن .

وعنـدما اجتمـع المجلس المذكـور ـ في ميعاده القـانوني ـ أحـال إقتراح التعـديل الآنف الذكر إلى « لجنة الشؤون الثقافية والإجتماعيـة » التي ألفّها من بـين اعضائـه ، حسب عادته .

واللجنة المذكورة ، عندما درست إقتراح التعديل حَبّذته ، ورفعت تقريرهـا عنه إلى المجلس ، لينظر فيه .

ولكن عنـدما حـلّ موعـد النظر في التقـريـر المـذكـور في مجلس جـامعـة الـدول العربية : حدث مالم يكن في الحسبان إذ قال أحد أعضاء المجلس : أنـا لا أرى لزومـاً

للنظر في إقتراح التعديل ، لأني أقترح إلغاء المعهد ، مع نظامه الأساسي . بأكمله . . .

وهذا الإقتراح فتح باباً لمناقشات عديدة في المجلس ، وهذه المناقشات لم تلبث ان انتقلت إلى صفحات الجرائد . وتعددت المقالات التي زعمت بأنه لا لزوم لمعهد خاص لأمثال هذه الدراسات .

إني لا أرى لزوماً ـ في هذا الكتاب ـ لإستعراض الآراء التي ابديت في هذا الشأن ، في قاعة مجلس جامعة الدول العربية ، أو على صفحات الجرائد ، بل سأكتفي بذكر ما حدث بعد ذلك :

ان مجلس جامعة الدول العربية ، لم يشأ أن يبت في الأمر على الفور ، فقرر تأليف لجنة خاصة ، لدرس القضية وتقديم تقرير عنها إلى المجلس ، في دورة إنعقاده القادمة وانتخب لعضوية اللجنة المذكورة أساتذة من عدة بلاد عربية .

ولكن اللجنة التي تقرر تأليفها بهذه الصورة ولهذا الغرض لم تستطع ان تجتمع تلك السنة . وبعد ذلك حصل في أوضاع بعض الأعضاء ـ في بلادهم ـ من التبدلات ما جعل إجتماعهم لدرس القضية من الأمور المستحيلة . فترتب على مجلس جامعة الدول العربية ، أن يعيد النظر في تكوين اللجنة .

غير انه خلال هذه المدة ، كان المعهد قد سار في أعماله ، وطبع طائفة من محاضراته ، مما جعل مجلس جامعة الدول العربية يقتنع بضرورة إبقاء المعهد ، ولذلك قرر المجلس بإجماع الآراء عدم تعيين لجنة اخرى ، واعتبار القضية منتهية .

وبهذه الصورة ، وئد مشروع إلغاء المعهد ، بعد أن ولِّد بلبلة ، استمرت مدة من الزمن .

ومعهد الدراسات العربية العالية وأصل أعماله ، بدون إنقطاع .

والآن ـ أي في منتصف سنة ١٩٦١ ـ أتم المعهد عامه الدراسي الثامن ، وأخذ يستعد لأستقبال عامه الدراسي التاسع .

ـ ٤ ـ

ويتبين من التقرير الذي نشره المعهد ، سنة ١٩٦٠ ، عن الأعمال التي قام بها خلال الأعوام الدراسية السبعة السابقة لذلك التاريخ :

ان عدد دبلومات الدراسات العربية العالية التي منحها المعهد ، منذ بداية

تأسيسه بلغ ١٥١ ، كان ٥٠ منها من قسم الدراسات الأدبية واللغوية ، و٤٤ من قسم الدراسات القانونية ، و٣١ من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، و٢٦ من قسم الدراسات التاريخية والجغرافية .

وأما عدد درجات الماجستير التي منحها المعهد خلال السنوات السبع المذكورة ، فكان ١٦ . منها ٦ من قسم الدراسات الأدبية واللغوية ، و٥ من قسم الدراسات القانونية ، و٣ من قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، و٢ من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية .

هذا ، وعدد الكتب التي نشرها المعهد مطبوعة كان ١٨٥ ، وأما عدد المحاضرات التي طبعها على الآلة الكاتبة ووزعها على الطلاب فكان ٤٦ .

وكان عدد الطلاب المسجلين في السنتين الأولى والثانية من المعهد خلال العام الدراسي المذكور ، قد بلغ إلى ٤٩١ .

انتقادات اساسية

بعد أن أطلعنا على كيفية إنشاء معهد الدراسات العربية العالية ، وعلى أحكام نظامه الأساسي ومقدمة نظامه الداخلي ، وبعد أن ألقينا بعض النظرات الإحصائية على الأعمال التي قام بها منذ تأسيسه ، يجدر بنا أن نتساءل :

هل حقق معهد الدراسات العربية العالية الأغراض العلمية والقومية التي أنشىء من أجلها ؟ وهل هو سائر الآن في الإتجاه الذي يكفل له أداء رسالته السامية ؟

ان كل من يدرس أحوال المعهد وأعماله دراسة جدية علمية ، لا يجد مجالاً للرد على هذه الأسئلة بالايجاب . بل انه يجد نفسه مضطراً إلى التسليم بأن المعهد قد تناسي رسالته العلمية والقومية ، وانحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق تلك الرسالة انحرافاً كلياً .

ان التفاصيل التالية تظهر هذا الإنحراف إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

- ١ -

ان مجلس إدارة المعهد كان أقر المباديء الأساسية التي يجب أن تراعى في تدريسات المعهد وامتحاناته ، وأعلنها بكل صراحة :

(أ) كان قد قرر أن يعلن على الطلبة ، قبل بدء الدراسة ، الأمر التالي :

يجب على الطلبة متابعة المحاضرات بنظام ، ومراجعة المصادر التي يوصي بها المحاضرون .

وهذا الإعلان يدل دلالة قاطعة على ان المجلس المذكور كان يرى من الضروري أن لا يكتفي الأساتذة والمحاضرون بالقاء المحاضرات ، بل يجب عليهم ان يرشدوا الطلبة إلى المصادر التي لا بد من أن يراجعوها ويدرسوها ، لتصبح دراسات المعهد دراسات عالية بكل معنى الكلمة .

(ب) وفضلاً عن ذلك ، قد أقر مجلس إدارة المعهد ، المبدأ القويم التالي ، بالمادة الثانية عشرة من النظام الداخلي :

يمتحن الطلبة كل سنة فيما درسوه ، وفيما طلب إليهم درسه .

وذلك يدل على أن المجلس كان قدَّر عدم جواز قصر الدراسات والامتحانات على مواضيع المحاضرات التي ستلقى عليهم ، بل رأى من الضروري أن يكلف الطلبة بدرس بعض المواضيع من تلقاء أنفسهم وأن يمتحنوا في تلك المواضيع أيضاً ، بجانب امتحانهم في المواضيع التي ألقاها عليهم المحاضرون .

(ج) وفي الأخير : ان مقدمة النظام الداخلي شرحت المبادىء المذكورة وأكدت عليها ، بتفصيل أزيد وأشد من كل ما سبق . أذ جاء في المقدمة ما نصه :

لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها ، بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى .

وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن مجلس إدارة المعهد قدَّر معنى « الدراسات العالية » اصحَّ التقدير ، ورأى أن يحتم على الطلاب مراجعة بعض المصادر ، ودرس بعض المواضيع من تلقاء أنفسهم ، مسترشدين في ذلك بمحاضرات الأساتذة وتوصياتهم .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن إدارة المعهد بذلت أقصى الجهود لاستكمال وسائل تنفيذ المبادىء والخطط الهامة التي ذكرناها آنفاً : انها كوّنت المكتبة ونظمتها بأحسن الصور التي تيسر على الطلاب مراجعة المصادر المتعلقة بكل قسم من أقسام الدراسات .

- ٢ -

ولكن . . مما يؤسف له كل الأسف أن المعهد لم يتمسك بهذه المبادىء بل أخذ يتناساها ، إلى أن وصل إلى حد إهمالها إهمالاً يكاد يكون تاماً .

ذلك ، لأن الطلاب الذين التحقوا بالمعهد كانوا ممن يشتغلون بوظائف وأعمال مختلفة ، فكانوا يريدون أن يحصلوا على شهادات المعهد ، بأسهل السبل وأقصرها ، دون أن يتعبوا أنفسهم بمراجعة المصادر ، ودرس الأبحاث من الكتب الموضوعة على رفوف المكتبة ، وكانوا يرون أن الامتحانات يجب أن لا تخرج عن نطاق المواضيع ، التي ألقيت عليهم فعلاً ، خلال المحاضرات . حتى أن طائفة منهم صاروا يذهبون إلى أبعد من ذلك أيضاً في هذا المضمار : إذ صاروا يطلبون حصر الامتحانات في حدود ما يملى عليهم املاءاً خلال المحاضرات ، أو ما يوزع عليهم مطبوعاً بعد المحاضرات .

والمعهد أخذ يساير الطلاب في هذا المضمار ، إلى ان أصبح « عدم امتحان الطلاب في غير المحاضرات التي تلقى عليهم فعلاً » من الأمور المعتادة . وأصبح الطلاب غير ملزمين حتى بمراجعة المصادر التي طبعها المعهد نفسه ، عن المحاضرات التي كانت ألقيت في السنين السابقة .

معلوم أن « حصر الدروس والامتحانات فيما هو مدون بين دفتي كتاب معين »، لهو أسوأ الخطط التعليمية وأضرها للتربية الفكرية ، في الدراسات العالية بوجه عام .

ولكن يجب أن يلاحظ أن هذه الخطة ، إذا كانت منافية لروح الدراسات العالية ، وتطلباتها الأساسية ، بدون استثناء . . . فانها تكون أكثر منافاة لها ، وأشد ضرراً بها ، في المعاهد الإختصاصية التي تكون على شاكلة معهد الدراسات العربية العالية .

لأن المحاضرات التي تلقى في معهد مسائي ـ مثل معهد الدراسات العربية العالية ـ لا تكوّن كُلًّا يجوز الاكتفاء به والوقوف عنده . فحصر الامتحانات في نطاق ما تم إلقاؤه وطبعه من محاضرات ، يجرد الشهادات التي تمنح بالاستناد إلى هذه الامتحانات ، من كل قيمة علمية حقيقية .

وفعلاً ، إذا بحث باحث عن مجموعة المعلومات التي تلقاها والخبرة العلمية والفكرية التي اكتسبها الطلاب الذين نالوا دبلومات المعهد في مختلف السنوات ، يجد نفسه أمام نتائج غريبة جداً ، فانه يعرف من بحثه هذا ، مثلا :

ان الطلاب الذين حصلوا على « دبلوم معهد الدراسات العربية العالية » من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، في سنة من السنوات ، كانوا قد حضروا محاضرات تفصيلية عن « المالية العامة في لبنان » وأدوا امتحاناً فيها ، دون أن يدرسوا النظم المالية في سائر الدول العربية . وأما الذين حصلوا على دبلومات مماثلة لذلك في سنة اخرى ، فكانوا قد درسوا « مالية مصر »، دون ان يدرسوا مالية الدول العربية

الاخرى ، حتى مالية لبنان ، التي كان المعهد قد أصدر كتاباً عنها .

كما أن الطلاب الذين حصلوا على دبلوم الدراسات العربية العالية من قسم الدراسات الأدبية واللغوية في سنة من السنوات كانوا قد تلقوا سلسلة محاضرات عن «الأدب العربي في المهاجر الامريكية». وأدوا امتحاناً فيها، غير أن الطلاب الذين خلفوا هؤلاء ، لم يلزموا بدراسة تلك المحاضرات . ونالوا ما نالوه من شهادات ، دون أن يعرفوا عن أدب المهجر ، أكثر مما يعرفه حملة ليسانس الآداب بوجه عام ، بل أكثر مما يعرفه خريجو المدارس الثانوية في الكثير من البلاد العربية .

ان تاريخ الدراسات والامتحانات في المعهد . . مليء بأمثال هذه الوقائع التي تحمل الباحث على التساؤل : ماهي قيمة الشهادات التي تمنح بالاستناد إلى مثل هذه الدراسات والامتحانات ؟

ان المبادىء الاساسية المسطورة في النظام الداخلي ـ ولا سيما في مقدمته ـ إنما كانت وضعت وقررت لتجنب أمثال هذه النقائص المهمة .

والمعهد ، عندما أهمل هذه المبادىء ، انحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق الأغراض التي أنشيء من أجلها ، انحرافاً صريحاً .

ـ ٣ ـ

ان انحراف المعهد عن المبادىء والخطط الأساسية المقررة له لم يبق منحصراً في حدود شؤون الطلبة ، بل تعدى ذلك إلى ميادين « تقرير مواضيع المحاضرات » و « إنتخاب المحاضرين » أيضاً .

ان النظام الاساسي يشترط على « الطلبة المتنسبين للمعهد أن يكونوا حاصلين على درجة في الآداب أو في القانون من إحدى الجامعات ، أو على أي شهادة اخرى يراها مجلس إدارة المعهد كافية لمتابعة الدراسة فيه » (المادة ١١) .

وطبيعي ان هذا كان يعني « ان الدراسة في المعهد ستكون دراسة إختصاصية عالية، تقوم على أساس من دراسة عالية سابقة ، لا تقل عن درجة الليسانس ». وذلك كان يحتم على مجلس الإدارة أن يلتزم الدقة في تقرير مواضيع المحاضرات ، وإنتخاب المحاضرين ، وتتبع سير التدريسات .

ولكن مما يؤسف له كل الأسف ، ان مجلس الإدارة أخذ يتساهل في هذه الأمور شيئاً فشيئاً ، إلى ان انحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق أهدافه العلمية والقومية ، إنحرافاً يكاد يكون تاماً .

في إضبارات المعهد مذكرات رسمية عديدة ، تتضمن إنتقاد بعض الأوضاع ، وبعض المحاضرات ، وبعض المحاضرين بصورة تفصيلية ، وتحاول تذكير مجلس الإدارة برسالة المعهد العلمية والقومية .

أنقل فيما يلي بعض الفقرات الأساسية من أهم تلك المذكرات :

(أ) هناك مذكرة وزعت على أعضاء مجلس إدارة المعهد ، سنة ١٩٥٦ ، تقع في ٦ صفحات ، وتبدأ بالمقدمة التالية :

« من المعلوم لدى الجميع أن معهد الدراسات العربية العالية إنما انشيء لتحقيق أغراض علمية وقومية سامية ، ومجلس جامعة الدول العربية منح مجلس إدارة المعهد كل ما يحتاج إليه من سلطات لكي يحقق الأغراض المذكورة ـ ويؤدي رسالته السامية ـ بأحسن الصور وأكملها .

في الواقع ان المعهد قد تعرض في باديء الأمر إلى هجوم جائر ، حين اقترح أحد الوفود العربية الغاءه ، فقرر مجلس جامعة الدول العربية تأليف لجنة خاصة لدرس الإقتراح المذكور . وذلك أوجد حول المعهد جواً من القلق ، استمر مدة من الزمن .

ولكن اللجنة التي كان تقرر تأليفها لهذا الغرض لم تجتمع ، ومجلس جامعة الدول العربية لم ير لزوماً لتأليف لجنة اخرى ، بل قرر اعتبار اللجنة ملغاة والقضية منتهية ، ومنح المعهد كل ما طلبه من اعتمادات ، فأظهر بذلك تقديره لرسالة المعهد ، وثقته بهيئته الإدارية .

أمام هذه الثقة ، كان يترتب علينا ـ نحن أعضاء مجلس الإدارة ـ أن نزداد شعوراً بعظم المسؤولية المعنوية الملقاة على عواتقنا ، ونواصل البحث عن أحسن السبل وأنجح الوسائل لتحقيق أغراض المعهد وتأدية رسالته على أتم الصور ، ناصبين من أنفسنا رقباء على أعمالنا ، ومتجردين عن جميع الاعتبارات الشخصية التي قد تبعد المعهد عن الهدف المنشود .

ولكن الذي حدث كان ـ مع الأسف الشديد ـ عكس ذلك تماماً ـ لأنه ـ بعد زوال فكرة الالغاء وحصول الاطمئنان على مستقبل المعهد ـ أخذنا نتناسى رسالته السامية ، وصرنا نتباعد عن السبل المؤدية إلى تحقيقها ».

وبعد هذه المقدمة ، تشير المذكرة إلى بعض الوقائع ، وتفصل بعض الوقائع . . . وتنتهي بالتحذير الصريح التالي :

واني ـ بناء على كل ما أشرت إليه وكل ما شرحته آنفاً ـ أرى من الواجب عليّ أن اسجل وأعلن استنكاري لهذه الأوضاع والاتجاهات ، وأقول بكل صراحة ـ اراحة

لضميري المسلكي : إذا استمرت الأحوال على هذا المنوال ، أخشى أن يتحول معهد الدراسات العربية العالية ، إلى مؤسسة « تمنح الشهادات لجماعة من الطلاب ، وتوزع أجور المحاضرات لطائفة من الأساتذة دون أن تسعى سعياً جدياً وراء تحقيق الأغراض العلمية والقومية التي أنشئت من أجلها .

(ب) وهناك مذكرة ختامية ، تقع في ١٠ صفحات ، تشير في نصفها الأول إلى سلسلة من المذكرات السابقة ثم تلخص في نصفها الثاني أظهر وجوه الانحراف في أعمال المعهد .

وفيما يلي أهم الانتقادات المسطورة في هذا القسم الأخير من المذكرة :

« . . . وفي الحالة الحاضرة ـ بعد أن مضى على حياة المعهد عام دراسي آخر ـ أرى أن أقرر الحقائق والوقائع التالية :

(أ) لقد تغلبت « نزعة التدريسات العادية » في المعهد ، على واجبات « الدرس والبحث » غلبة حاسمة .

(ب) لقد رسخت في المعهد عادة إعتبار الطلاب غير مسؤولين في الامتحانات إلا عما يملى عليهم خلال المحاضرات أو ما يطبع لهم بعدها .

(ج) كثر عدد المحاضرين الذين يملون المحاضرات على الطلاب املاء !

(د) كثرت في المعهد المحاضرات التي تدخل في نطاق أعمال الجامعات .

(هـ) ظل المعهد بعيداً عن التساؤل عن « مجموع المعلومات » التي اكسبها ، وأساليب البحث والتفكير التي أورثها الطلاب قبل منحهم الدبلومات .

ولذلك لا أغالي إذا قلت : ان المعهد تناسى رسالته الأصلية وتحول إلى « معهد تدريسات إعتيادية » .

ومن المؤسف جداً ، ان هذا حصل في الوقت الذي أخذت الشؤون العربية تسترعي إهتمام البيئات والمحافل المختلفة ـ خارج المعهد ـ بسرعة متزايدة وشدة متضاعفة .

وأرى ان أسجل هنا ما قلته مراراً لبعض الزملاء ، **ان الدراسات العربية خارج المعهد اخذت تتقدم بسرعة أعظم من تقدمها داخل المعهد . فأصبح المعهد ـ في غير قليل من الأمور والدراسات ـ متأخراً عن بيئته ، في الوقت الذي كان يترتب عليه أن يقوم بدور المرشد الموجِّهِ لتلك الأمور والدراسات .**

ولكي ابرهن على اني لم أكن مغالياً في حكمي هذا ، أرى أن أذكر - من قبيل المثال - حالة الشؤون الأدبية في البلاد العربية .

عند تأسيس المعهد ، كان الأدب العربي الحديث متروكاً ، تقريباً ، خارج نطاق أعمال الجامعات ، وكان اتصال رجال الأدب بعضهم ببعض في مختلف الأقطار العربية ، ضئيلاً جداً .

ولكن الأحوال تغيرت كثيراً منذ ذلك التاريخ .

أ - صارت كليات الآداب في الجامعات ، تهتم بالادب العربي الحديث ، حتى أن بعضها أخذت تنشيء أقساماً خاصة بذلك .

ب - تعددت مؤتمرات أدباء العرب ، وتوطدت أواصر التعارف والتذاكر بين الادباء المنتسبين إلى الاقطار العربية المختلفة .

ج - تكوَّن اتحاد للمجامع اللغوية والعلمية العربية ، ووضعت أسس التعاون الفعال بينها .

د - كثرت المجلات التي تنشر الآثار الصادرة من اقلام مختلف الادباء في مختلف البلاد العربية .

هـ - صارت الجرائد اليومية والسياسية في مختلف الأقطار العربية تخصص صحائف خاصة بالشؤون الادبية .

و - نشأت خلال السنوات الأخيرة عدة مذاهب وتيارات أدبية جديدة ، صارت موضوع مناقشات حارة في مختلف الاقطار العربية .

ز - الاذاعات العربية أيضاً زادت إهتمامها بالدراسات الأدبية الحديثة وصارت تساهم في نشر الآثار الحديثة .

وكل من يستعرض الآثار والدراسات الأدبية التي صدرت خلال السنتين الاخيرتين ، داخل المعهد وخارجه ، يضطر إلى التسليم بأن المعهد كان مقصراً في هذا المضمار تقصيراً كبيراً ، وظل يتأخر عن حركات البيئة العامة تأخراً بارزاً .

إني أستطيع أن أقول - بدون تردد - نفس الشيء عن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً .

ملاحظات فرعية

قبل أن أختم هذه الابحاث الانتقادية ، أرى أن أشير إلى بضع قضايا اخرى :

١ ـ حول تكوين مجلس الإدارة

ان النظام الأساسي الذي قرره مجلس جامعة الدول العربية للمعهد ، كان يضيف إلى مجلس الادارة « **أربعة** » اعضاء « **من ذوي الرأي في البلاد العربية** ، تكون عضويتهم لمدة سنتين » (الفقرة الخامسة من المادة السادسة) .

غير ان مجلس الدول العربية عندما عيّن المدير والأساتذة الدائمين ، أجّل أمر انتخاب وتعيين الـ « أربعة من ذوي الرأي في البلاد العربية » إلى وقت آخر ، وقرر ان يقوم بقية الأعضاء بتكوين مجلس الإدارة ، إلى أن يتم تعيين هؤلاء الأربعة .

وإدارة المعهد قدمت إلى المجلس المذكور ـ عندما اجتمع بعد بدء الدراسة في المعهد ـ مذكرة ، تذكره بهذه القضية ، وترجوه الانتهاء من تعيين الأعضاء الأربعة الذين ينص عليهم النظام الاساسي .

وبناء على هذه المذكرة ، جرت بعض المشاورات بين الوفود العربية في هذا الشأن . غير أن إقتراح « إلغاء المعهد » الذي فاجأ مجلس جامعة الدول العربية صار سبباً لتأجيل الأمر مرة اخرى .

وفي الأخير ، عندما قرر المجلس المشار إليه فكرة الالغاء ، لم يلتفت إلى قضية الأعضاء الاربعة . ولذلك أصبحت القضية المذكورة من الأمور المهملة والمنسية تماماً .

وأنا أعتقد أن ذلك أضر المعهد ضرراً بليغاً . لاني لا أشك في انه لو كان انضم

إلى إدارة المعهد ، « **أربعة أعضاء من ذوي الرأي في البلاد العربية** » حسب نص النظام الأساسي ، لما انحرف المعهد عن السبل المؤدية إلى تحقيق رسالته الانحراف المؤسف الذي شرحته آنفاً .

٢ ـ حول تعيين الأساتذة الدائمين

كان مجلس جامعة الدول العربية عيّن « الاساتذة الدائمين » ـ لأول مرة ـ لمدة سنتين .

. وعندما انتهت السنتان المذكورتان رأت إدارة المعهد أن تكون التعيينات الجديدة لمدة ثلاث سنوات . غير أن الأساتذة رأوا أن لا يجدد التعيين بمدة ما ، وكانت حجتهم في ذلك : أن النظام الأساسي لا يتضمن فقرة تنص على وجوب التحديد .

وأنا أعتقد أن القرار الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد في هذا الشأن ، كان مخالفاً لمصالح المعهد .

لأن تقدم المعهد وازدهاره كان يستلزم الاستفادة من أبحاث وخدمات الأساتذة النشيطين من مختلف البلاد العربية ، ليس لالقاء بعض المحاضرات فحسب ، بل للمشاركة في أعمال التوجيه والتطوير أيضاً .

من المعلوم أن الدول العربية لا توافق ـ بوجه عام ـ على إعارة خدمات موظفيها وأساتذتها لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

لو كانت التعيينات حددت بثلاث سنوات ، لأصبح من السهل على المعهد أن يستقدم أساتذة دائمين من اختصاصيي البلاد العربية المختلفة ، على أساس من التناوب المعقول ، وفق خطة مدروسة .

ان تقرير مبدأ تعيين الأساتذة الدائمين دون تحديد مدة ، مع قلة عددهم ، لم يترك أمام المعهد مجالاً كافياً للاستفادة من خدمات الاختصاصيين في مختلف البلاد العربية ، في تنظيم وتوجيه أعمال المعهد ، وتطوير أبحاثه ودراساته ، وفق ما تقتضيه رسالته السامية ، فضلاً عن انه جعل من العسير عليه أن ينهي خدمات من قد يتبين تقصيره في اداء ما يترتب عليه من واجبات .

هذا ، ولا بد من الاشارة إلى الأمر التالي أيضاً ، في هذا المضمار :

كـان في المعهد خـلال السنوات الثـلاث الأولى من حياتـه ، ثلاثـة أساتـذة على الأقل ، متفرغين لخدمته تفرغاً تاماً .

غير أن هذه الحالة تغيرت بعد ذلك ، فلم يبق في المعهد استاذ متفرغ ابداً .

٣ ـ حول عدد الطلاب

كان مجلس إدارة المعهد قد قدّر ضرورة تحديد عدد الطلاب ، فقرر ـ في جلستـه الخامسة المنعقـدة في ٥ ـ ٩ ـ ١٩٥٣ « ان لا يقبل في أي قسم من أقسـام المعهد أكـثر من ثلاثين طالباً »، كـما قرر أن يمعن النـظر في درجات الشهـادات التي يبرزهـا طالبـو الالتحاق ، بكل إهتمام .

ولكن المعهد لم يتمسك بهذا القرار ، فـأخذ يتسـاهل في هـذه الأمور حتى صـار يقبل ضعف ، بل أكثر من ضعف العدد المذكور .

في حين أن المصلحة كـانت تقتضي مواصلة العمـل بالقـرار المذكـور ، بل ربمـا كانت تستلزم المزيد من « التحديد » و « التدقيق » في هذا المضمار .

٤ ـ حول مكتبة المعهد

غني عن البيان أن معاهد الدراسات العاليـة ، بوجـه عام ، تحتـاج إلى مكتبات اختصاصية غنية ، توفر لطلبتها وأساتذتها ، كل وسائل الدرس والبحث .

ولكن يجب أن يلاحظ أن حاجة « معهد الدراسات العربية العـالية » إلى مكتبـة اختصاصية تزيد كثيراً جداً على حاجة سائر معاهد الدراسة إليها . لأن المعهد المذكـور مكلف بدراسات كثيرة التنوع وواسعة النطاق ، تشمل شؤون جميع البـلاد العربيـة ، من اجتماعية واقتصادية وأدبية وتشريعية وتاريخية وجغرافية فضلاً عن كونها جديـدة في كل معنى الكلمة . فكان لا بد للمعهد أن يبذل أقصى الجهود لتزويـد مكتبته بـالكتب والمجلات والجرائد الضرورية لدراساته المتنوعة .

ان إدارة المعهـد قد قـدَّرت هذه الحـاجة حق قـدرها ، فـأخذت تعمـل في هذا السبيل منذ بداية أعمالها التأسيسية .

انها توسلت بوسائل متنوعة ، لتحقيق هذا الغرض الهام :

(أ) أولاً ، استحصلت من مجلس جـامعة الـدول العربيـة قراراً ينص عـلى مـا يلي :

« يوصي المجلس جميع الدول العربية بتزويد معهد الدراسات العربية العالية بجميع نشراتها الرسمية ، من جرائد رسمية ، وقوانين وأنظمة وإحصاءات وتقارير وغيرها . وتسجيل المعهد في عداد الدوائر التي ترسل إليها أمثال هذه النشرات الرسمية في المستقبل ، لتكون مرجعاً لدراساته التي يرجى أن تشمل جميع الشؤون العربية ، وفقاً لما تقتضيه طرائق البحث العلمية » .

وبناء على هذه التوصية العامة ، أخذت الإدارة تخابر الوزارات في مختلف البلاد العربية ، وتحصل منها على كل ما كان متوفراً لديها من منشورات ومطبوعات رسمية .

(ب) ومن جهة اخرى وضعت الإدارة خطة عملية تضمن الحصول على مطبوعات البلاد العربية المختلفة ، بأسهل السبل : انها عهدت إلى بعض الاشخاص المولعين بتتبع حركات الطبع والنشر في كل من بغداد ودمشق وبيروت ، مهمة إقتناء وإرسال كل ما كان طبع في قطرهم عن الشؤون التي تدخل في نطاق دراسات أقسام المعهد المختلفة ، مع الاستمرار على شراء وإرسال كل ما ينشر بعد ذلك أيضاً ، أولاً بأول .

وقد زودَّت إدارة المعهد هؤلاء الأشخاص بالسلفات المالية التي يحتاجون إليها لشراء الكتب والمجلات ، كما صارت ترسل إليهم سلفات جديدة ، كلما نفد ما كان لديهم من سلفات سابقة .

(ج) وفضلاً عن كل ذلك اتصلت الإدارة بأهم دور النشر وأهم باعة الكتب في مختلف البلاد العربية ، وأخذت تستورد منها أهم الكتب والمجلات الباحثة في شؤون مختلف البلاد العربية ، والمطبوعة باللغات الأجنبية .

(د) اتصلت الإدارة بالكثير من الهيئات الاختصاصية ، مثل البنوك والغرف التجارية والمعاهد والجمعيات العلمية ، بغية الحصول على ما تصدره من كتب ومجلات وتقارير ، ثم وسعت دائرة هذه الاتصالات عندما أخذت تطبع محاضرات المعهد ، وترسل نسخة منها إلى الهيئات المذكورة ، على طريق المبادلة .

وبهذه الوسائل المختلفة ، استطاعت الإدارة أن تكوّن - بسرعة - مكتبة اختصاصية ، كما هيأت الأسباب التي تضمن توسع المكتبة وازدهارها سنة بعد سنة .

وقد جاء في التقرير الإداري الذي قدم إلى مجلس جامعة الدول العربية ، خلال العام الدراسي الثالث للمعهد ، بعض التفاصيل الهامة عن المكتبة ، أنقل فيما يلي ، أهم أقسامها :

« إهتمت إدارة المعهد بالمكتبة إهتماماً خاصاً ، لكونها أهم واسطة للدراسات

التي يقوم بها الأساتذة والطلاب بوجه خاص ، ورجال العلم والبحث بوجه عام . فاستمرت على السعي وراء إقتناء وجمع ما نشر عن العرب وعن البلاد العربية من كتب ومجلات ، باللغة العربية من ناحية ، وباللغات الاخرى من ناحية . . .

« وقد بلغ مجموع المجلدات الموجودة في المكتبة ١٨٠٩٨ ، منها ١٠٧٨٥ باللغة العربية ، و٧٣١٣ باللغات الاخرى .

ان موضوعات نحو ٧٠ في المائة من الكتب المذكورة مختصة بالعرب وبالبلاد العربية ، ونحو ١٨ في المائة منها تتضمن ابحاثاً خاصة بالشؤون العربية إلى جانب أبحاث اخرى ، و١٢ في المائة منها فقط تتعلق بأبحاث علمية عامة .

. . . ولا حاجة إلى البيان أن المكتبة لا تزال بعيدة عن الكمال المنشود ، فيترتب على إدارة المعهد :

أولاً : ان تواصل السعي وراء الحصول على المطبوعات والمنشورات المتعلقة بالشؤون العربية لزيادة ثروة المكتبة على الدوام .

ثانياً : أن تعد جذاذات تفصيلية عن المقالات التي تخص البلاد العربية في مختلف المجلات ، تسهيلاً لمراجعة الباحثين .

ثالثاً : أن تضع وتطبع فهارس تفصيلية عن الكتب والمجلات التي تتعلق بكل قسم من أقسام الدراسات التي يتولاها المعهد ، تعميماً للفائدة » .

ولكن ، خلال السنوات الخمس التي توالت بعد السنوات الثلاث الأولى المذكورة في ذلك التقرير ، لم تفعل إدارة المعهد شيئاً لتنفيذ ما جاء في الفقرتين الاخيرتين ، وقصّرت كثيراً في مواصلة العمل وفق ما جاء في الفقرة الأولى . انها أهملت الخطط العلمية التي كانت وضعت لضمان الحصول على المطبوعات المهمة أولاً بأول ، إهمالاً كلياً ، فضلاً عن انها اخذت تقلل من الإهتمام بالمكتبة بوجه عام .

ان المقارنات التالية تبين ذلك بكل وضوح وجلاء :

أن عدد الكتب التي دخلت مكتبة المعهد خلال السنوات الثلاث الأولى كان بلغ ١٨٠٨٩ . ولكن عدد الكتب التي ضُمت إلى مقتنيات المكتبة خلال السنوات الثلاث التالية كان أقل من ثلث ذلك : انه كان ٥٨٨٥ فقط .

والمبالغ التي انفقها المعهد للمكتبة خلال السنوات الثلاث الأولى كانت بلغت ١٢٤٨٥ جنيهاً . ولكنها ، خلال السنوات الثلاث التالية لم تبلغ نصف المقدار المذكور .

والنسبة بين ما انفقه المعهد للمكتبة وبين مجموع نفقاته ، كانت تزيد ـ خلال السنوات الثلاث الأولى ـ على الخمس : إذ كانت ٢٠,٤٦ في المائة . ولكن هذه النسبة نزلت خلال السنوات الثلاث التالية إلى أقل من ثلث ذلك : إذ كانت ٦,٦ في المائة فقط .

هذا، ولم يواصل المعهد البحث عن مجموعات الجرائد والمجلات القديمة التي تتصل موضوعاتها بالبلاد العربية والشؤون العربية اتصالاً وثيقاً. وفضلاً عن ذلك ، انه أهمل العمل لإقتناء الاعداد والاجزاء الجديدة من المجلات والمنشورات الدورية التي كان قد اقتنى مجموعاتها قبلاً . ولذلك يجد الباحث في المكتبة : ان سلاسل المنشورات التي انقطعت عنها ، خلال السنوات الأخيرة ، قد بلغت العشرات .

فنستطيع أن نؤكد : أن إنحراف المعهد عن السبل المؤدية إلى تحقيق الأغراض التي كان أنشيء من أجلها . . شمل شؤون المكتبة أيضاً .

اقتراحات اصلاحية

ـ ١ ـ

كان التقرير الإداري المرفوع إلى مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٦ ، عن أعمال معهد الدراسات العربية العالية خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسه ، تقريراً مفصلاً يقع في ٣٦ صحيفة ، ويتألف من قسمين وخمسة ملاحق . وكان عنوان قسمه الأول « أحوال المعهد وأعماله »، وعنوان قسمه الثاني « ملاحظات ومقترحات ».

أنقل فيما يلي ، ما جاء في هذا القسم من التقرير ، أولاً عن قضايا الطلبة ، وثانياً عن قضايا الأساتذة والمحاضرين .

١ ـ الطلبة

« إننا شرحنا مهمة المعهد في مقدمة النظام الداخلي بالعبارات الصريحة التالية :

« أن المهمة الأولى لمعهد الدراسات العربية العالية ، هي الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، دراسة علمية ، من النواحي السياسية والقانونية والإدارية والإقتصادية والأدبية .

(ب) مقارنة هذه الأحوال بعضها ببعض مقارنة دقيقة ، لأظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار ، من النواحي المذكورة .

(ج) بحث العوامل التي قامت عليها هذه الفروق والمشابهات ، واستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على زيادة التقارب بين الأفكار العربية .

« هذه هي أهم الأغراض التي يسعى المعهد إلى تحقيقها .

والغاية القصوى من كل ذلك ، هي : تقوية الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية ، وبث الإيمان بمستقبلها » .

كما أننا وضحنا الخطة الأساسية التي يجب اتباعها في الدروس والمحاضرات بالعبارات التالية ، في مقدمة النظام الداخلي :

« ان الدراسات التي يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك . . .

. . . لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها . بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى » .

ونعتقد أن هذه الخطة ، هي الخطة المثلى التي يجب اتباعها في الدراسات العالية المتعلقة بالشؤون العربية بوجه خاص .

ولكنا نلاحظ بكل صراحة ، ونعترف بكل إخلاص ، ان المعهد لم يستطع السير على هذه الخطة الأساسية .

وأما أهم الأسباب الموجبة لذلك ، فتعود إلى أحوال الطلاب الذين يلتحقون بالمعهد .

لأنهم ـ باستثناء عدد ضئيل منهم ـ موظفون في دوائر ومصالح مختلفة ، فلا يجدون متسعاً من الوقت للدرس على هذا الأساس . فيكتفون باستذكار ما يلقى عليهم من محاضرات ، ويطالبون على الدوام ، بقصر الامتحان على ما يملى عليهم من مباحث ، أو يوزع عليهم من محاضرات .

ان إدارة المعهد بذلت جهداً كبيراً لتزويد المكتبة بالوسائل اللازمة للدرس والبحث ، ورتبت خزانات الكتب على صورة يسهل معها على الطلاب أن يتناولوا الكتب التي يحتاجون إلى مطالعتها . كما انها أعدت المحلات اللازمة لضمان المطالعة المريحة لأكثر من مائة طالب في وقت واحد .

ولكن استفادة الطلاب منها بقيت محدودة جداً .

ولا حاجة للبيان أن هذه الحالة تحتاج إلى معالجة جدية . وهذه المعالجة لا تتم إلا بضمان تفرغ الطلاب إلى الدرس . وذلك لا يتيسر ـ في الظروف الحالية ـ إلا بالأمرين التاليين :

(أ) إهتمام الحكومات العربية بإيفاد طلاب إلى معهد الدراسات العربية العالية ، مثل الذين توفدهم إلى الدراسة في الجامعات .

(ب) تخصيص منح مالية لبعض الطلاب ـ من ميزانية المعهد ـ لتمكينهم من التفرغ للدرس .

لقد كنا فكرنا في أمر البعثات الحكومية ، وقدمنا إلى مجلس جامعة الدول العربية ـ قبل تأسيس المعهد ـ إقتراحاً بذلك . والمجلس الموقر وافق على هذا الاقتراح في دورة انعقاده العادي الثامنة عشرة ، فأصدر قراره التالي :

« يوصي المجلس جميع الدول العربية بإيفاد بعثات لمعهد الدراسات العربية العالية من الموظفين أو غير الموظفين للدرس في مختلف فروعه » .

إلا أن الدول العربية لم تعر هذه التوصية ما تستحقها من الإهتمام ، فانحصرت البعثات الحكومية في طالبين أوفدتهما الحكومة السورية ، وطالبين أوفدتهما الحكومة العربية السعودية .

إننا نقترح على المجلس الموقر أن يؤكد على توصيته السابقة .

ونود أن نصرح بهذه المناسبة أن هذه التوصية يجب أن تشمل الحكومة المصرية أيضاً . لأن الطلاب المقيمين في القاهرة أيضاً لا يمكن أن يستفيدوا من المعهد الاستفادة المطلوبة ، ما لم يكونوا متفرغين للدرس .

وأما إذا لم يتيسر الحصول على طلاب متفرغين للدرس ، فيكون من الأوفق لمصلحة العلم والعروبة أن يكتفي معهد الدراسات العربية العالية بدعوة الأساتذة والمحاضرين للقيام بأبحاث ودراسات علمية عن المواضيع العربية مع القاء سلاسل محاضرات عن تلك الأبحاث ، على أن تطبع المحاضرات ، دون أن يمنح شهادات » .

٢ ـ الأساتذة والمحاضرون

« أن أهم الدراسات التي قام بها الأساتذة ونشرها المعهد تنقسم إلى نوعين أساسين :

النوع الأول ، يكون بمثابة أبحاث « مونوغرافية » تتولى درس موضوع من

المواضيع في قطر من الأقطار العربية ، ـ مثل اقتصاديات العراق ، أو المالية العامة في لبنان ، أو الحركة الفكرية والأدبية في تونس .

والنوع الثاني ، يتألف من أبحاث تشمل جميع البلاد العربية ، مثل : أحوال السكان في البلاد العربية ، أو البترول في الدول العربية ، أو البدو والعشائر في البلاد العربية .

وبديهي ان النوع الأول من الأبحاث والدراسات يكون بمثابة مواد إنشائية ودراسات تمهيدية للنوع الثاني منها .

ومن المعلوم أن النوع الأول من الدراسات محدود جداً في المكتبة العربية ، وأما النوع الثاني منها ، فيكاد يكون معدوماً .

والسبب في ذلك يعود ـ في الدرجة الأولى ـ إلى ظروف اشتغال رجال العلم والبحث في مختلف البلاد العربية : فإن الجامعات تهتم بالأبحاث النظرية العامة ، وقلما تلتفت إلى الأمور الجارية . وعندما تدرس بعض الشؤون الجارية تدرسها بنظرات محلية ، وقلما توسّع أنظارها إلى سائر البلاد العربية . فضلاً عن أن أساتذة الجامعات مرهقون بالدروس والامتحانات . وأما سائر الدوائر الحكومية الاختصاصية فتوجه جل جهودها نحو إنجاز القضايا العملية ، فلا تجد متسعاً من الوقت لدرس الأمور درساً علمياً ، بعيداً عن ضغط المعاملات اليومية .

فيكون من مصلحة الحكومات العربية والحالة هذه أن تمنح من وقت إلى آخر ، البعض من أساتذتها وموظفيها فرصة التفرغ للبحث والكتابة في مواضيع محدودة من الأمور التي تخص البلاد العربية .

ولا شك في أن معهد الدراسات العربية العالية ، يكون أوفق مركز لاجتماع هؤلاء الباحثين ، ليعملوا فيه مدة من الزمن ، متخلين عن مهام الوظائف الرسمية ، ومتفرغين للبحث والكتابة في موضوع من المواضيع التي تهم جميع البلاد العربية ، فتدخل لذلك في نطاق أعمال معهد الدراسات العربية العالية .

كما انه مما لاشك فيه أن الحكومات تزداد استفادة من خدمات هؤلاء ، عند عودتهم إلى عملهم الأصلي ، بعد إنتهائهم من الأبحاث التي تفرغوا لها .

فنتقدم إلى المجلس الموقر بهذه الملاحظات ، راجين أن يوصي الدول العربية الأهتمام بهذا الأمر أيضاً .

إن المذكرة الختامية آنفاً في فصل « الانتقادات الأساسية » هي أيضاً تتضمن إقتراحات تفصيلية هامة .

فإنها ، بعد الإنتهاء من الإنتقادات المسرودة في الفصل المذكور ، تنتقل إلى الإقتراحات . فتقول ما يلي :

« وبناء على كل ما تقدم ، وعلى ضوء تجارب السنوات الماضية ، أعود إلى الإقتراح الأساسي الذي كنت قد تقدمت به إلى مجلس جامعة الدول العربية في تقريري العام عن العام الدراسي الثالث واكرره ، بعد تجريده من القيد الذي كنت قد قيدته به في ذلك الحين . كنت قلت عندئذ « إذا لم يمكن الحصول على طلبة متفرغين إلى الدرس » وبما انه لم يمكن ذلك إلى الآن ، وليس من المأمول أن يتيسر ذلك الآن ، اتخلى عن هذا الشرط ، فأقول :

يجب على معهد الدراسات العربية العالية أن يعدل عن « التدريس » ويركز إهتمامه على « البحث والدرس » .

فيرتب محاضرات عامة في مواضيع عربية مدروسة دراسة جيدة ، دون أن يتقيد بنوع من الطلاب ولا أن يتعهد بمنح نوع من الشهادات . كما يتولى نشر كتب عن الشؤون العربية المختلفة ، على أن تكون محصول دراسات جدية بعيدة عن الارتجال . ويستمر المعهد بدون إنقطاع على جمع الوثائق والمنشورات المتعلقة بالبلاد العربية وشؤونها ، ويوفِّر وسائل الدرس للباحثين فيها :

وعلى هذا الأساس اقترح الأمور التالية :

أ ـ لا يقبل المعهد طلاباً جدداً .

ب ـ يتخذ التدابير اللازمة لتصفية شؤون الطلاب المسجلين قبلا بأقصر مدة ممكنة .

ج ـ يحوّل المعهد قاعات المحاضرات بصورة تدريجية ـ إلى قاعات مكتبة ومطالعة ، باستثناء القاعة الكبيرة المنشأة في الحديقة .

د ـ يُزداد الاهتمام بجمع وسائل الدرس والبحث في المكتبة وتتخذ التدابير اللازمة لجمع الجرائد والمجلات التي تنشر في مختلف الاقطار العربية مع تنظيم الجذاذات اللازمة عن المقالات المنشورة فيها .

هـ ـ يزاد الاهتمام بجمع الكتب والمجلات التي تنشر عن البلاد العربية في مختلف اللغات الغربية مع محاضر جلسات البرلمانات والمؤتمرات المتعلقة بالشؤون العربية .

و ـ تلغى وظائف الاستاذية الدائمة ويستعاض عنها بمجلس أو مؤتمر يجتمع في السنة مرة واحدة لمدة محدودة لتقرير أعمال السنة المالية .

ز ـ يلتمس من جميع الدول العربية بالحاح إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكن بعض الأساتذة من التفرغ لدراسة الشؤون العربية لمدة معينة وفقاً للخطة التي عرضتها في تقريري عن العام الدراسي الثالث .

وفي الختام ، أرجو أن يلاحظ : بأن إنتقاداتي وإقتراحاتٍ هذه لا تمس كيان المعهد بوجه من الوجوه ، بل انها تهدف إلى تطويره لجعله جديراً باسمه وتمكينه من اداء رسالته السامية بأحسن الصور وأنجعها .

هذه هي الاقتراحات الأساسية المسطورة في مذكرة **١٩٥٧** . وما أعرفه ـ وما يستطيع أن يعرفه كل باحث بقليل من الاستقصاء ـ يحملني على تكرار تلك الاقتراحات الآن ، مع المزيد من التأكيد على ضرورة العمل بها .

كلمة ختامية

إن المؤسسات التي تنشأ لأغراض خاصة وأهداف معينة ، يترتب عليها أن : لا تنفك عن التفكير في تلك الأغراض والأهداف ، وعن التوجه نحوها ، والعمل من أجلها ، مع البحث عن أفضل السبل إلى تحقيقها .

وأما المؤسسة التي لا تفعل ذلك . . . المؤسسة التي لا تضع نصب عينيها الأغراض الخاصة التي أنشئت من أجلها ، فتنحرف عن السبل المؤدية إليها . . . تكون قد تنكرت لحكمة وجودها .

انها قد تتأرجح وتتذبذب بين أغراض مختلفة ، تبعاً لأهواء من يتوالون على استلام زمام الإدارة والتوجيه فيها .

وقد تتخلى عن كل الأغراض ، وتعمل دون هدف معين ، فلا تخدم شيئاً سوى منافع موظفيها ومنتسبيها . . .

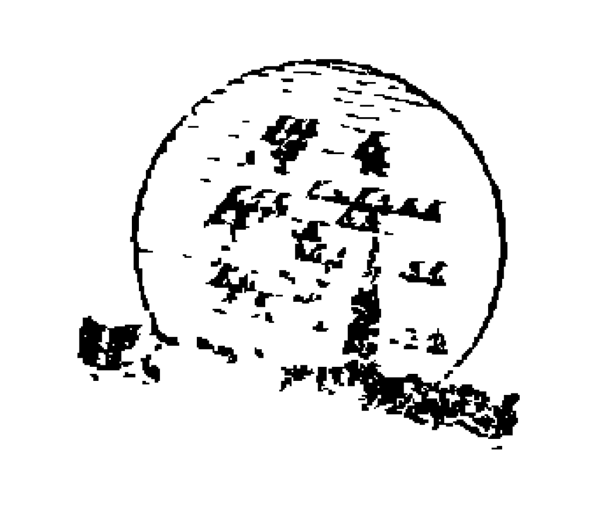
وكل ذلك يكون ـ بطبيعة الحال ـ على « ضرر » الأغراض الاساسية التي أنشئت من أجلها .

وغنى عن البيان : أن هذا الضرر يكون شديداً ـ بوجه خاص ـ عندما تكون الأغراض المذكورة هامة وشاملة ، تصل إلى درجة « الرسالة » .

وطبيعي انه يزداد شدة ، بنسبة سموّ الرسالة المذكورة وخطورتها .

إن هذه الملاحظات ، هي التي حملتني على نشر الأبحاث الإنتقادية المسطورة بين دفتي هذا الكتاب .

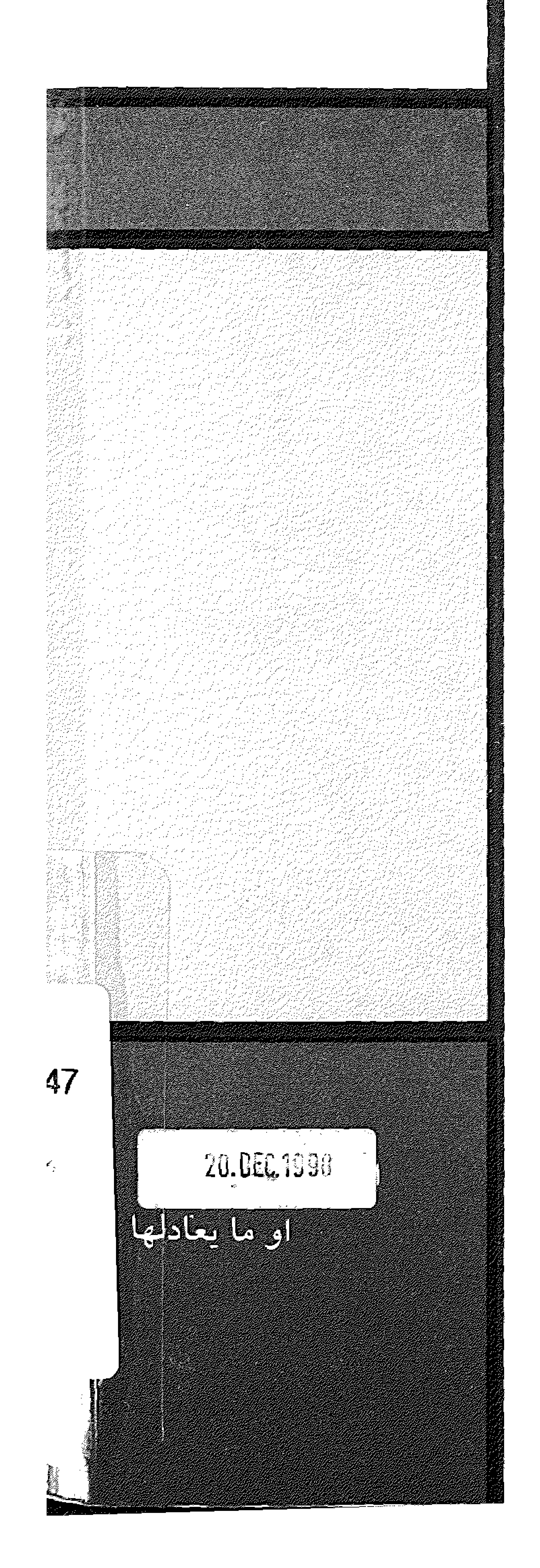
انها تهـدف إلى نقد الأعمـال والخطط والإتجاهـات ، وإظهـار مـا اعتـراهـا من انحرافات . . . وتـدعو إلى الاصـلاح ، وفق ما تقتضيـه « الرسـالة العلميـة والقوميـة السامية » التي أنشئت من أجلها أجهزة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية .



الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية



ابو خلدون ساطع الحصري

- ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩. وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي